سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب السابع

بوتومور

الطبقات فى المجتمع الحديث

ترجمة وتقديم

الدكتور محمد الجوهرى | الدكتورة علياء شكرى
الدكتور محمد على محمد | الدكتور السيد محمد الحسينى

الطبعة الثانية
١٩٧٩




٧ ١٥٦

٢٠٠٠

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

الكتاب السابع

حسن أبو يوسف اللويني

بوتومور

الطبقات فى المجتمع الحديث

ترجمة وتقديم

الدكتور محمد الجوهرى

أستاذ علم الاجتماع
بجامعة القاهرة

الدكتورة علياء شكرى

أستاذة علم الاجتماع بكلية البنات
جامعة عين شمس

الدكتور محمد على محمد

أستاذ علم الاجتماع المساعد
بجامعة الأسكندرية

الدكتور السيد محمد الحسينى

أستاذ علم الاجتماع المساعد
بجامعة عين شمس

الطبعة الثانية

١٩٧٩

الناشر

دار الكتاب للتوزيع



الطبعة الأولى ١٩٧٢

الطبعة الثانية ١٩٧٩

بوتومور
الطبقات فى المجتمع الحديث

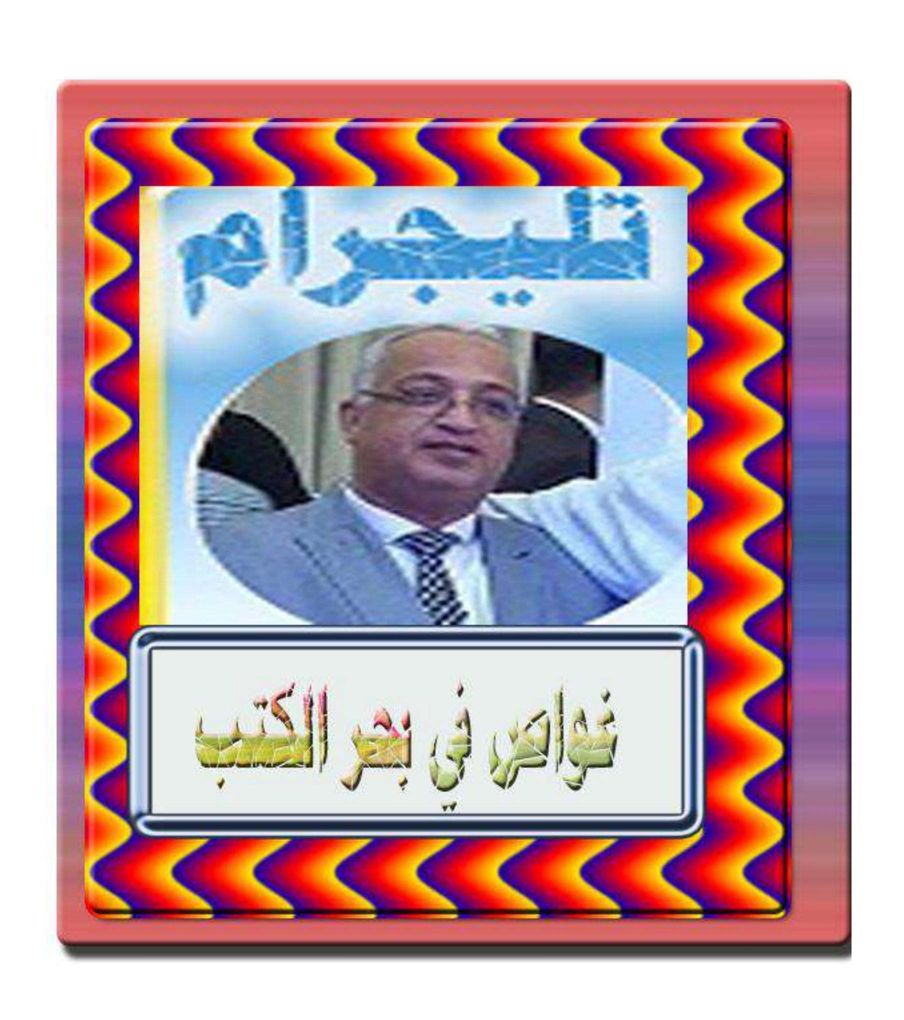
ترجمة عن الانجليزية لكتاب

T. B. BOTTOMORE

Classes in Modern Society

George Allen and Unwin Ltd. 6th Impression

London 1970 (first published in 1965).


تليجرام
غواص في بحر الكتب

حسن يوسف الحوشي

محتويات الكتاب


تليجرام
هنا
سور الأزبكية

هــذه الترجمة

ليس هذا الكتاب أول مؤلفات بوتومور التي نقدمها مترجمة للقارىء العربي . فقد سبقه زميلاه « تمهيــد في علم الاجتماع » ، و « الصفوة والمجتمع » ، اللذان صدرا في هذه السلسلة .

وبصدور هذا الكتاب تواصل « سلسلة علم الاجتماع المعاصر » رسالتها في خدمة مختلف ميادين الدراسة السوسيولوجية الخاصة ، بعد أن غطى إنتاجها – تأليفاً وترجمة – ميادين المدخل إلى علم الاجتماع ، والنظرية السوسيولوجية ، والتغير الاجتماعي ، وسوسيولوجيا التنظيم ، وعلم الاجتماع السياسي . ويرى القارىء من مطالعة خطة السلسلة في المستقبل أننا نأمل أن نواصل خدمة بقية ميادين المعرفة السوسيولوجية . وإننا لندرك بكل الوضوح – وكل السعادة والإمتنان – أنه لم يكن لسلسلة قريبة العهد كسلسلتنا أن تستطيع مواصلة رسالتها بكل هذا الجهد وهذا الإصرار لولا التشجيع الكريم والتقدير الذي نلقاه من الأساتذة والزملاء وجمهور القراء العرب .

وقد التزمنا في هذا الكتاب أيضاً الأسلوب الذي بدأناه في الكتاب السابق والذي يمثل توسيعاً لمهمة الترجمة وتعميقاً لرسالة السلسلة في خدمة العلم الاجتماعي المصري . فسيلاحظ القارىء أن كتاب بوتومور الذي بين أيدينا اليوم بعد أن يحدد طبيعة الطبقات الاجتماعية يركز في الفصلين الثالث والرابع على دراسة تطور البناء الطبقي في البلاد الصناعية المتقدمة بنموذجيها الرأسمالي والاشتراكي . ومع أن بوتومور يؤدي هذه المهمة بكل ما عهدناه فيه من تفتح وسعة أفق وموضوعية وفكر تقدمي لا يعرف التعصب ، إلا أن ظروف البلاد النامية – ونحن في قلبها – تستأهل وقفة تفيد من المبادىء العامة

عند بوتومور ، وتزيد عليها رؤية محلية خاصة تراعى الظروف الاقتصادية الاجتماعية الخاصة بعالمنا الثالث على العموم ، وبمجتمعنا المصرى على الخصوص .

لذلك كلفنا الزميل الدكتور محمد الجوهرى بكتابة مقدمة تكمل موضوع الكتاب وتمثل فى نفس الوقت إضافة ثرية للطبعة العربية من هذا الكتاب الهام . ولذلك يبدأ الكتاب بمقدمة خاصة للترجمة العربية عن « إطار نظرى لدراسة الطبقات فى البلاد النامية . مع إشارة خاصة للمجتمع المصرى » .

* * *

هذا وقد صدرت الطبعة الأولى الأصلية لهذا الكتاب فى عام ١٩٦٥ . ثم أعيد طبعه ست مرات بعد ذلك بسبب شدة الإقبال عليه . فصدرت له إعادة طبع فى عام ١٩٦٦ ، و ١٩٦٧ ، و ١٩٦٩ ، وطبعتان فى عام ١٩٧٠ . وقد اعتمدت هذه الترجمة العربية على إعادة الطبع الصادرة عام ١٩٧٠ .

ويسعدنا أن نؤكد للقارىء العربى مجدداً أن السلسلة قد التزمت فى نقل هذه الكتب — سواء ما ظهر منها فعلا للناس أو مازال فى طور الإعداد — تقليداً جديداً فى ميدان العمل السيوسيولوجى العلمى فى مصر ، هو العمل الجماعى . والذى نرجو له مزيداً من الإنتشار بين زملائنا العاملين فى حقل البحث الاجتماعى ، أملا فى الوصول إلى علم اجتماع مصرى ناهض .

* * *

أما مؤلف الكتاب فهو توماس بيرتون بوتومور Thomas Burton Bottomore ، من علماء الإجتماع الإنجليز المعاصرين البارزين . ولد عام ١٩٢٠ وحصل على درجة الليسانس والماجستير فى الاقتصاد . وقد قام بوتومور بعد أن أنهى دراسته بجامعة لندن بإجراء دراسات عن هوبهوس . كما أجرى بعد ذلك بوصفه زميلا بمؤسسة روكفلر بعض البحوث عن موظفى الإدارة العليا فى فرنسا . ثم عين فى عام ١٩٥٢ بوظيفة مدرس ، ثم رقى إلى منصب أستاذ فى علم الاجتماع عام ١٩٥٧ بمدرسة الاقتصاد التابعة لجامعة لندن ،

وعلاوة على البحوث والدراسات المذكورة اهتم بوتومور بدراسة كارل ماركس وموضوعات الفلسفة الاجتماعية وعلم الإجتماع المعرفى . وقـد شغل لفترة طويلة منصب سكرتير « الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع » .

ومن أهم مؤلفاته :

١ — «كارل ماركس : كتابات مختارة فى علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية » (بالاشتراك مع ماكس روبل) ، لندن ١٩٥٦ .

Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy.

٢ — « علم الاجتماع ، مدخل للمشكلات والمؤلفات » ، الطبعة الأولى، لندن ١٩٧٢ .

Sociology, A Guide to Problems and Literature.

(وهو الكتاب الذى صدرت له ترجمة بعنوان « تمهيد فى علم الاجتماع » ، الكتاب الرابع فى هذه السلسلة القاهرة ١٩٧٢) .

٣ — «كارل ماركس : الكتابات الأولى » ، لندن ، ١٩٦٣ (مشرف على التحرير) .

Karl Marx, Early Writings (editor)

٤ — « الصفوة والمجتمع » ، الطبعة الأولى ، لندن ، ١٩٦٤ .

Elites and Society.

(وقد صدرت له ترجمة بعنوان : « الصفوة والمجتمع : دراسة فى علم الاجتماع السياسى » ، الكتاب السادس فى هذه السلسلة ، القاهرة ، ١٩٧٢) .

٥ — الطبقات فى المجتمع الحديث ، الطبعة الأولى ، لندن ، ١٩٦٥ :

Classes in Modern Society

(هو الكتاب الذى يخرج اليوم فى ترجمته العربية) .

* * *

ورغم الأسلوب الجماعى الذى تم نقل الكتاب على أساسه إلى اللغة العربية ، إلا أن الإنجاز النهائى للترجمة قد تم بتقسيم تولت فيه الدكتورة علياء شكرى ترجمة مقدمة المؤلف والفصل الأول ، والدكتور محمد الجوهرى ترجمة الفصل الثانى ، والدكتور السيد محمد الحسينى ترجمة الفصل الثالث ، والدكتور محمد على محمد الفصل الرابع .

القاهرة فى سبتمبر ١٩٧٢ — المترجمون

مقدمة الترجمة العربية

نحو إطار نظرى لدراسة الطبقات فى البلاد النامية مع إشارة خاصة للمجتمع المصرى

بقلم
الدكتور محمد الجوهرى

لعله يتضح من عنوان هذه المقدمة أنها تتخذ لها محوراً يختلف عن المحور الذى تدور حوله دراسة بوتومور التى نقدم لها ترجمة فيما يلى ، ولكنها مكملة لها متعاونة معها فى محاولة رسم صورة البناء الطبقى فى المجتمع الحديث . فدراسة بوتومور تركز على المجتمعات الصناعية الحديثة ، بنموذجيها الأساسين : الرأسمالى والاشتراكى (أو ما يسميه بوتومور المجتمعات ذات الطراز السوفيتى) . ودراستنا هذه محاولة لتبين خصوصية التطور الطبقى وسمات البناء الطبقى فى مجتمعات البلاد النامية ، أو دول العالم الثالث ، إن شئنا تسمية سياسية . وسوف نضفى على كلامنا صبغة عملية تطبيقية واضحة بالإشارة إلى البناء الطبقى فى المجتمع المصرى ، لتبين ملامحه العامة والاعتبارات الأساسية التى نرى الالتزام بها أساسيا عند التصدى لدراسة هذا البناء الطبقى .

وسوف تنقسم معالجتنا إلى أربعة أقسام رئيسية : نحاول فى القسم الأول منها أن نؤكد على أهمية وضوح الأساس الأيديولوجى فى دراسة الطبقات ، والوزن الخطير الذى يلعبه هذا الالتزام الأيديولوجى فى توجيه نظرة الباحث وتحديد مجال رؤيته . وستقودنا هذه النقطة بالضرورة إلى محاولة وزن القيمة الحقيقية للإسهام الذى قدمته النظريات الماركسية فى دراسة الطبقات ، ونسبتها إلى ما تلاها من نظريات أو محاولات نظرية .

ثم نحاول فى القسم الثانى أن نتفق على تحديد واضح لأهم المفاهيم ، والمصطلحات الأساسية فى ضوء المعيار الأساسى الذى رأينا الالتزام به فى

دراسة هذا الموضوع السوسيولوجى الهام . فنتكلم عن تعريف الطبقة الاجتماعية ، ونناقش مصطلح التدرج الاجتماعى ، وكذلك الطبقات الرئيسية والفرعية ، والشرائح الاجتماعية . ونختتم هذا القسم بالجانب السلبى من تعريفاتنا حيث نؤكد على رفض التعريفات والمفاهيم والتفسيرات التى تبدو لنا فاسدة من الناحية العلمية .

أما القسم الثالث فنحاول أن نبرز فيه خصوصية البناء الطبقى والعلاقات الطبقية فى مجتمعات البلاد النامية . حيث أوضحت جميع الدراسات الحديثة للبناء الطبقى فى البلاد النامية — على اختلاف منطلقاتها — أنه يتميز بطابع أساسى مميز هو تعدد أشكال النشاط الاقتصادى وتعدد أنساق علاقات الإنتاج ، مما يترتب عليه تعدد مكونات البناء الطبقى .

أما القسم الرابع — وهو فى الحقيقة الهدف الرئيسى لهذه الدراسة — فيختص بتحديد الخطوط العريضة للبناء الطبقى فى المجتمع المصرى . فنحدد المعيار الذى سنستخدمه فى تصنيف الطبقات فى مصر ، وتخطيط عام للطبقات الموجودة فى كل من الريف والحضر المصرى . ونناقش فى الختام بعض التحديات الأساسية التى تواجه بحثاً كهذا ، محاولين إلقاء الضوء على بعض المشكلات التى نعتقد أنها يجب أن تستوقف الباحث المصرى فى هذا الموضوع الشائك الهام فى نفس الوقت . وقد أولينا اهتماما خاصا لموضوع الدراسة الميدانية اللازمة لتأصيل أى دراسة يراد لها أن تكون صادقة امبيريقيا .

- ١ -

أثبتت أحدث المناقشات فى حقل علم الاجتماع المعاصر أن دارس المجتمع لا يستطيع اليوم أن يتصدى لمعالجة أى جانب من جوانب الحياة فى مجتمعه دون أن يتسلح بموقف نظرى واضح يهديه ويرشده ويحفظه من الوقوع فريسة الزيف أو التضليل الذى يمكن أن توقعه فيه نظريات أو مواقف سابقة فى دراسة المجتمع . وإن كان هذا الموقف العام يبدو غامضا أو مشكوكا فيه لقلة من المتخصصين فى علم الاجتماع ، فإن هذا الغموض وهذا التشكك لن يلبث أن يزول إذا ما تصدينا للكلام عن موضوع الطبقات الاجتماعية . فالطبقات الاجتماعية بمفهومها العلمى ثمرة من ثمرات الفكر الماركسى ، وقد كانت تلك الفكرة الماركسية باعثاً لظهور نظريات ومحاولات أخرى مقابلة على الجانب الآخر ، أعنى البورجوازى من العالم . ولذلك فإن أى محاولة جادة لتناول الطبقات لن تخرج ، إذا أمعنا فيها النظر ، عن اتخاذ أحد هذين الموقفين الأيديولوجيين منطلقا لها . لذلك تلخص الموقف فى كلمة واحدة قائلين : إن كلام الباحث عن الطبقات الاجتماعية التزام صريح منه بموقف أيديولوجى سواء وعى ذلك أو لم يع ، وسواء رضى ذلك أم أبى .

على أن هذا الالتزام الأيديولوجى لا يظهر فقط فى دراسات الطبقات الاجتماعية ، وإنما يرتبط كذلك وبنفس القدر بدراسة الحراك الاجتماعى Social Mobility . فمعظم دراسات الحراك الاجتماعى فى العالم الغربى تحاول أن تثبت كيف أن المجتمع الرأسمالى يتيح الفرص أمام جميع أبنائه على قدم المساواة للترقى فى السلم الاجتماعى . كما ينطوى كلامهم الكثير عن الحراك الاجتماعى وعن سعة انتشاره وتعدد مظاهره على الرغبة فى إثبات أن ظاهرة الحراك قد حلت محل فكرة الصراع الطبقى . وكلا الهدفين يود أن يميع قضية انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية واضحة ، تسود بينها علاقة استغلال بسبب تضارب المصالح ، وأن هذا الاستغلال يؤدى حتما إلى الصراع الذى ينتهى بتغير شكل البناء الطبقى .

ولا يعني هذا الكلام أن الحراك الاجتماعي شيء لا وجود له ، بل هو على العكس – وكما أثبتت كثير من الدراسات – ظاهرة معروفة في جميع المجتمعات الإنسانية : ولكن الخلاف بين الموقفين هو على مدى هذا الحراك وعلى فاعليته ودوره الحقيقي في تغيير البناء الطبقي لمجتمع معين سلميا دون صراع . فالرأي عندنا أن دراسات علم الاجتماع البورجوازي تحاول تزييف الصورة عن طريق المبالغة في تقدير مدى هذا الحراك ودوره .

– ٢ –

ولعل أوضح دليل على خطورة الإسهام الماركسي في دراسة الطبقات وأصالته أن بوتومور – مؤلف كتابنا هذا – عندما أراد أن يستعرض الآراء المتباينة حول طبيعة الطبقة الاجتماعية قد فعل ذلك من خلال مناقشة تفسير كارل ماركس . ذلك لأن الآراء المخالفة للنظرة الماركسية أو حتى المناقضة لها ليست في الواقع سوى رد فعل للماركسية ومحاولة للرد عليها بشكل أو بآخر .

فماركس يؤكد بقوة على الأساس الاقتصادي للطبقات ، كما يؤكد على فكرة الصراع بينها الناشيء عن تضارب مصالحها . وقد انتبه بوتومور إلى أن « الدراسة النقدية لمفاهيم ماركس سوف تلقي الضوء على معظم المشكلات الحيوية المتصلة بطبيعة الطبقات الاجتماعية » وهو ما يؤكد بوضوح ما نقصده من أن النظرة الماركسية للطبقات تمثل أساس كل دراسة علمية لهذا الموضوع .

وكان بوتومور واضحا في تقييمه الذي أنهى به مناقشة الآراء الماركسية وضد الماركسية في طبيعة الطبقات الاجتماعية ، حيث يقول : « على أن الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الماركسية ، و لآراء البديلة التي عرضت ، والتي تعتمد أساسا على تمييز ماكس فيبر Max weber بين التدرج الطبقي والتدرج على أساس الهيبة ؛ لا ترقى جميعها إلى أن تكون نظرية جديدة شاملة تستطيع أن تحل محل نظرية ماركس .

وإنما هى تقدم لناحصر أ—يتفاوت فى درجة منهجيته—للمشكلات البارزة مثل : طبيعة التدرج الاجتماعى فى المجتمعات السوفيتية (يقصد ذات الطراز السوفيتى) وما طرأ على التدرج الاجتماعى من تعديلات فى المجتمعات الرأسمالية ؛ والأهمية النسبية لكل من الملكية الخاصة ؛ والانتخاب التعليمى ؛ والتباين المهنى ؛ والقوة السياسية فى خلق الفروق الاجتماعية والحفاظ عليها ؛ ومدى الحراك وعدم المساواة فى توزيع الدخل وما يترتب على ذلك من نتائج » . (أنظر نهاية الفصل الثانى من هذا الكتاب) .

— ٣ —

على أن إتفاقنا على هذه النقطة الأساسية يدعونا إلى وقفة مع المؤلف فيما يتعلق بتأكيده على وجود تقسيمات طبقية راجعة إلى عوامل غير اقتصادية . فبقرر بوتومور فى مقدمته أن عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية لايمكن أن يعتبر مطابقا لعدم المساواة البشرية بوجه عام . « ذلك أن هناك أشكالا أخرى من عدم المساوة ؛ وأنواعا أخرى من الامتيازات والسيطرة ؛ علاوة على تلك الأشكال الناشئة عن الفروق بين الطبقات الاجتماعية . فيمكن أن توجد فى بعض المجتمعات بعض أنواع عدم المساواة الراجعة إلى فروق عنصرية ، أو لغوية ، أو دينية بين أبناء المجتمع ... إلخ (أنظر نهاية الفصل الأول من هذا الكتاب) .

ونحن نرى أن هذه الفروق إذا أدت إلى تقسيمات طبقية فليس ذلك إنكار لمبدأ تحددالطبقات فى ضوء نظام علاقات الإنتاج (كماسنحدد تفصيلافيمابعد). ذلك أن هذه الفروق نفسها راجعة فى تحليلها النهائى إلى ظروف اقتصادية ، وإلى صراع الطبقات والفئات المختلفة للإستئثار لنفسها بامتيازات اقتصادية معينة .

وقدناقشنا هذه النقطة تفصيلا فيمايتعلق بالتفسير الاجتماعى للفروق العنصرية وأوضحنا أن طائفة غير قليلة من المفكرين ترجع فكرة التفرقة العنصرية إلى

عوامل تاريخية واجتماعية نشأت عن هجرة أجناس واستقرارها أو إغتصابها لبلاد تسكنها أجناس أخرى . فالذى يحدث عادة أن الجنس الذى يتولى الحكم فيها ويفوض سلطانه على سكانها الأصليين يحتكر لنفسه أسباب التقدم الحضارى ويحرم منها الأقوام المغلوبة على أمرها بكافة القيود التى يغلها بها ، ومن ثم تتحسن وتتقدم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعنصر القاهر فى الوقت الذى يتردى فيه السكان الأصليون فى الحضيض . والكلام الذى يقال عن تفسير الفروق العنصرية يمكن أن يقال عن تفسير الفروق الدينية أو اللغوية وغيرها(١)

— ٤ —

بعد الاتفاق على هذه المقدمات الأساسية التى لابد منها قبل الدخول فى تقديم الاطار النظرى المقترح ؛ ننتقل إلى تحديد المفاهيم الأساسية فى دراسة هذا الموضوع ، وذلك على النحو التالى : —

١ — **الطبقة الاجتماعية :**

الطبقة هى جماعة من الناس تمثل أحد المكونات الأساسية للبناء الاجتماعى لمجتمع طبقى . ويرجع الفضل إلى الماركسية اللينينية فى وضع نظرية علمية عن الطبقات والصراع الطبقى . وتمثل هذه النظرية إحدى الدعائم الأساسية لصرح النظرية الماركسية . ويعرف لينين الطبقة قائلا : « الطبقات عبارة عن جماعات من الناس كبيرة العدد تتميز عن بعضها تبعا لموقعها فى أحد أنساق الإنتاج الاجتماعى التاريخية ، وتبعا لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج (هى علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها فى قوانين محددة واضحة) ، وتبعا لدورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل وبالتالى تبعاً لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع وحجم نصيبها هذا

---

(١) قدمنا مناقشة مفصلة لمشكلة الأقليات العنصرية واللغوية والدينية وغيرها فى مقال سابق أنظر : محمد الجوهرى ، « علم الاجتماع ومشكلات الأقليات » ، مقال بمجلة الفكر المعاصرة ، عدد خاص عن التميز العنصرى ، أبريل ١٩٧١ ، ص ص ٢٣ — ٢٨ .

فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الأخرى تبعاً لتباين موقع كل منها فى نسق الاقتصاد القائم فى المجتمع »(٢) .

ولذلك يجب عند تحديد ملامح أى طبقة من الطبقات أخذ كل تلك السمات فى الاعتبار فى ترابطها معاً وفى تبعية بعضها لبعض . وإن كان من أهم تلك المحكات جميعاً : موقعها من وسائل الإنتاج الهامة ، أى ما تملكه من وسائل الإنتاج هذه . فالوضع الاقتصادى لأى طبقة من الطبقات يرجع فى المقام الأول إلى علاقة تلك الطبقة بوسائل الإنتاج الهامة فى المجتمع ، وهذا الوضع الاقتصادى هو الذى يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية .

هذا وقد استطاع بعض المؤرخين وعلماء الاقتصاد البورجوازيين السابقين على ماركس التوصل إلى إدراك وجود الطبقات ووجود الصراع الطبقى ، ولكنهم لم يقدموا مع ذلك أى تفسير علمى لطبيعة الطبقة ، ولا لكيفية تكوين الطبقات تاريخياً فى كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى وأشكال الإنتاج المختلفة ، ولا لمستقبل تلك الطبقات . وقد كان توضيح تلك الأمور جميعاً من أعظم الإنجازات العلمية التى قدمها كارل ماركس ، وقد لخصه فى الكلمات القليلة التالية :

« أن الجديد الذى أتيت به هو أنى أثبت :

١ — أن وجود الطبقات يرتبط بمراحل معينة من مراحل التطور التاريخى الإنتاج .

٢ — أن الصراع الطبقى سوف يؤدى حتما إلى قيام ديكتاتورية البروليتاريا .

٣ — وأن هذه الديكتاتورية نفسها لن تكون سوى مرحلة إنتقال تمهد للقضاء على جميع الطبقات وخلق مجتمع لا طبقى(٣) »

---

(٢) لينين ، الأعمال الكاملة ، الطبعة الألمانية ، المجلد ٢٩ صفحة ٤١٠ .

(٣) ماركس / انجلز ، المختارات ، الطبعة الألمانية ، المجلد ٢٨ صفحة ٥٠٨ .

معنى هذا إذن أن الطبقات والصراع قد قامت فى ظل ظروف تاريخية معينة ، وأنه كانت هناك — بالتالى — بعض مراحل التاريخ الإنسانى التى لم يعرف المجتمع فيها طبقات . فأولى التكوينات الاجتماعية — أو المجتمع البدائى الأول — كان مجتمع لا طبقياً . حيث قام هذا المجتمع على أساس الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج ، واشتراك كافة أبناء المجتمع فى أداء الأعمال المطلوبة على قدم المساواة . ثم تطورت القوى الإنتاجية للمجتمع ، ومن خلال ذلك استطاعت القوة العاملة البشرية أن تنتج أكثر مما تحتاج إليه لتقيم أودها وتشبع الحد الأدنى لوجودها الإنسانى . ومن خلال تملك بعض الأفراد لفائض الإنتاج هذا ظهرت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وظهر معها استغلال الإنسان للإنسان . لذلك تمثل تملك وسائل الإنتاج ، وما يتبعه من استغلال ، تمثل الأساس الموضوعى لقيام الطبقات ، والصراع الطبقى . لذلك نقول أن انقسام المجتمع إلى مستغلين ومستغلين (بفتح الغين الأخيرة) ، إلى طبقات مسيطرة اقتصادياً وسياسياً وأخرى مقهورة اقتصادياً وسياسياً أمر مرتبط بتوفر ظروف تاريخية معينة ومحددة . وهى ظروف مرتبطة بدورها بميدان الإنتاج الذى يمثل أهم مجالات النشاط فى أى مجتمع إنسانى .

٢ — الطبقات والتدرج الاجتماعى :

ولقد تأيدت النظرية الماركسية اللينينية فى الطبقات فى الماضى والحاضر مراراً من واقع التطورات التى طرأت على البلاد الرأسمالية . والدليل على ذلك الصراعات الطبقية الكبرى التى شهدتها بعض البلاد الرأسمالية مثل : الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وألمانيا الغربية ؛ وتلك الشواهد نفسها هى التى تدحض النظريات والبرامج العديدة التى قدمها المفكرون البورجوازيون والاشتراكيون اليمينيون . فيزعم البعض على سبيل المثال أن الطبقات والصراع الطبقى لا وجود له إلا فى مرحلة ما قبل الاحتكار فى المجتمع الرأسمالى . ومن شأن تطور الرأسمالية وازدهارها أن يؤدى إلى تضييق الشقة بين الطبقات . ويرسم هؤلاء المفكرون خططاً للبناء الطبقى لتلك المجتمعات يضم

شرائح عديدة ويشير إلى حراك متعدد ومتنوع مما سنشير إلى طرف منه فيما بعد . ويزعم مفكرون أيديولوجيون آخرون أن هناك طبقات فعلا ، ولكن الأساس الذى تقوم عليه تلك الطبقات ليس هو ملكية وسائل الإنتاج ، وإنما نصيب كل طبقة من السلطة السياسية فى المجتمع .

وقد كان بعض المشتغلين بعلم الاجتماع أكثر سذاجة من هذا إذ حاولوا استبدال مفهوم الطبقات الاجتماعية بمفاهيم أخرى مصطنعة كالتدرج الاجتماعى وما إلى ذلك . ولكننا نجد أنه لم يعد من بين علماء الاجتماع اليوم من ينكر وجود الطبقات الاجتماعية أو وجود الصراع بينها . وتلخص كلمات جورج جورفيتش الموقف الراهن لعلم الاجتماع من هذه المشكلة على النحو التالى :

كان إبراز ماركس والماركسية لمشكلة الطبقات الاجتماعية قد مهد له سان سيمون وأتباعه ، وبرودون تمهيدا قوياً . وصدرت فى هذا الموضوع مؤلفات ضخمة ، ماركسية وغير ماركسية . واشتغل بهذه المسألة الكثيرون من رجال الاجتماع والاقتصاد والتاريخ ذوى نزعات مختلفة . وقليل جداً من المؤلفين هم الذين أنكروا وجود الطبقات الاجتماعية فى المجتمع المعاصر أو وجود الصراع بين هذه الطبقات . ثم أن مثل هذا الموقف من جهتهم يصعب جداً التمسك به فى الوقت الحاضر ، ما دامت الحقيقة ظاهرة للعيان (٤) .

والملاحظ أن كل الانتقادات وكل الهجوم الذى وجهه الايديولوجيون البورجوازيون يركز على أهم عامل فى قيام وتطور واندحار الطبقات ، ألا وهو ملكية وسائل الإنتاج . والهدف من ذلك واضح بطبيعة الحال كل الوضوح ، وهو إعاقة الوعى بتلك الظروف والملابسات الهامة للبناء الطبقى فى أى مجتمع .

---

(٤) جورفيتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، ترجمة أحمد رضا ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٢ ، ص ٦ .

٣ - مفهوم التدرج الاجتماعي البورجوازي وقضية الوعي الطبقي :

وقد كان العالم الألماني تيودور جايجر Theodor Geiger أكثر تفوقاً على لويد وارنر L. Warner في محاولة طمس مفهوم الطبقات الاجتماعية وتشويهه . فاستبدله - مثل وارنر - بمفهوم التدرج الاجتماعي الذي يقسم المجتمع إلى شرائح اجتماعية وليس إلى طبقات . واستبدل مفهوم الأيديولوجية والوعي الطبقي بمفهوم « العقلية » Mentality . وأوضح في الخطوة التالية على ذلك أن الشرائح الاجتماعية قابلة للدراسة الإحصائية على خلاف الطبقات. ولنا أن نتساءل مع جورفيتش عن إمكانية وجود إرتباط بين مثل هذه التقديرات الإحصائية وانعكاسها في صورة « عقلية » شريحة معينة ؟ « ويمضي جايجر في كتابه « المجتمع القائم على الطبقات في مراحل الامتزاج » (الصادر عام ١٩٤٩) إلى أبعد من هذا الحد. فهو يرى أنه للوصول إلى مفهوم موضوعي حقيقي للطبقة الاجتماعية لا يجوز اعتبار شيء خلاف السن والجنس والحرفة والثروة والمسكن والتربية . وبهذه الطريقة ننتهي إلى مفهوم اجتماعي إحصائي للطبقة أكيد المفعول من حيث تحليل الأبنية الكلية ، بل وحتى الجزئية » (٥)

أما تعريف جايجر للوعي الطبقي ، أو « العقلية » كما يسميه فهو تعريف ذاتي تراه زائفاً كل الزيف ولا ينهض على أي أساس موضوعي . فهذا الوعي هو وعي كل إنسان فرد بوضعه الاجتماعي الخاص . وقد كتب جايجر في هذا يقول : « نقصد بالطبقة فئة من أفراد المجتمع يمكن تحديد مركزها الاجتماعي ببعض المعايير الخارجية المشتركة . ويتفاعل الأشخاص الذين ينتمون إلى مثل هذه الفئات بأحوالهم ومظهرهم وطرائق سلوكهم » .

بعد هذا يمكن أن نتوقع بسهولة النتيجة التي يخلص إليها جايجر وهي أن نظرية الطبقات التي أقامها ماركس قد انقضى أوانها لأن جميع الطبقات أصبحت

---

(٥) جورفيتش : المرجع السابق ، صفحة ٩ .

متقاربة بعضها من بعض ، ومتعاونة بعد أن تحولت إلى فئات اجتماعية أو شرائح طبقية . فجايجر يحاول فى الواقع أن يقدم بديلا نظرياً للموقف الماركسى ، ولكنه يتصف بالذاتية والقصور الواضحين .

وترتيباً على ذلك لايسعنا إلا أن نرفض فى خطة كهذه جميع محاولات التصنيف التى تحاول تقسيم الناس إلى فئات (من واقع الإحصائيات أساساً ودون القيام بأى تحليل اجتماعى ودراسة ميدانية ، واستقصاءات تاريخية) . فهذه الفئات يمكن أن تكون خمس فئات أو ثلاثين أو خمسين فئة . ويمكن أن تعتمد على معيارين أو ثلاثة معايير (بل وثلاثين معياراً !) . فهذه المحاولات هى الأخرى جهود تبذل لتقديم هزيل للنظرية الماركسية فى الطبقات والصراع الطبقى .

٤ ـ الطبقات الرئيسية والطبقات الفرعية :

إلا أننا نجد أن كثيرين من الكتاب ، ومنهم للأسف نفر غير قليل من رجال الاجتماع ، قد تأثروا فى كتاباتهم عن الطبقات بالصورة العامية Vulgar للماركسية . فتصوروا أن الماركسية لاتعرف سوى تقسيم المجتمع إلى طبقتين متصارعتين ، بل ذهب بعضهم إلى أن الماركسية لاتعرف سوى طبقتى البورجوازية والبروليتاريا . ولذلك نود أن نؤكد هنا أن الفهم الماركسى للبناء الطبقى لمجتمع من المجتمعات لايتجاهل وجود طبقات فرعية إلى جانب الطبقات الرئيسية . وهذه الطبقات تتفاوت حجما وعدداً ويتباين دورها تبعاً لمرحلة التطور الاجتماعى التى يمر بها المجتمع ، والدور الذى يلعبه الوعى الطبقى للطبقات القائمة فعلا وغير ذلك من العوامل العديدة المتنوعة .

هناك إذن طبقات رئيسية وطبقات فرعية . ونجد أن أشكال الملكية الخاصة لأهم وسائل الإنتاج السائدة فى كل نظام من النظم الاجتماعية المتتابعة تاريخياً هى التى تحدد طبيعة وشكل الطبقات الرئيسية الموجودة فى ذلك المجتمع ، فنجد مثلا فى المجتمع العبودى أن الطبقتين الرئيسيتين كانتا السادة والعبيد ،

وفى المجتمع الإقطاعى السادة الإقطاعيون وأرقاء الأرض (الأقنان) ، وفى المجتمع الرأسمالى الرأسماليون (أو البورجوازية) والبروليتاريا .

أما الطبقات الفرعية فتقوم على أسس أخرى من طبيعة ثانوية . فنجد من أمثلة تلك الطبقات الفرعية ملاك الأرض أو الفلاحين فى ظل المجتمع الرأسمالى . ويمكن أن نقول عن تلك الطبقات بصفة عامة أنهـــا تمثل إما رواسب طبقات رئيسية عفاً عليها الزمن ، أو خمائر لطبقات رئيسة سوف تتضح ملامحها ومشخصاتها فى المستقبل .

ومن الممكن أن تنقسم كل طبقة فى داخلها إلى طبقات أو أقسام فرعية . وقد أوضحت دراسات ماركس التاريخية من قبل أن البورجوازية نفسها تنقسم إلى عدة طبقات أو « طبقات فرعية » أو « أقسام » :

« بورجوازية صناعية ، ومالية ، وتجارية ، وهى تقابل الأنواع الثلاثة لرأس المال التى ورد وصف النزاع القائم بينها فى الجزء الثالث من كتاب رأس المال . ويتدعم هذا الموقف بظهور جماعة خاصة من المديرين الإداريين الإجراء ، وهم الأعضاء التنفيذيون للسلطة الآمرة التى يتمتع بها أصحاب العمل فى المصنع(٦) » .

٥ — الشرائح الاجتماعية :

ويوجد فى كل مجتمع علاوة على الطبقات الرئيسية والطبقات الفرعية شرائح أو فئات اجتماعية . (أنظر مادة شريحة اجتماعية ، فى قاموس علم الاجتماع الماركسى) . وهذه الشرائح أو الفئات عبارة عن جماعات من الناس تتميز عن الطبقات من حيث أنه لا تجمعها علاقة موحدة بوسائل الإنتاج وأن أفرادها ينتمون إلى طبقات مختلفة . ونظراً لتردد مفهوم الشريحة الاجتماعية Social stratum فى علم الاجتماع البورجوازى ، وخشية الظن بأن علم الاجتماع الماركسى يشارك علم الاجتماع البورجوازى هذا المفهوم ، رأينا أن نتناوله فيما يلى بشىء من التحديد .

(٦) جورفيتش ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

تمثل الشرائح الاجتماعية أحد جوانب التباين البنائى لمجتمع من المجتمعات، ويستخدم مفهوم الشريحة فى علم الاجتماع البورجوازى للدلالة على كل شكل ممكن من أشكال التقسيم الاجتماعى . فيشير مصطلح « شريحة اجتماعية » إلى جماعات من الناس يتميز أفرادها ببعض السمات المشتركة ككمية الدخل، أو المستوى التعليمى ، أو الديانة أو مكانها فى سلم الهيبة الاجتماعية داخل المجتمع .

ومن أشهر التقسيمات إلى شرائح فى علم الاجتماع البورجوازى ذلك النموذج السداسى المأخوذ من علم الاجتماع الأمريكى ، الذى يقسم المجتمع إلى الطبقات الست الآتية :

١ - الطبقة العليا الكبيرة .

٢ - الطبقة العليا الدنيا .

٣ - الطبقة الوسطى الكبيرة .

٤ - الطبقة الوسطى الدنيا .

٥ - الطبقة الدنيا الكبيرة .

٦ - الطبقة الدنيا الدنيا .

والمحك الأساسى فى هذا التقسيم هو الهيبة المهنية لكل فئة من تلك الفئات.

والملاحظ على هذا التقسيم وأمثاله أنه يقف عند الأعراض الاجتماعية الظاهرية وعند الانطباع الذاتى عن التكوين والدور الطبقى . ثم هو يفتقر إلى كل أساس سوسيولوجى ، ولايخدم سوى أغراض أيديولوجية معينة محددة ومعروفة ، ألا وهو طمس فكرة الصراع الطبقى .

أما فى علم الاجتماع الماركسى اللينينى فيستخدم مصطلح شريحة اجتماعية للدلالة على بعض المجموعات المكونة للبناء الاجتماعى لمجتمع من المجتمعات ، ولكن تكوينها الطبقى ليس واحداً أو متجانسا . ولذلك يميز علم الاجتماع الماركسى اللينينى بين الشرائح التالية :

أولا – الشرائح السكانية، وهى تلك القطاعات السكانية التى تتميز ببعض العناصر الديموجرافية المشتركة (من هذا مثلا : الشباب ، النساء . إلخ) .

ثانيا – الشرائح الاقتصادية والاجتماعية، وهى تلك الجماعات التى تتميز بالاضطلاع بوظيفة مشتركة فى عملية الإنتاج الاجتماعى (كشريحة المثقفين ، والموظفين وما إلى ذلك) .

فالشرائح بهذا المفهوم عبارة عن تجمعات داخل طبقات معينة قائمة فعلا ، ولكن حجمها يتجاوز حدود تلك الطبقة . ومن الممكن أن ينتمى أبناء شريحة معينة إلى طبقات مختلفة ؛ أى أن علاقتهم بوسائل الإنتاج ليست واحدة . وهذه الشرائح لاتلعب دوراً مستقلا فى الصراع الطبقى الدائر فى المجتمع ، ولاتكون لها أى فاعلية إلا بالتعاون مع الطبقات الرئيسية الموجودة فى المجتمع .

وسنشير فيما يلى بكلمة سريعة إلى شريحة المثقفين ، وسوف يرد الكلام فى مكان آخر من هذه الدراسة عن شريحة الموظفين باعتبارها تحديداً يواجه دارسى البناء الطبقى للمجتمع المصرى .

شريحة المثقفين :

لعل المثقفين يمثلون أهم شريحة اجتماعية فى النظام الرأسمالى وفى المجتمع الاشتراكى على السواء . فتكوينهم الاجتماعى ليس متجانسا فى أى من تلك النظم الاجتماعية . فنجد فى المجتمع الرأسمالى أن بعض قطاعات المثقفين ينتمون إلى الطبقة الوسطى ، أو حتى إلى الطبقة البورجوازية (الرأسمالية) : أما الغالبية العظمى من المثقفين فتنتمى من الناحية الاقتصادية الاجتماعية إلى طبقة البروليتاريا بالفعل . ويرجع الاستقلال النسبى للطبقة المثقفة إلى محدودية انتشار الثقافة نفسها وإلى غير ذلك من العوامل الخاصة ذات الطبيعة الاجتماعية والتاريخية .

ويمثل المثقفون جماعة اجتماعية خاصة فى المجتمع الذى قطع شوطاً بعيداً على طريق الاشتراكية . وينتمى أبناؤها – من الناحية الطبقية – إلى الطبقة

العاملة ، أو إلى الفلاحين التعاونيين أو إلى غيرهما من التكوينات الاقتصادية الاجتماعية .

وسوف يحدث فى خلال عملية الثورة العلمية التكنولوجية وانتشار ونمو العلاقات الاشتراكية أن تطرأ تغيرات على البناء الاجتماعى للمجتمع الاشتراكى ، فسوف تتقارب الشرائح المختلفة الموجودة داخل الطبقات . ومع القضاء على الفروق بين الشرائح المختلفة سيحدث مزيد من التقارب بين المصالح المتباينة .

٦ — استخلاصات ومواقف أساسية :

إذا اتفقنا على جميع تلك المفاهيم الأساسية وأردنا تحديد إطارنا النظرى تحديداً أكثر دقة وأشد وضوحاً فلابد لنا من أن نؤكد بالإشارة إلى بعض التعريفات السلبية أو العناصر التى يجب أن نحذر من الوقوع فيها عند الاشتغال بالموضوع . ونوجز هذه المواقف الأساسية فى ثلاث نقط على النحو التالى :

(أ) رفض المعايير الذاتية :

أول مايترتب على تعريفنا السابق رفض جميع تعريفات الطبقة (أو فئات التدرج الاجتماعى) التى تتخذ المعايير الذاتية أساساً لتحديد تلك الطبقات ، وهو إتجاه شائع فى علم الاجتماع الأمريكى بتياره البورجوازى الرئيسى (ومع اعترافنا بمحاولات اليسار الجديد التخفيف من خطل هذا الموقف) . فأبرز النقاط التى تؤكدها تعريفاتنا الالتزام بأسس ومعايير موضوعية واضحة فى تحديد الطبقات الرئيسية كانت أم فرعية .

(ب) رفض التفسير الوظيفى :

ثم أن القول بوجود مراتب داخل السلم الاجتماعى (طبقات أو شرائح غير ذلك) لا تعنى إطلاقا أن هذه الاختلافات مقبولة ومعترف بها من المجتمع ، ولعل النظرة الوظيفية هى أبرز الاتجاهات التى تحاول تبرير الوضع القائم للتدرج الاجتماعى . وقد عبر كنجزلى دافيز ومور عن عناصر هذه النظرية بشكل موجز وواضح على النحو التالى :

« إنطلاقا من القضية التى تذهب إلى استحالة وجود مجتمع لاطبقى أو غير متدرج ، سنحاول تقديم تفسير وظيفى للضرورة العامة التى يفرضها التدرج فى أى نسق اجتماعى . . أما الضرورة الوظيفية التى تفسر الوجود العام للتدرج فتمثل .... المطلب الذى يواجه أى مجتمع يحاول تحديد وضع الأفراد داخل البناء الاجتماعى . وعلى ذلك تصبح عدم المساواة الاجتماعية إجراءاً لاشعوريا من خلاله تضمن المجتمعات أن يشغل الأوضاع الاجتماعية الهامة أشخاص على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل » .

وقد أشار بوتومور Bottomore فى تعليقه على هذا الاتجاه فى تفسير التدرج الاجتماعى إلى أنه يذهب إلى أن التدرج ظاهرة عامة ، بينما لا يمكن التسليم تماماً بأن كل مجتمع من المجتمعات يتضمن نسقاً محددا من المراتب والمكافآت المحددة . ويزعم أيضاً أن المجتمع يستطيع أن يحدد بدقة طبيعية « الأوضاع الاجتماعية الهامة » « والأشخاص الأكفاء » ، وأن هذين الطرفين مستقلان تماماً – فى كل المجتمعات – عن « جماعات المصالح » . وفضلا عن ذلك فإن قضايا هذه النظرية قد صيغت فى ضوء تدرج الأفراد وترتيبهم ترتيبا طبقياً . ومعنى ذلك أن هذه النظرية لا تستطيع تفسير وجود الجماعات الاجتماعية المحددة تحديداً واضحاً . وما يقال عن هذه الجماعات يقال أيضا عن جماعات المكانة ، وجماعات الصفوة ، والطبقات . بالإضافة إلى ذلك كله لم تضع النظرية فى اعتبارها وجود أشكال مختلفة للتدرج الاجتماعى والتغيرات المختلفة التى تطرأ على هذه الأشكال ، وأخيراً تجاهلت النظرية تماما دور القوة فى إقامة وتدعيم أنساق التدرج ، مما كان سببا فى إغفالها للعلاقة بين التدرج الاجتماعى والصراع السياسى .

ويستطرد بوتومور فى تعليقه الممتاز على النظرية الوظيفية فى تفسير التدرج الاجتماعى قائلا : وإذا كانت النظرية الماركسية قد عكست بوضوح طابع الصراعات الاجتماعية والسياسية فى أوربا خلال القرن التاسع عشر ، فإن النظرية

الوظيفية قد عكست ـ بنفس الدرجة من الوضوح ـ الموقف الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا نجد حركة سياسية للطبقة العاملة ولا أيديولوجية مستقرة خاصة بها ، في الوقت الذي يسود فيه تدرج اجتماعي يتخذ شكل نسق منظم قائم على جماعات المكانة ، تلك الجماعات التي ترتبط فيها العضوية بقدرات الأفراد . وإذا كانت النظرية الماركسية تؤكد على عنصر الصراع بين الجمعات الكبيرة المستقرة والعواطف المجتمعية القوية ، فإن النظرية الوظيفية قد أكدت الوظيفة التكاملية للتدرج الاجتماعي القائمة على جدارة الفرد ومكافآته . وتشبه النظرية الأخيرة في كثير من عناصرها نظرية دوركايم في تقسيم العمل ، وخاصة إذا ما استبعدنا الاعتبارات التي أشار إليها دوركايم عند مناقشته للأشكال الشاذة من تقسيم العمل (٧).

(ج) رفض المهنة كمعيار أساسي للتصنيف الطبقي :

لا يمكن في مجتمع اليوم اعتبار المهنة معيارا لتصنيف الطبقات . وقد وجهت إلى ذلك الاتجاه انتقادات عديدة من وجهات نظر مختلفة ، نوجز فيما يلي بعضا من انتقادات جورفيتش لها :

١ ـ أن تقسيم العمل الإجتماعي ، وخاصة التقسيم إلى مهن ، ليس هو السبب في تكدس الثروات ، وإنما هو المترتب عليها . ومن ثم فإن الطبقات الاجتماعية هي التي تدفع إلى اختيار المهنة . وليس العكس هو الصحيح .

٢ ـ أن الاستعداد المهني ليس وراثيا ، طالما أنه لا يرتبط بالثروة ولا بوسائل الإنتاج .

٣ ـ يتناول بعض أصحاب هذا الاتجاه المهن أحيانا بمعناها الضيق ، أي باعتبارها جماعة حقيقية ملموسة ، وأحيانا بمعنى شديد الاتساع باعتبارها فئة مهنية

(٧) أنظر بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد علي محمد والسيد محمد الحسيني ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ ، ص ٢٩٥ ـ ٣٠١ ، خاصة ص ٣٠٠

وبهذه الكيفية وحدها يستطيع أن ينتقل من المهنة إلى الطبقة . ولكن أمثال هؤلاء الدراسين (والإشارة هنا بالذات إلى العالم الألمانى شموللر Schmoller) يجدون أنفسهم أمام عناصر شديدة التنافر . فهذه على سبيل المثال مجموعة أو فئة من الأشخاص « لا مهنة لهم » ولنقل إنهم « العاطلون » أو « المتكاسلون » الذين ذكرهم سان سيمون Saint – Simon قد يكونون من المتشردين أو أصحاب الإيراد الذين لا يعملون . أو المتقاعدين ، أو أصحاب الملايين ، أو ملاك الأراضى . فهل حقا يشكل هؤلاء معاً طبقة اجتماعية واحدة ؟ إذ قبلنا مثل هذه الفكرة ، كان من اللازم بالمثل تكوين طبقة خاصة بالمهن الحرة ، تضم المعلمين والمدرسين والقضاة والأطباء والمحامين دون مراعاة لمركزهم الفعلى.

٤ – يقول البعض فى الرد على هذا الاتجاه أنه ليس هناك ثمة تدرج فى ضرورة وأهمية المهن المختلفة . لأن كل المهن ضرورية وعلى قدم المساواة ، بغض النظر عما تدره من ربح وعن المكانة التى تشغلها فى المجتمع . هذا التدرج لا يصدر إذن عن المهن نفسها ، وإنما هو أثر لانتمائها إلى طبقات مختلفة ، أى مجموعات مرتبة فى تنظيم متدرج(٨) .

– ٥ –

إذا كنا نتفق على أن الإقتصاد – متمثلا فى نسق علاقات الإنتاج – هو العامل الأساسى فى تحديد البناء الاجتماعى لأى مجتمع من المجتمعات ، فلابد أن يترتب على ذلك أن تعدد أنماط النشاط الاقتصادى وتعدد نظم علاقات الإنتاج سوف يؤدى حتما إلى تنوع البناء الطبقى بشكل خاص متميز . وتختلف الصورة من مجتمع لآخر تبعا لمدى تنوع وتعقد خريطة علاقات الإنتاج فى ذلك المجتمع .

وهذا هو بالضبط الوضع بالنسبة للبناء الطبقى فى البلاد النامية . فهذه البلاد – بحكم تعريفها – لم تتجاوز بعد أشكال الإنتاج القديمة ، ولم تصل بعد

(٨) انظر : جورفيتش ، المرجع السابق ص ١١٤ .

إلى مرحلة النمو الرأسمالى ؛ ولذلك تتنوع مكونات البناء الطبقى فى تلك البلاد تبعا لتنوع أشكال الإنتاج الموجودة .

وقد حدد فولكوفا A.P. Volkova ربوسبيلوفا N.G. Pocpelova كتابهما عن « الهيكل الاجتماعى الإقتصادى للسكان فى البلاد النامية » (٩) . الهيكل الإجتماعى للبلاد النامية . وأوضحا أن البناء الطبقى للبلاد النامية يضم بعض طبقات وفئات المجتمع الرأسمالى العصرى كالبورجوازية ، والبروليتاريا الصناعية (فى قطاعات الصناعة والتشييد، والنقل والمواصلات ، والزراعة) ، والفئات المتوسطة التى ظهرت نتيجة لتطور الرأسمالية وكعامل مساعد على تطورها (وتضم قسما كبيرا من المشتغلين بالإدارة ، والمثقفين، والضباط . الخ) .

كما يضم البناء الطبقى للبلاد النامية بعض طبقات وفئات اجتماعية راجعة إلى نظم ما قبل الرأسمالية . ومن هذه : طبقة الإقطاعيين ، والفلاحين المعدمين وبعض التكوينات القبلية المنتمية إلى الاقتصاد البدائى .

وعلاوة على هذه الطبقات والفئات الطبقية الواضحة الانتماء تعرف البلاد النامية طبقات وفئات اجتماعية من نتاج مرحلة انتقال النشاط الاقتصادى من ما قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية . ويكمن أساس هذه الطبقات فى الإنتاج الصغير والبورجوازى الصغير . فهذه الفئات تتميز - بحكم وضعها - بطابع وسيط (١٠)

وتنتظم البلاد النامية على هيئة متصل Continuum يبدأ من أكثر الدول النامية تخلفا ، وبالتالى أقربها إلى الأشكال الاقتصادية القديمة ، حتى أكثرها تقدما ، وبالتالى أقربها إلى الأشكال الاقتصادية الرأسمالية . ومن الطبيعى أن

---

(٩) أنظر عرضا مفصلا لهذا الكتاب « الهيكل الاجتماعى الاقتصادى للسكان فى البلاد النامية » بقلم الدكتور محمد رضا العدل ، مقال غير منشور على الآلة الناسخة .

(١٠) أنظر المرجع السابق ، صفحة ٢ . وقد حلل المؤلف فى عرضه بالتفصيل طبقات البورجوازية الوطنية (بأنواعها : الصناعية ، والزراعية ، والتجارية ، والبيروقراطية) والبروليتاريا ، والفلاحين الفقراء ، والحرفيين والبورجوازية الصغيرة ص ص ٢ - ٦ .

أغلبية البلاد النامية فى وسط هذا المتصل، فيقل عدد البلاد كلما اتجهنا إلى أحد القطبين. وهذا أمر منطقى فالبلد الشديد التخلف والواقع على نهاية المتصل من ناحية يكون أقرب إلى البلاد المتخلفة و «البدائية» منه إلى البلاد النامية. ونفس الكلام يصدق بالنسبة للبلاد الشديدة التقدم–نسبياً للبلاد النامية– والواقع على نهاية المتصل من الناحية الأخرى، تكون أقرب إلى البلاد الصناعية الرأسمالية أو الإشتراكية منها إلى البلاد النامية (١١).

ونحن هنا فى مصر ننتمى إلى الفئة الغالبة من تلك البلاد، فلا نحن بشديدى التخلف، ولا نحن قطعنا بعد شوطاً على طريق التنمية يؤهلنا للخروج من فئة البلاد النامية.

ولكن الملاحظة الهامة بالنسبة للبناء الطبقى فى تلك الغالبة العظمى من البلاد النامة أنها تتميز بنوع من التوازن القائم بين مختلف أشكال الإنتاج. بحيث لا يمكن أن نحدد أغلبية نظام معين من نظم الإنتاج على بقية النظم فى تلك المجتمعات التى يتحدث عنها.

ويترتب على هذه الملاحظة الهامة نتيجة على نفس القدر من الأهمية. وقد أوضح كلير (١٢) النتيجة التى توصلنا إليها مستقلين فى دراستنا السابقة عن البناء الطبقى فى مصر، (١٣) وهى أنه يتعذر بالنسبة لهذه البلاد تحديد طبقات

---

(١١) قدم ريتشارد بيرندت محاولة لتصنيف البلاد النامية تصنيفاً شاملا متكاملا وفقا لمحكات متنوعة، أنظر:

Richard Behrendt, Soziale Strategie fur Enrlwicklungalander, Entwurf einer Entwicklungssoziologie, S. Fischer Verag, Frankfurt, 1964, pp. 59–63.

(١٢) قدم الدكتور جمال مجدى حسنين عرضاً لكتاب كلير « تحليل التركيب الاقتصادى والاجتماعى لدول العالم الثالث » مقال غير منشور على الآلة الناسخة، القاهرة ١٩٧٢. (الكتاب مترجم من البولندية إلى الروسية)

(١٣) أنظر محمد الجوهرى: « منهج فى دراسة بناء المجتمع المصرى »، مقال بمجلة الكاتب، عدد أغسطس ١٩٧٢، ص ٤٩.

رئيسية وأخرى ثانوية . وهذا كلام منطقى واضح ، فوجود طبقات رئيسية يرتبط بسيطرة نظام معين من الإنتاج عن هيكل البناء الاقتصادى . ولما كانت هذه البلاد لا تعرف سيطرة نظام معين من نظم الإنتاج ، فهى بالتالى لا تعرف طبقات رئيسية .

ويرتب كلير نتيجة هامة على رفض منطق تقسيم مجتمعات البلاد النامية إلى طبقات رئيسية وأخرى ثانوية ، وهى أننا سنضطر إزاء هذا إلى محاولة تقييم دور كل طبقة على حدة ، بالتساوى وفى ضوء معطيات الواقع الحى والتجربة التى تعيشها تلك المجتمعات . وبذلك لا يمكننا أن ننقل بشكل آلى أعمى التجربة الطبقية فى بلاد أوروبا وأمريكا الشمالية . ويرجع السبب بالطبع إلى تباين النظام الاقتصادى ، ومن ثم تباين البناء الطبقى بين كل من المجموعتين (١٤).

لذلك لا يمكن لدراسات البناء الطبقى لمجتمعات البلاد النامية أن تفيد كثيراً من قضايا وتعميمات الدراسات الطبقية فى المجتمعات الصناعية الرأسمالية أو الاشتراكية ، لاختلاف الأرضية العامة ، وبالتالى تباين صورة الهيكل الطبقى . ويصبح دارس الطبقات فى البلاد النامية مطالباً باتخاذ موقف « موضوعى » — مع صعوبة وقع هذه الكلمة على بعض الناس — قبل التصدى لهذا الموضوع . وأقصى ما يمكن أن يتسلح به إطار نظرى واضح ، وهو فى نظرنا يكمن فى الاتفاق عن تعريف الطبقة ومحددات الطبقة . أما عدد الطبقات وأنواعها ، وأدوارها ، وعلاقات البناء الطبقى ببناء القوة . . إلى آخر تلك المشكلات فلا يمكن للباحث إلا أن يستقرئه من واقع مجتمعه .

وهناك نتيجة أخرى هامة يرتبها « كلير »على عدم انقسام المجتمعات النامية إلى طبقات رئيسية وفرعية، وهى « عدم الاقتصار على تقييم الطبقات وإنما

(١٤) أنظر : جمال مجدى حسنين . المرجع السابق . صفحة ٥ وما بعدها .

تقييم الفئات الاجتماعية الأخرى إلى جانبها ، نتيجة لأن هذه الفئات تلعب دوراً جديداً ومخالفاً لدورها الذى لعبته وتلعبه فى ظروف الدول المتقدمة حضارياً والتى سلكت الطريق الكلاسيكى للتطور الاجتماعى » . ويضيف كلير : « أن رفض التقسيم التقليدى للطبقات لا يعنى أن نساوى بين الوزن الاقتصادى والسياسى لهذه الطبقات ، بل يعنى إمكانية كل طبقة أو فئة من هذه الطبقات أو الفئات على قيادة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية مع وجود مركب معين للظروف الملائمة » . ويدلل الباحث على هذا التصور بالثورات والحركات الوطنية التى قامت فى الجزائر وكوبا وقام بها الفلاحون (حيث ارتبطت مطالب التحرر الوطنى بمطالب الفلاحين فى الأرض) وفى أفغانستان والحبشة ونيبال وقام بها مجموعة من العناصر الإقطاعية التقدمية ، وفى غانا وغينيا ومصروأندونيسيا وقامت بها فئة غير مرتبطة بطبقة من الطبقات(١٥).

وهناك ملاحظة جوهرية تدلل على – من طريق آخر – خصوصية الوضع الطبقى فى البلاد النامية ، وهى متعلقة بالحراك الاجتماعى فى تلك المجتمعات مداه وعوامله ، ونتائجه . فمن حيث مداه نجده منتشراً بشكل ملحوظ لا يتناسب والتخلف النسبى لمجتمعات واقتصاديات تلك البلاد . وهو فى بعض الأحيان ملفت فى شدة انتشاره . ومن حيث عوامله فهى تختلف اختلافا جوهريا عن عوامل الحراك الاجتماعى فى البلاد النامية : فالحراك هنا ليس بالدرجة الأولى تعبيراً عن ترقى الفرد – أو مجموع الأفراد – فى سلم مهنة معينة ، أو فى تدرج طبقى معين . أى أنه – كما لاحظ كلير – ليس مرتبطا بتغير طرق الإنتاج ، وإنما هو « نتيجة لتواجد عدة تشكيلات اقتصادية متداخلة ومتشابكة لفترة طويلة من الزمن دون أن تتغلب إحدى هذه التشكيلات على الأخرى » .

ويؤكد كلير « أن ظاهرة سهولة الانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى ،

---

(١٥) المرجع السابق ، صفحتى ٥ – ٦

ستستمر لمدة طويلة موجودة فى العالم الثالث مبرراً ذلك بإزدياد نسبة السكان الذين لا يشغلون وضعاً اقتصادياً محدداً فى المدن نتيجة تزايد فى عدد السكان بمعدلات كبيرة فى الوقت الذى لاتتمكن فيه الصناعة من ابتلاع القوى العاملة المتزايدة ونتيجة لاستخدامها لأسباب تكنيكية متقدمة ، فى الوقت الذى لا تنخفض فيه معدلات الهجرة من الريف مهما تطورت ظروفه الاجتماعية والثقافية . وذلك كله يساعد على انتشار ظاهرة الحراك الاجتماعى » (١٦) .

بعد هذا نلاحظ بوضوح اختلاف نتائج عمليات الحراك الاجتماعى الواسعة فى البلاد النامية عنها فى العالم الصناعى المتقدم . فلم يؤد هذا الحراك – ولن يؤدى فى الوقت القريب – إلى تذويب الفروق بين الطبقات أو حل مشكلة الصراع الطبقى . إذ سيظل الصراع مؤجلا إلى حين تكوّن تشكيلات طبقية واضحة مرتبطة بأنساق محددة من علاقات الإنتاج ، مع اضطراد التقدم الاقتصادى الصناعى فى تلك البلاد. لذلك نود أن نبرز حقيقة أساسية وهى أن اتساع نطاق الحراك الاجتماعى لاينبؤنا بالشىء الكثير عن مستقبل العلاقات الطبقية فى تلك المجتمعات . فهذا الحراك نتيجة تجاور أشكال متباينة من علاقات الإنتاج وليس نتيجة اضطراد متقدم فى نظام واحد من نظم هذه العلاقات الإنتاجية .

ولعل مما يؤيد موقفنا العام هذا القائل بخصوصية الوضع الطبقى فى البلاد النامية الموقف الذى ينطلق منه بوتومور – صاحب هذا الكتاب – فى تحليله للطبقات فى المجتمع الحديث . فهو يرى أن « هناك وجوه شبه عديدة بين النموذجين الأساسيين للمجتمع الصناعى ؛ أى النموذج الرأسمالى والنموذج السوفيتى . ويبدو ذلك واضحاً فى أبنيتها المهنية وطابع التدرج الاجتماعى بوجه عام » ملاحظاً مع ذلك أن هناك اختلافات واسعة بينهما فيما يتعلق

(١٦) المرجع السابق صفحتى ٦ – ٧ .

بأنظمتها السياسية ومذاهبهما الاجتماعية وسياساتهما ، فضلا عن الطريقة التى تتشكل بها المستويات الاجتماعية العليا ، والتغيرات التاريخية التى مر بها البناء الاجتماعى لكل منهما ؛

فالواجب إذن أن نميز فى دراسة البناء الطبقى بين المجتمع الصناعى ، بنوعيه الرأسمالى والاشتراكى ، ومجتمع البلاد النامية أو بلاد العالم الثالث التى ينفرد كل منها — فى داخلها — بنموذج خاص أو وضع معين نتيجة الظروف التاريخية ومراحل التطور التى قطعها اجتماعيا واقتصاديا .

ولا يمكن بالطبع أن تنفصل الدراستان ، لأنهما تستمدان وحدتهما من وحدة موضوعهما ، وهو دراسة الطبقات أو البناء الطبقى ، ولكنهما تتباينان من حيث الإطار الذى يدرس فيه هـــذا البناء ، أو خلفيته الاجتماعية الاقتصادية (١٧) .

— ٦ —

لعلنا لسنا فى حاجة إلى أن نؤكد — ونحن فى ختام عرضنا لوضعية البناء الطبقى فى البلاد النامية ، وقبل الإنتقال إلى الكلام عن هذا البناء فى مصر — نؤكد أن دراسة الطبقات تمثل مطلباً نظرياً وآخر عمليا تطبيقيا فى نفس الوقت . فالطبقات جزء من البناء الاجتماعى وتربطها به علاقات وثيقة. إذ ترتبط الطبقات بعلاقات دينامية بسائر النظم الاجتماعية الأخرى ، بالبناء

(١٧) يمكن أن نكتفى بهذا القدر من الملاحظات التى تكفى — فى رأينا — لإثبات المبدأ الأساسى الذى نريد إبرازه والتأكيد عليه . ويمكن القارىء أن يرجع إلى مزيد من التفاصيل عن بعض جوانب الموضوع الأخرى . من هذا مثلا تلك الفروق الموجودة بين البورجوازية الصغيرة فى العالم الثالث وفى البلاد الرأسمالية كما تنبأ بها ماركس (أنظر جمال مجدى حسنين ، المرجع السابق ، صفحتى ٢٦ — ٢٧ ، وكذلك الفصل الثانى من كتابنا هذا) . وهناك أيضاً استعراض الفروق بين طبقة البروليتاريا فى هذين النمطين من أنماط المجتمعات (أنظر المرجعين السابقين) .

السياسى ، والتخطيــط الاقتصادى ، والتنظيم البيروقراطى ، والنظام التربوى ... إلخ (١٨) . ولاشك أن تحليل البناء الطبقى للمجتمع كفيل بإلقاء الضوء على مختلف مكونات هذا المجتمع فى جوانبه المختلفة ، فهو عملية تشريح هامة لجسد كل مجتمع .

وقد أوضح بوتومور فى مكان آخر (١٩) العلاقة بين البناء الطبقى والتربية . وانتهى من استعراض النظام التربوى فى الهند إلى أن النظام التربوى قد عمل على إبقاء الهــوة – بل وتعميقها – بين الطبقات العليا والسواد الأعظم من السكان ، وتضخيم هذا الفصل بتحويله إلى فاصل فى اللغة وفى الثقافة العامة بين الفريقين (٢٠) .

ويوسع بوتومور من نطاق هذا التعميم فيقرر أن هذه الفروق – الطبقية – الموجودة فى النظام التربوى فى الهند قائمة فى كثير من المجتمعات ، « ففى كل مجتمع نظام للتدريج الاجتماعى ، وهناك بالتالى تباين مناظر لهذا التدرج داخل النظام التربوى نفسه . . . بل إن هذا هو الوضع الذى نجده فى بعض المجتمعات البدائية . إلخ » (٢١) .

---

(١٨) وقد أشار السيد يس إلى أنه « بينما تمثل الفئات أو الطبقات (داخل تدرج معين) فئات وصفية ، إستاتيكية ، فان الطبقات الاجتماعية على ضوء المفهوم الذى نتبناه هى فئات تحليلية . وعلى ذلك يمكن القول أنها جزء من البناء الاجتماعى وتربطها به علاقات وثيقة . ودراسة الطبقات الاجتماعية بالتالى تؤدى إلى معرفة الديناميات الاجتماعية وكيف تعمل ، وهى تسمح بالإنتقال من الوصف إلى التفسير فى دراسة المجتمعات » أنظر : السيد يس : « مشكلة التدرج الاجتماعى فى علم الاجتماع المعاصر » . مقال غير منشور على الآلة الناسخة . القاهرة ١٩٧٢ . ص ٢١ .

(١٩) بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، الذى سبقت الإشارة إليه ، الفصل الخامس عشر ، التربية ص ص ٣٧٩ – ٣٩٧ .

(٢٠) المرجع السابق ، ٣٨٣ .

(٢١) المرجع السابق ، صفحتى ٣٨٣ – ٣٨٤ ، وبعد ذلك يستعرض بوتومور هذه =

وعلاوة على دراسة العلاقة بين النظام الطبقى والنظام التربوى استعرض بوتومور – فى نفس المرجع – العلاقة بينه وبين النظام القانونى ، مؤكداً على نفس الإتجاه العام الذى نحاول إلقاء الضوء عليه هنا (٢٢) .

هذا عن الضرورة النظرية لدراسة الطبقات فى المجتمع المعاصر . ولكن ما من شك فى أن دراسة هذا الموضوع تمثل أهمية تطبيقية حيوية ، خاصة بالنسبة لبلاد العالم الثالث ، التى لازالت تخوض معركة التنمية ، وتحتاج إلى توجيه استثماراتها – المحدودة بالضرورة – لخدمة أكبر قطاع من الشعب . فلاشك أن استئثار طبقة معينة أو فئة طبقية بمقاليد السيطرة وتربعها على رأس بناء القوة يمكن أن يؤدى إلى تعرض استثمارات التنمية لخدمة القطاع الذى تمثله تلك « الصفوة » الحاكمة ، وهو ما يؤثر بالقطع تأثيراً سلبياً على مصالح الطبقات والفئات الأخرى : خاصة تلك التى لاصوت لها فى داخل المحافل الحكومية المسئولة ؛ ولابد لها أن تصل إلى التأثير على واضعى السياسة فى المجتمع . لذلك نبهنا من قبل إلى دراسة الطبقات دراسة لازمة لكل تخطيط وسابقة على أى خطة ومرشد لكل سياسة (٢٣) .

وقد أشار « كلير » فى كتابه « نظام الوسط فى البلاد النامية » بوضوح إلى تأثير البناء الطبقى للبلاد النامية فى عملية التنمية ، وفى أسلوب إدارة الدولة الجديدة . ويحلل كلير بناء الفئة المسيطرة – المكونة من شرائح ثلاثة أساسية متحالفة مع بعضها – فيقول : « يجب علينا أن نشير هنا إلى أن غالبية الدول النامية حصلت على استقلالها السياسى بدون نضال مسلح حقيقى تشارك فيه الجماهير العريضة . ونتج عن هذا تكوين اجتماعى طبقى متميز للحكومات التى قامت فى هذه الدول . فأخذت السلطة صفوة قليلة مكونة من المثقفين

= الفروق بالتفصيل فى المجتمعات الغربية المعاصرة ، ص ٣٨٤ وما بعدها .

(٢٢) أنظر بوتومور ، المرجع السابق ؛ الفصل الرابع عشر ، القانون ، ص ٣٦٢ – ٣٧٨ ، خاصة صفحة ٣٧٢ .

(٢٣) أنظر محمد الجوهرى ، المقال السابق الإشارة إليه ، بمجلة الكاتب ، صفحة ٥٣ .

(الموجودين في هذه البلاد والذى يختلف حجمهم باختلاف درجة تطور هذا البلد أو ذاك) . بالاضافة إلى مجموعة من موظفى الجهاز الادارى الاستعمارى والبيروقراطى ، ومجموعة من العسكريين . وتحالف هذه القوى الثلاث بالاعتماد على طبقة البورجوازية الصغيرة فى المدينة والريف » (٢٤) .

وعن البورجوازية الصغيرة فى المدن والريف يلاحظ كلير أنها تمثل - كما أشرنا - أهم القواعد الاجتماعية للفئة الحاكمة . وقد حدث من الناحية الاقتصادية أن تهيأت لهم الظروف المناسبة للمحافظة على وضعهم حتى وإن لم يحققوا تجديد الإنتاج المستقل باستمرار فى إطار التشكيلات الاقتصادية الموجودة (٢٥) .

أما عن الوضع الاجتماعى للفئة الحاكمة فيتميز - فى رأى كلير - « بأنه لايقتصر على تحكمها فى رأس مال القطاع العام فحسب ، بل يمتد إلى جميع رؤس الأموال المتجمعة فى القطاعات الاقتصادية الأخرى . وعلينا أن نأخذ فى إعتبارنا أن جزءاً كبيراً من هذه الإمكانيات تستغله الفئة الحاكمة لصالحها فى الغالب ولصالح سكان المدن بدرجة أقل . ويتمثل هذا فى المبالغ الضخمة المرصودة فى الميزانية العامة للدولة لتطوير المجالات غير الإنتاجية والرغبة فى الاحتفاظ الادارى الضخم للحكومة والجيش » (٢٦) .

ولعل هذه الاشارات العاجلة أن تلقى الضوء بما فيه الكفاية على أهمية التشريح الطبقى للمجتمع فى جوانبه العلمية التطبيقية وفى زيادة قدرتنا على توجيه استثمارات التنمية لصالح جماهير الشعب العريضة ، وتصحيح مسار هذه العملية إذا أثبتت الدراسة - ذات المنظور الطبقى - فساد هذا المسار أو انحرافه .

---

(٢٤) أنظر : جمال مجدى حسنين ، عرض كتاب « نظام الوسط فى البلاد النامية » تأليف كلير ، مقال غير منشور على الالة الناسخة ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، صفحتى ٤ - ٥ .

(٢٥) المرجع السابق ، صفحة ٦ .

(٢٦) جمال مجدى حسنين ، صفحتى ٦ - ٧ .

– ٧ –

تخطيط أولى للبناء الطبقى فى المجتمع المصرى

١ – خصوصيه الوضع الطبقى المصرى :

ترتيبا على كل ماسبق لانستطيع أن نتقبل أيا من التصنيفات التى وضعت على « مقاس » مجتمع غير مجتمعنا المصرى . وحتى لو أخذنا أجزاء من تلك التصنيفات السابقة فلا يمكن التسليم بها كنتائج نهائية ، وإنما كفروض يجب أولا التأكيد من سلامتها امبريقيا . فجميع التصنيفات الغربية – شرقية كانت أو غربية – لاتأخذ فى اعتبارها خصوصيات مرحلة التطور الاقتصادى والإجتماعى التى يجتازها مجتمعنا . وهى غير مستطيعة ذلك لأننا لم نتوصل فى مضمار دراسة الطبقات –ولا فى أى حقل آخر من حقول الدراسة الاجتماعية– إلى تعميمات هذا الشمول بعد .

فإن تصنيف البناء الطبقى للمجتمع المصرى يجب أن ينبع من دراسة الواقع المصرى . على أن هذا الالتزام « الأكاديمى » لاينفى ولايستطيع أن يتجاهل طبعاً الالتزام بتوجيه نظرى محدد منذ البداية ، وهو ما نؤكد اليوم على أهميته فى كل دراسة فى علم الاجتماع .

والسمة العامة المميزة للمجتمع المصرى الذى نحن بصدد دراسته أنه مجتمع انتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فهو لم يعد يعرف مرحلة الاقطاع بشكلها الكلاسيكى ، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالى . هذا فضلا عن أن مرحلة التغير الاشتراكى لازالت –برغم الإنجازات العظيمة التى تحققت – تخطو خطواتها الأولى من أجل تغيير صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية فى المجتمع .

لذلك يلزم أن نضع فى اعتبارنا هذا الوضع الخاص بأن نفصل معالجتنا للطبقات فى المدينة عن الريف : هذا على الرغم من أن أحدهما لايتميز بسمة

نوعية مميزة من أشكال علاقات الانتاج الثابتة النمطية فلا يعرف الريف إقطاعاً، ولا تعرف المدينة رأسمالية وإنما الأشكال التى نصادفها هنا وهناك عبارة عن أشكال مهجنة لا هى هذا ولا ذاك .. بالإضافة إلى أن القرارات الاشتراكية (تأسيس القطاع العام ، والتأميمات بأنواعها ، والاصلاح الزراعى ، وتنظيم قطاع التجارة .. إلخ) كانت بمثابة عمليات جراحية فى البناء الطبقى للمجتمع المصرى لم نتبين بعد آثارها على جسم المجتمع بشكل محدد ولم تتصد دراسة علمية رصينة لقياس تلك الآثار . ولعل هذا الوضع الخاص يجعل لمعالجة الطبقات فى المجتمع المصرى المعاصر قيمة خاصة وأهمية ملحة سواء على المستوى القومى (حيث لا نعرف نحن أنفسنا سوى القليل فى هذا المضمار) أو على مستوى البحث السوسيولوجى المقارن ، وهو اليوم مطلب بارز من مطالب البحث السوسيولوجى المعاصر .

على أن تأكيدنا على ضرورة مراعاة خصوصية مرحلة التطور الاقتصادى الاجتماعى التى نعيشها لا تنفى أننا نلتزم محددا أساسياً عند تصنيف الطبقات فى المجتمع المصرى ، وهو محدد يتسق مع الإطار النظرى السابق تطويره فى القسم الأول من هذه الورقة . فنحن سنأخذ فى اعتبارنا موقع الجماعات المتشابهة المتقاربة من وسائل الإنتاج . فنميز أساساً بين من يملكون ومن لا يملكون ، واضعين فى اعتبارنا الوظيفة الاجتماعية للملكية . فليست ملكية الأسرة للفدان الواحد أو ما دون ذلك من الأرض بملكية حقيقية وفقا لهذا المفهوم . ذلك لأنها لا يمكن أن تمثل أساساً لإشاعة الأسرة المذكورة ، وبالتالى فلا يمكن أن تفيد فى حماية أصحابها من الاستغلال الذى يمكن أن يقع عليها من أصحاب الملكيات الأكبر .

وهنا نصل إلى مزيد من تحديد دور ملكية وسائل الانتاج كمعيار للتصنيف الطبقى ، فالواقع أنه يجب الالتفات إلى أثر الملكية — عقاراً كانت أو رأس مال — فى تمكين صاحبها من استغلال من لا يملكون . وكذلك الالتفات إلى تعرض

من لا يملكون للوقوع فريسة الاستغلال بسبب افتقارهم إلى الأساس الاقتصادى لوجودهم الاجتماعى .

بعد ذلك سوف نضطر إلى تصنيف هؤلاء وأولئك إلى طبقات (يمكن أن نسميها فرعية ولكننا لن نفعل) حسب نصيبها من الثروة الاجتماعية ووضعها فى نسق علاقات الإنتاج ، ونصيبها من السلطة ... إلخ ذلك من الاعتبارات . فنحن إذا اقتصرنا على تصنيف السكان إلى طبقتين فقط فسوف نحصر أنفسنا فى قالب غير مرن ومخالف للواقع بسبب ما أشرنا إليه من خصوصية المرحلة التى يجتازها مجتمعنا . وان نعمد إلى التمييز بين طبقات رئيسية وأخرى فرعية لعدم توفر الشروط الموضوعية التى تبرر لنا ذلك . وإنما سنعتبر كافة الجماعات الاقتصادية (وتضعيفاتها السياسية والثقافية وغيرها) فى الريف والمدن طبقات .

٢ – اعتبارات أولية بشأن التقسيم المقترح :

هذه بعض الاعتبارات الأولية التى راعيناها عند رسم الخطوط العامة للتقسيم المقترح للبناء الطبقى فى مصر ، وبدونها سيتعذر فهم بعض جوانب هذا التقسيم ، نوردها فى النقاط التالية :

(أ) أن كل التحديدات التالية سواء بالنسبة للريف أو المدينة لا تمثل رأيا نهائيا ، وإنما هى تخطيط أولى – انطباعى فى أساسه . وهذه حقيقة لم تعترف بها أى من الكتابات السابقة . ولكنه تنظيم علمى للانطباعات بمعناها الواسع ، ففيها ثمرة استقرار البيانات الإحصائية والدراسات السابقة عن البناء الطبقى للمجتمع المصرى ريفه وحضره . واتفاقاً منا على قصور هذا كله عن إصدار الحكم النهائى على تحديد فئات البناء الطبقى المصرى فإنها يمكن أن تكون بمثابة فروض للبحث الذى نحن بصدده ، والذى ستتكفل له أفضل إمكانيات البحث فى بلادنا .

(ب) أن أى تصنيف الطبقات فى المجتمع المصرى يجب أن يأخذ فى اعتباره الهوة الاقتصادية والإجتماعية (وخاصة الثقافية) التى تفصل بين الريف والمدينة. وهى هوة لها آثارها على شكل الطبقات هنا وهناك وعلى سماتها المميزة وعلى فاعلية المحددات التى ستستخدم فى تصنيفها. وإلى أن تضيق تلك الهوة وتختفى فلا مناص من معالجة البناء الطبقى منفصلا فى كل من الريف والمدينة. وهو أمر نعتقد أن غالبية الدرسات السابقة حول نفس الموضوع قد أخذته فى الاعتبار والتزمت به.

(حـ) لم نستخدم فى التقسيم التالى المقترح مصطلحى بورجوازية وبروليتاريا. وليس عدم استعمالنا لهذين اللفظين صادراً عن تعصب قومى أو شئ من هذا القبيل. وإنما رغبة فى تجنب استخدام مصطلحات ترتبط تاريخياً بفئات ذات مواصفات ومعالم معينة ليست متحققة فى المجتمع المصرى. كما أن معظم الكتاب المصريين المهتمين بالموضوع قد أدركوا ضرورة هذا التحفظ العلمى فاتخذوا موقفاً مشابهاً وشاع فى الآونة الأخيرة الكلام عن «الطبقة الوسطى» و «الطبقة العاملة».

(د) أننا فى تحديدنا لكل طبقة فى الريف أو المدن قد أطلقنا فى الإسم الموضوع أمامها فى الواقع اسم أبرز فئة تدخل فيها. ولكننا ألحقنا بها كل من فى مستواها أو من فى حكمها، ولذلك يضيف القارئ عبارة (ومن فى حكمهم) إلى جانب إسم كل طبقة من الطبقات المقترحة.

(هـ) إن تحديد طبقة كبار الملاك الزراعيين بخمسين فداناً لا يعنى أن هذا هو أقصى ثروة يمكن أن تمتلكها أسرة ريفية مصرية. فقانون الإصلاح الزراعى الأخير يسمح للأسرة الواحدة بتملك مائة فدان،

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يمكن أن تجمع نفس هذه الأسرة إلى جانب ملكية المائة فدان ملكية مواش ، وآلات زرعية ، وورش ، ورؤوس أموال فى المدينة أو فى الريف ، وغير ذلك من وسائل الاستغلال الرأسمالى .. وهذه كلها عناصر لايمكن أن تتكشف إلا من خلال الدراسة الميدانية المقترحة والتى سيرد عنها الكلام فيما بعد .

(و) أن العبرة الأساسية فى عدد الأفدنة المحدد أمام الطبقات فى الريف لاتنصب على الملكية (بمفهومها القانونى) وإنما على الحيازة (من إيجار أو ملكية أو وضع يد أو غير ذلك) . وهى أمور ندرك تماماً صعوبة تحديدها تحديداً سليما يرتكن إليه من واقع الإحصائيات فقط . والدراسة الميدانية كفيلة بإلقاء الضوء عليه .

٣ - التقسيم المقترح :

(أ) البناء الطبقى فى الريف المصرى :

ويضم الطبقات التالية :

١ - كبار الملاك الزراعيين (ومن فى حكمهم) ، وتضم من يحوزون من ٢٠ إلى ٥٠ فداناً علاوة على كبار الموظفين .

٢ - متوسطو الملاك الزراعيين ، وتضم من يحوزون من ١٠ إلى ٢٠ فدانا ، علاوة على أصحاب الورش الكبيرة (التى تستخدم أكثر من خمسة عمال) وكذلك صغار ومتوسطى الموظفين .

٣ - صغار الملاك الزراعيين ، وتضم أصحاب الحيازات التى تتراوح بين ٥ و ١٠ أفدنة ، إلى جانب أصحاب الورش الصغيرة (التى تستخدم أقل من خمسة عمال) .

٤ - العمال الزراعيون ومن فى حكمهم ، وتضم هذه الطبقة الفئات الآتية :

- صغار الحائزين (من ١ - ٥ أفدنة) .

– من يحوزون أقل من فدان (أشباه المعدمين) .
– العمال الحكوميون .
– عمال الورش الحرفيون .
– العمال الأجراء .

(ب) البناء الطبقى فى المدينة المصرية :

ويضم الطبقات التالية :

١ – الطبقة الوسطى الكبيرة وتضم :
– كبار الملاك العقاريين .
– أصحاب الشركات .
– طبقات المديرين ومن فى حكمهم .

٢ – الطبقة الوسطى ، وتضم :
– أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أكثر من ٥ عمال) .
– متوسطو وكبار الموظفين .

٣ – الطبقة الوسطى الصغيرة ، وتضم :
– أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أقل من ٥ عمال) .
– صغار ومتوسطو الموظفين .

٤ – الطبقة العاملة وتشمل :
– العمال الصناعيون المهرة .
– عمال الحكومة والقطاع العام .
– العمال الحرفيون .
– الحرف غير الماهرة والباعة الجائلون ومن فى حكمهم .

تحديات أمام دراسة الطبقات الاجتماعية فى مصر

أكدنا فى أكثر من مكان من هذه الدراسة على خصوصية الوضع الطبقى فى المجتمع المصرى المعاصر ، وهذا الظرف يطرح علينا عدة مشكلات وتحديات يجب أن نلفت نظر الباحثين إليها فيما يلى :

مشكلة الوضع الطبقى للعمال الصناعيين المهرة

من هذا وضع فئة العمال الصناعيين المهرة داخل البناء الطبقى للمجتمع المصرى المعاصر . فهذه الفئة إن وضعت فى المدينة فى أدنى الهيكل الاجتماعى فلايعنى ذلك أنها اقتصادياً واجتماعياً تشغل أدنى مراتب البنيان الاجتماعى، فهى فى كثير من الأحيان فى وضع قريب من وضع فئة صغار ومتوسطى الموظفين (بحكم الدخل) وهى ذات وضع مختلف إختلافاً شديداً عن العمال الزراعيين (بحكم الدخل ، والمشكلات التى تواجه كل فريق منهما ، ودرجة الوعى ، وظروف العمل . الخ) . وهى فى وضع أكثر تميزاً من عمال الحكومة والقطاع العام كالسعاة وعمال النظافة والمرافق . . الخ (بحكم الدخل ، وسلم الترقى ، وظروف العمل أيضاً وغير ذلك) فهذه الفئة أو الشريحة الطبقية تكوين فريد فى هذا المجتمع بالقياس إلى بقية عناصره ، وتحتاج إلى دراسة خاصة ، ويمكن أن نضطلع بدور خاص — لم تمارسه إلا نادراً — فى النضال الوطنى والاشتراكى على السواء . ويبقى على وضعها داخل إطارنا العام للبناء الطبقى تحفظات « تستوجب دراسة متأنية فى المستقبل » :

٢ — مشكلة الوضع الطبقى للموظفين :

تجتاز بلادنا — منذ فترة — مرحلة خاصة ، وفريده تقترب فيها من بعض النواحى من كثير من البلاد النامية وهى البدء بتطوير قطاع الخدمات ، بسبب ما كان يعانيه المجتمع من تخلف ، وبسبب الآمال العريضة التى كانت الطبقات المحرومة تعلقها على الحكم الوطنى (كالتعليم ، والصحة .. الخ)

وأصبح وضع عمال الخدمات وموظفى الدولة يفرض علينا إلتزام العناية الفائقة عند تصنيفهم داخل الطبقات المختلفة ، لأنهم لايكونون طبقة مستقلة بالمفهوم الذى إلتزمناه فى هذه الورقة . وهم يتباينون فيما بينهم تباينا شديداً من حيث الأصول الطبقية . وهم يختلفون فيما بينهم كذلك من حيث السلطة

التى يمارسونها بسبب التفاوت فى المستويات (من الوزير ورئيس مجلس الإدارة إلى أصغر موظف فى الدرجة العاشرة).

لذلك نلاحظ على تصنيفنا أن تسكين هذا القطاع العريض من أبناء المجتمع فى طبقات حسب دخولهم فقط – وهو ما أثير من قبل فى مناقشات هذه اللجنة – فيه تجاهل لما يمارسونه من سلطة بالفعل، وما يتمتعون به بالقوة، وفيه تجاهل لما يربطهم من وعى خاص (ناشىء أساساً عن تشابه مشكلاتهم بسبب اشتغالهم جميعاً لدى صاحب عمل واحد وغير ذلك من العوامل).

وحتى لو أمكن تصنيفهم حسب دخولهم فى المدينة المصرية، فالأمر مستحيل كل الاستحالة ومجاف للواقع الذى نعرفه جميعاً فى القرية. فالسلطة التى يتمتعون بها، والقوة الشرائية الأعلى لدخولهم فى البيئة الريفية، مع انخفاض الأعباء الحضرية المرتبطة بالمتع الحضرية العديدة التى لا تتوافر أو لم تكن متوفرة حتى عهد قريب فى القرية (كالمواصلات، ودور اللهو، والتسلية بأنواعها، والأدوات المنزلية المرتبطة بالكهرباء.. الخ). كل تلك العوامل تعطى للموظف ذى الثلاثين جنيها فى الشهر وضعاً فى القرية يفضل وضع زميله فى المدينة.

وهذه كلها أمور يجب أن تكون محل اهتمام الدراسات الميدانية المقترحة

٣ – الإصلاح الزراعى والمجتمعات الجديدة فى الأراضى المستصلحة :

بذلت بلادنا على مدى العشرين سنة الأخيرة جهوداً لا يستهان بها فى ميدان الاصلاح الزراعى، سواء من حيث إعادة توزيع الإقطاعيات التى آلت إلى الدولة وفق قوانين الإصلاح الزراعى الثلاثة، أو استصلاح المزيد من أراضى الصحراء والأراضى البور. ومن المؤكد أن هذه السياسة قد أدت إلى إجراء بعض التعديلات على خريطة علاقات الإنتاج فى القطاع الريفى من المجتمع المصرى. والحاجة ماسة إلى تبين آثار هذه السياسة من خلال دراسة علمية هادئة تتجاوز مستوى الإنفعالات والنوايا الطيبة.

كما أن مشكلة البناء الطبقي في مجتمعات الأراضي المستصلحة لم تحظ بعد بأي نوع من الاهتمام ، ويهمنا هنا أن نلفت النظر بوجه خاص إلى تأثير العلاقات الطبقية القديمة على الظروف الجديدة ، هل استمرت تمارس تأثيرها القديم ، أم تعدلت ، وهل كان التعديل طفيفا أم جذريا ؟ إلى آخر ذلك من مشكلات . فهذه المجتمعات الجديدة تمثل تجربة اجتماعية فريدة يحسن أن نفيد منها الإفادة الكاملة على المستوى العلمي . خاصة وأنها لن تتكرر كثيراً إذا أخذنا في اعتبارنا أن توسعنا في الصحراء محدود بكميات المياه العذبة اللازم توافرها لزراعة تلك الأراضي .

٤ ـ الأحصائيات والدراسة الميدانية :

اعتمدت معظم الدراسات التي قدمت محاولات لتحديد التكوينات الطبقية داخل المجتمع المصري حتى الوقت الحاضر على إحصائيات عن الملكية العقارية ، أو عن الدخول وما إلى ذلك . سواء في ذلك دراسة جمال مجدي حسنين ، أو دراسة محمود حسين أو محمود عوده(٢٧) . وقد توهمت تلك الدراسات جميعاً أنها تلتزم بذلك محكات موضوعية في دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري (أو لقطاع منه هو الريف عند جمال حسنين وعند محمود عوده) ، مفضلة ما تنطوي عليه تلك الإحصائيات على ما فيها من أخطاء ونقص ، من قصور في التعبير الكامل عن البناء الطبقي لأي مجتمع . فليست لدينا ، ولا يمكن أن توجد هكذا جاهزة ، إحصائيات تربط بين حجم الملكية العقارية وبين حجم الاستثمارات في الصناعة أو التجارة ، ولا بين الدرجة التي يشغلها الفرد في السلم الوظيفي (أعني في الكادر الحكومي أو في وظائف القطاع العام) بين الملكيات العقارية والاستثمارات الأخرى . وحتى لو لجأنا إلى بيانات الضرائب بأنواعها فلن تغنينا ، هذا إذا تيسر أصلا تحقيق ذلك عمليا ، فكثير من الإيرادات تتدفق إلى جيوب شرائح عديدة من

---

(٢٧) محمود حسين ، الصراع الطبقي في مصر ١٩٤٥-١٩٧٠ ، دار الطليعة بيروت ١٩٧١ ومحمود عودة ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ، ١٩٧٢

المواطنين بعيداً عن أعين رجال الضرائب ليس فى مجتمعنا فحسب ، ولكن فى كل مجتمع .

لذلك يحتم هذا الوضع على كل من يتصدى لدراسة البناء الطبقى للمجتمع المصرى ، إجراء عديد من الدراسات المسيحية للتشكيل الواقعى لممارسة الطبقة لقواتها الفعلية على الطبيعة .

ولا يمكن بطبيعة الحال أن تغطى تلك المسوح المجتمع المصرى بأسره ، فهذا هو الآخر اقتراح مستحيل فوق أنه غير لازم . ولكن يمكن الاعتماد على أسلوب المسح بالعينة ، وحيث نختار بعناية بعض نماذج من مجتمعات ريفية وحضرية تجرى عليها تلك المسوح بكل دقة واستفاضة : ليس بالإحصاء والأرقام وحدها ، ولكن من خلال تكامل الأدوات وسبل البحث الكمية والكيفية على السواء . حيث يبنى الدارس أحكامه على أساس الأرقام التى يستخرجها بنفسه من الواقع الحى ، مضافا إليها معايشته الخاصة لهذا الواقع وتسجيل إنطباعاته عن ترابط عوامل القوة – أو الضعف – المختلفة فى الواقع الملموس .

فقد تعطينا الإحصائيات الصماء الخاصة بقرية معينة بيانات مؤداها أن أعلى ملكية – وهو أمر متوقع طبقا لقوانين تحديد الملكية – لاتزيد عن خمسين فدانا وأن عدد من يحوزون هـذه الملكية فى القرية لايزيد عن خمسة عشر شخصا . بينما هناك عدد أكبر يحوز ملكيات تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ فدانا مثلا ، وقطاع عريض تقل حيازاته عن خمسة أفدنة . فإذا ما استندت إلى الإحصاءات وحدها ما خرجت بنفس الإنطباع العنيف عن حدة الفروق الطبقية فى مجتمع تلك القرية . وهو الإنطباع الذى يمكن أن أخرج به من معايشة الواقع الملموس للحياة فيها . فقد أجد أن هؤلاء الملاك الكبار الخمسة عشر يتركزون جميعا ، أو أغلبيتهم ، فى عائلة واحدة (كانت إقطاعية بالمعنى « الرسمى » فيما مضى) . ومن ثم فإن الوضع الطبقى لأحد أفراد تلك العائلة الكبيرة لايتحدد فى الواقع فى ضوء هذا الرقم الأصم ولكنه يتحدد بملكية العائلة كلها ، وتاريخها وبعدد المتعلمين فيها ، وعدد كبار

الموظفين فيها ... وباختصار بما تحوزه من سلطة ، وما يربط بين أفرادها من وعى يحدد فى نفس الوقت موقفها من الجماعات الطبقية الأخرى فى القرية . ولعل المعايشة تكشف لنا بعد ذلك أن العشرين أو الثلاثين شخصا الذين حددتهم لنا الاحصاءات بأنهم من متوسطى الملاك (من ٢٠ – ٥٠ فدانا مثلا) يمثلون بوجوازية زراعية ذات طابع رأسمالى حديث . فقد تتركز فى أيديها ملكية حيوانات التسمين ، وآلات الطحن ، والوورش الكبيرة ، والمعامل الزراعية (كاللبن أو السجاد مثلا) ، علاوة على ما تحوزه من نفوذ سياسى (فى ضوء علاقتها بالتنظيم السياسى القائم ، إذ يمكن أن تكون لها اليد العليا فيه مثل هذه القرية التى قد يكون أبناء العائلة الأقطاعيه معزولين فيها عن ممارسة العمل السياسى) .. الخ ذلك من ملابسات .

لذلك نكرر أن إجراء تلك الدراسات المسحية عامل حاسم فى تحديد التشكيل الواقعى لممارسة الطبقة لقوتها الفعلية ، فتركز هذه الملكيات فى عائلات معينة ، وتشعبات العائلة فى المدينة وفى مراكز السلطة فى الريف يلقى ضوء أكبر على قوتها الفعلية ويمنحها وضعا طبقيا حقيقا فوق وضعها الذى تحدده الاحصائيات .

ولعله يمكننا أن تدلى فيما يلى ببعض الاقتراحات المحددة حول العينة خاصة ، وبعض الاعتبارات الأولية التى يجب مراعاتها عند اختيار وحدات تلك العينة . وهى جميعها اقتراحات مبدئية تحتمل المناقشة الواسعة مع زملاء من فروع أخرى (كالاقتصاد والتاريخ مثلا) وتتطلب مزيداً من التعديل والإحكام .

ففيما يتعلق بالعينة التى ستختار لتمثيل القطاع الريفى لدينا أساس طيب يتمثل فى نتائج بحث تنميط قرى الريف المصرى الذى أجرته وحدة بحوث الريف فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . والمعروف أن هذا البحث كان قد ركز على عدة متغيرات أجرى على أساسها التصنيف يهمنا منها هنا بصفة خاصة متغير ملكية الأرض (طبيعة توزيع الملكية) ونسبة المشتغلين بالزراعة.

ونرى أن يراعى فى أختيار قرى العينة :

— دراسة بعض القرى التى كانت بها قطاعات كبيرة فى الماضى، سواء للأسرة المالكة السابقة أو للاقطاعيين أو لشركات الأراضى أو غيرها .

— دراسة بعض القرى التى كانت تتميز بتنوع الملكيات ، أى كانت فيها إقطاعيات كبيرة أساساً علاوة على ملكيات عادية كبيرة (أقل من ٥٠ فداناً) ومتوسطة وصغيرة .

— دراسة بعض القرى التى تتميز أساساً بالملكيات الصغيرة ، كتلك التى نجد كثيراً منها فى محافظة المنوفية مثلا .

— مراعاة أن تمثل قرى العينة الوجهين القبلى والبحرى تمثيلا مناسباً .

— ومراعاة الحالات الخاصة بقدر الإمكان ، كتلك القرى المتاخمة للصحراء والواحات ومجتمعات الصيد فى شمال الدلتا وغير ذلك .

أما بالنسبة للعينة التى ستختار من القطاع الحضرى : فسوف تغطى وحدات العينة جميع المدن الكبرى بسبب تباين دلالة البناء الطبقى فى كل منها تبعاً لتباين أنشطة السكان الرئيسية والظروف التاريخية وما إلى ذلك من عوامل . وتضم هذه الفئة مدينتى القاهرة والإسكندرية ومحافظات القناة ، وبعض عواصم المحافظات — كما ستضم وحدات هذه العينة بعض نماذج من المدن (عواصم المراكز سابقاً) . ويراعى هنا أيضاً تمثيل جميع الحالات الخاصة : كالمدن التجارية والساحلية ، والصناعية ... الخ .

أما عن الجهاز الفنى الذى سيضطلع بعبء الدراسة الميدانية فسوف يضم إلى جانب الباحثين الميدانيين المدربين تدريباً عالياً (خاصة على مناهج الدراسة الانثروبولوجية) خبراء من ميادين علم الاجتماع ، والانثروبولوجيا ، والتاريخ ، والاقتصاد أساسا .

٤ — خاتمة :

تبهنا مراراً فى هذه الدراسة إلى أن التركيب الطبقى للمجتمع المصرى

يحفل بكثير من العناصر الخاصة التي تعطى لأى دراسة لهذا الموضوع أصالة خاصة . ولاشك أن وعينا بهذه الخصوصية يحفزنا إلى التأنى والتزام الحذر عند استعارة أى مخططات أو نظريات من الخارج للتطبيق على الواقع المصرى .

ولانعنى بذلك أن التطور الاجتماعى فى بلادنا يسير نهجا فريداً مختلفاً عن مسيرة التطور فى سائر المجتمعات ، ولكن لأن للمرحلة التى يجتازها تطورنا الاجتماعى اليوم خصوصياتها التى لانجد لها نظيراً متطابقاً كل التطابق فى تاريخ المجتمعات الأخرى. أما الخطوط العامة للتطور فهى متشابهة بحكم ما بين التكوين الإنسانى من تشابه ، وبحكم ما يتم اليوم من ثورة فى عالم الاتصال تقرب بين من باعدت بينهم المسافات أو فجوات التطور . فأرجو ألا تتخذ هذه الدعوة إلى التأنى على أنها مراجعة للأسس العامة التى أهتدينا بها طوال التحليل السابق .

القاهرة فى سبتمبر ١٩٧٢

محمد الجوهرى

مقدمة المؤلف

(للطبعة الأولى)

هذه المقدمة فى دراسة الطبقات الاجتماعية تختلف من نواحى عدة عن المقال الذى سبق أن نشرته بنفس العنوان فى عام ١٩٥٥ ، والذى نفذ من السوق لسنوات طويلة . وقد انتهزت فرصة طبع صورة موسعة من المقال المذكور لكى أناقش بتفصيل أكثر النظريات السوسيولوجية فى الطبقة ، وأضمن الدراسة مزيداً من المعلومات عن الفروق الطبقية ،وآخذ فى اعتبارى التغيرات التى طرأت خلال العقد المنصرم على الظروف الاجتماعية للبلاد الصناعية وعلى سياساتها الاجتماعية . وقد قادتنى إعادة دراسة هذه المشكلات إلى بعض النتائج التى تختلف من بعض النواحى عن تلك التى كنت قد أنهيت إليها عام ١٩٥٥ . وقد حاولت فى الفصل الأخير من هذا الكتاب أن أعرض بمزيد من التفصيل لرأى فى الأهمية السياسية والثقافية للطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الصناعية الحديثة .

ت . ب . بوتومور

مارس ١٩٦٥

مقدمة المؤلف

(للطبعة الثانية)

لقد قمت بالنسبة لهذه الطبعة بعمل تصويب في الحاشية رقم (١) من الفصل الرابع . وفيما عدا هذا فالكتاب كما هو لم يتغير .

ت . ب . بوتومور

١٩٦٦

الفصل الأول

مقدمة

يعتبر تقسيم المجتمع إلى طبقات أو شرائح ، مرتبة فى تدرج معين للثروة ، والهيبة ، والقوة سمة بارزة تكاد تكون عامة من سمات البناء الاجتماعى ، التى لفتت انتباه المفكرين النظريين والفلاسفة الاجتماعيين فى جميع العصور . ولقد ظل الناس طوال الشطر الأعظم من التاريخ البشرى يتقبلون على وجه العموم هذا النوع من عدم المساواة كحقيقة واقعة لاسبيل إلى تغييرها. وكان الكتاب فى العصور القديمة والوسيطة يملون دائماً ، فى تناولهم لموضوع التدرج الاجتماعى ، إلى تقديم تبرير للنظام القائم . وكان هذا التبرير يستند فى الغالب الأعم من الحالات على مذهب دينى فى تفسير أصل المراتب الاجتماعية. ولعل هذا يبدو بأجلى صورة فى الأساطير الدينية الهندوسية التى تحكى ظروف تكون نظام الطوائف (الطبقات المغلقة) Caste system . ثم نلاحظ — من ناحية أخرى — أن الثورات المتفرقة التى قامت بها جماهير الفقراء والمضطهدين على مدى العصور المختلفة ، كانت فى العادة عبارة عن هبات ضد ظروف كريهة معينة وليست ضد نظام الطبقات فى مجموعة . هذا إلى أنها لم تؤد إلى تكون أى تصورات واضحة عن شكل بديل للمجتمع .

وفى العصور الحديثة فقط — وخاصة منذ الثورتين الأمريكيه والفرنسية — أصبحت الطبقات الأجتماعية كتجسيد صارخ لمبدأ عدم المساواة موضوعاً للدراسة العلمية. كما أصبحت الطبقات محل إدانة من الجميع على أساس المذاهب الأجتماعية الجديدة. وأصبح المثل الأعلى الثورى للمساواة ، رغم تعدد التفسيرات التى وضعها له مفكرو القرن التاسع عشر ، أصبح يعنى على الأقل عداء للامتيازات الموروثة ولتدرج المراتب الأبدى الذى لاسبيل إلى تغييره . وقد شهد أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بعض الثورات التى

استهدفت على وجه الخصوص محاربة الامتيازات القانونية والسياسية التى تخلفت عن نظام الطبقات الاقطاعية. وقد أدت تلك الثورات إلى توسيع نطاق الحقوق المدنية او السياسية وإلى تحقيق درجة أكبر من تكافؤ الفرص . ولكنها خلقت فى نفس الوقت تدريجا اجتماعياً من نوع جديد يقوم مباشرة على إمتلاك الثروة . وقد تعرض هذا الوضع الجديد بدوره لهجوم المفكرين الاشتراكيين خلال القرن التاسع عشر، الذين اعتقدوا أن المثل الأعلى للمساواة يعنى فى النهاية تحقيق « مجتمع لا طبقى » .

وقد شهدت المائة العام الأخيرة حدوث تغيرات كبرى فى البناء الاجتماعى للبـــلاد الصناعية المتقدمة. ويمكن اعتبار تاريخ تلك الفترة إلى حد ما موشراً لنمو المساواة فى مجالات جديدة من مجالات الحياة الاجتماعية، أو لنمو «المواطنة» Citizenship، كما وصفه بعض الكتاب (١). وقد اختفت على نحو ما رأسمالية الحرية المطلقة ، كما اختفى مذهب الحرية الاقتصادية المطلقة الذى كان أكثر تطرفاً من الواقع العملى. وأصبحت جميع البلاد الصناعية تعرف قدراً معينا من التخطيط الاقتصادى المركزى . فأصبح البعض يحاول تنظيم توزيع الثروة والدخل، وأصبحنا نجد حرصاً من جانب الدولة — يختلف فى درجة إحكامه — على توفير طائفة واسعة من الخدمات الاجتماعية . ولكن لازالت هناك مع ذلك فروق هامة بين النمطين الرئيسيين الموجودين من المجتمعات الصناعية ، وأعنى المجتمعات الرأسالية الغربية ،(٢) والمجتمعات ذات النمط السوفيتى فى

---

(١) أنظر على وجه الخصوص :

T.H. Marshall, Citizenship and Social Class (1950).

(٢) سوف أستخدم مصطلحى « الرأسمالية » « والمجتمع الرأسمالى » كما يستخدمان عادة بين المؤرخين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع ، للاشارة إلى اقتصادى واجتماعى يوجد فى مرحلة تاريخية معينة ، ويتميز أساساً بحرية السوق ، وحرية العمل (أعنى أن الأفراد أحرار من الناحية القانونية ومضطرون — من الناحية الاقتصادية — إلى بيع قوة عملهم فى سوق العمل) ، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بواسطة المشروعات الصناعية ، ومن الممكن أن تتيح لنا هذه السمات — علاوة على بعض السمات الثانوية — التمييز بقدر كاف من الوضوح بين الرأسمالية وغيرها من أنماط المجتمعات ، كنظام الإقطاع ، أو المجتمع الاشتراكى : على أن هذا لايعنى أن المجتمعات =

شرق أوربا فقد شهدت المجتمعات الأولى حركة تدريجية ومحدودة نحو تحقيق «اللاطبقية». وهي الحركة التي تعتبر على العموم سمة مميزة للعقدين الآخرين — ويعرفان بأسم عصر دولة الرفاهية — والتي نتجت عن حدوث تغيرات في الدخول النسبية للجماعات المهنية المختلفة وفي معدلات الضرائب ، وعن زيادة فرص الحراك الاجتماعي للفرد ، وعن سبب لعله يعتبر أهمها جميعاً وهو الزيادة السريعة الأخيرة في الدخل القومي الإجمالي وسوف نستعرض تلك التغيرات بتفصيل أكثر في فصل لاحق من هذا الكتاب ، ولكن من الواضح تماماً أن هذه التغيرات لم ترق إلى القضاء على الطبقات الاجتماعية أو إلغائها . فالمجتمعات الصناعية الغربية لازالت مجتمعات رأسمالية ، بمعنى أن نظمها الاقتصادية تخضع لسيطرة المشروعات الصناعية الخاصة ، وأن هناك فروقا اجتماعية لازالت صارخة بين فئة ملاك المشروعات الصناعية وفئة العاملين بأجر .

أما المجتمعات ذات الطراز السوفيتي فتدعى — من ناحية أخرى — أن الطبقات الاجتماعية ، أو على الأقل البناء الطبقي التدرجي ، قد أختفت بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. كما تدعى أنه يجرى حاليا بناء مجتمع اشتراكي لاطبقي . غير أن هذا الادعاء لم يوضع موضع التحقيق الوثيق في بادىء الأمر ، حتى ولا من جانب نقاد المجتمع السوفيتي ، الذين ركزوا اهتمامهم — خاصة خلال عهد ستالين — على الجوانب الصارخة للنظام الاجتماعي هناك ، مثل : كبت الحرية الشخصية ، وإنتشار القهر والإرهاب : والواقع أنه يبدو أن الكثيرين كانوا يعتقدون في فترة من الفترات أنه من الممكن تفسير الديكتاتورية السياسية نفسها — من ناحية التناقض بين الحرية والمساواة — كنتيجة لمحاولة فرض حالة من المساواة غير طبيعية على أفراد المجتمع .

= الرأسمالية الحالية قد ظلت على حالها دون تغير منذ أصولها الأولى ، أو أنه لايمكن أن توجد أشكال مختلفة أو انتقالية من المجتمعات وسوف نتناول بمزيد من التفصيل بعضاً من هذه المشكلات في فصول الكتاب التالية .

ولكن هذا كله بدا غير مقنع عندما أدرك الناس أن هناك قدراً كبيراً من عدم المساواة الاجتماعية في المجتمعات ذات الطراز السوفيتي. وقد تركزت المناقشات في الدراسات الحديثة على ظهور « طبقة حاكمة جديدة » في تلك المجتمعات، وكذلك على عقد المقارنات بين خصائص جماعات الصفوة في المجتمعات الغربية والسوفيتية.

والهدف الرئيسي لهذا الكتاب أن يتبين كيف أدت الحركات الرامية إلى تحقيق المساواة الاجتماعية، والتي بدأت مع ثورات القرن الثامن عشر؛ إلى التأثير على التدرج الاجتماعي في المجتمعات الصناعية. وأن يتبين كذلك كيف تأثرت تلك الحركات — بدورها — بتطور الصناعة الحديثة ونموها. ويتطلب هذا منا في المقام الأول أن نقوم بدراسة طبيعة الطبقات الإجتماعية الحديثة. ثم يتطلب، ثانيا، دراسة مقارنة لتغيرات التدرج الاجتماعي التي تمت في النمطين الرئيسيين من أنماط المجتمع الصناعي، ومحاولة منا لتفسير هذه التغيرات. ثم نعمد، في الختام، إلى المقابلة بين أفكار المساواة والتدرج الاجتماعي. هل المساواة مثل أعلى ممكن تحقيقه في ظل ظروف المجتمع الصناعي المعقد؟ وبالعكس: ماهي أنواع ودرجات عدم المساواة التي لامفر منها، أو ممكن تقبلها، أو حتى يمكن أن تكون مرغبة، في مثل هذا المجتمع؟

إن عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية لايمكن أن يعتبر مطابقاً لعدم المساواة البشرية بوجه عام. ذلك أن هناك أشكالا أخرى من عدم المساواة، وأنواعاً أخرى من الامتيازات والسيطرة، علاوة على تلك الأشكال الناشئة عن الفروق بين الطبقات الاجتماعية. فيمكن أن توجد في بعض المجتمعات بعض أنواع عدم المساواة الراجعة إلى فروق عنصرية، أو لغوية، أو دينية بين أبناء المجتمع. ثم هناك لا مساواة بين المجتمعات وبعضها، كتلك الفروق التي نراها اليوم واضحة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، وهي الفروق التي ترجع بدورها إلى الغزو، وإلى الفروق في الحجم وفي الموارد الطبيعية. وإلى بعض الفرص والأخطاء التاريخية المعينة. كما أن الحقوق السياسية

لاتتحدد دائماً من خلال عضوية الفرد لطبقة معينة ، كما يؤكد الماركسيون فى بعض الأحيان . فالقوة السياسية نفسها يمكن أن تخلق طبقات اجتماعية جديدة ، وحقوق ملكية جديدة ، وامتيازات جديدة .

ولكنه يظل صحيحا – مع ذلك كله – أن تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية متميزة يعد من أبرز مظاهر عدم المساواة فى العالم الحديث ، وأن هذا التقسيم كان فى أغلب الحالات مصدراً لأنواع أخرى من عدم المساواة ، وأن السيطرة الاقتصادية لطبقة معينة كانت فى أغلب الأحوال أساسا لسيطرتها السياسية . لذلك ترتبط الطبقة – بعمق – بكثير من المسائل الحيوية للسياسة الحديثة والسياسة الاجتماعية .

الفصل الثانى

طبيعة الطبقة الاجتماعية

لازال الجدل دائراً بين علماء الاجتماع حول نظرية الطبقة الاجتماعية، أو حول موضوع التدرج الاجتماعى بشكل عام. ويستخدم المصطلح الأخير للإشارة إلى أى نظام تدرجى للجماعات الاجتماعية أو الشرائح الاجتماعية فى مجتمع ما. وقد حدد علماء الاجتماع الأشكال الأساسية للتدرج الاجتماعى بوجه عام بأنها : الطائفة ، والطبقة الإقطاعية ، والطبقة الاجتماعية ، وجماعة المكانة . ويتميز كل نمط من أنماط التدرج الاجتماعى هذه بأنه مركب . وهناك كثير من المسائل التى لم تحسم بعد، المتعلقة بالأساس الذى تقوم عليه كل من الطائفة والطبقات الإقطاعية وسمات كل منهما . وهو ما يصدق على الطبقات وعلى جماعات المكانة بنفس القدر (١) . على الرغم من أن تعريف الطبقة أكثر يسراً ، وغالباً ما يمكن تعيين حدودها بشكل أوضح. وبرغم هذه الصعوبات ، فإن هناك بعض السمات العامة للتدرج الاجتماعى التى لاخلاف عليها بين الدارسين (*)

---

(١) قارن عرضاً ممتازاً للدراسات الحديثة عن الطائفة عند شرنفاس وآخرين : «الطائفة» فى
M.N. Srinivas et al. "Caste" Current Sociology. vol. VIII (3) 1959.

وعن التدرج الاجتماعى فى المجتمعات الاقطاعية ، أنظر :
Marc Bloch. Feudal Society
(وقد صدرت الترجمة الأنجليزية فى لندن عام ١٩٦١) ، الفصل السادس .

(*) يمكن للقارىء أن يرجع إلى بعض المصادر الأخرى – المترجمة أو المؤلفة – باللغة العربية :

١ – جورج جورفيتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية، ترجمة أحمد رضا محمد رضا، مراجعة الدكتور عز الدين فوده ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

نلاحظ أولا أن نسق المراتب لا يمثل جزءاً من نظام طبيعى لايتغير للأشياء وإنما هو نتاج بشرى ، وهو يخضع للتغيرات التاريخية . ويمكن أن نقول بتحديد أكثر إن الفروق الطبيعية أو البيولوجية — من ناحية — والفروق فى المراتب الاجتماعية — من ناحية أخرى — تنتميان إلى نوعين مختلفين من الظواهر . وقد أشار « روسو » إلى الفروق بمنتهى الوضوح فى فقرة مشهورة من كتابه عن « أصل وأساس عدم المساواة بين البشر » يقول فيها : « أرى أن هناك نوعين عن عدم المساواة بين البشر ، الأول — وأسميه الطبيعى والفيزيقى — لأن الطبيعة هى التى أوجدته ؛ ويقوم على الفروق فى العمر ، والصحة ، والقوة الجسمانية ، والقدرات العقلية أو الروحية . والثانى وهو ما أسميه اللامساواة الأخلاقية أوالسياسية ، لأنها تقوم على نوع من الاصطلاح الاجتماعى ، وتستند إلى موافقة الإنسان . ويتكون النوع الأخير من الإمتيازات المختلفة التى يتمتع بها بعض الناس على حساب الآخرين ،

= ٢ — بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ، وعلياء شكرى ، ومحمد على محمد ، والسيد محمد الحسينى ، الكتاب الرابع من سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص ص ٢٧١ — ٣٢٠ .

٣ — دكتور محمد الجوهرى ، (منهج فى دراسة بناء المجتمع المصرى) ، مقال بمجلة الكاتب ، أغسطس ١٩٧٢ . ويقدم هذا المقال إطار نظرياً لدراسة البناء الطبقى فى المجتمع المصرى المعاصر .

٤ — ماكيفر وبيدج ، المجتمع ، الجزء الثانى ، ترجمة الدكتور السيد محمد العزاوى ، وفؤاد اسكندر ، ويوسف ميخائيل أسعد ، مكتبة النهضة المصرية (بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر) ، القاهرة ، ١٩٧١ . وهذا الجزء كله يدور حول موضوع التركيب الاجتماعى ، ولكن معالجة الطبقات الاجتماعية بالتخصيص ص ص ٦٣٨ — ٦٩٦ . ومعالجة الموضوع فى هذا الكتاب ذات طابع تقليدى محافظ ، وهى نموذج معبر للاتجاهات المحافظة — الأمريكية غالباً — فى تناول الموضوع ، ولاترقى إطلاقاً إلى أسلوب بوتومور أو جورفيتش .

(المترجم)

كمزيد من الثروة أو مزيد من التشريف أو مزيد من القوة ، أو على الأقل الاستحواذ على وضع ينتزع منه طاعة الناس له » . (٢)

وقد أقر هـذا التميز معظم الكتاب المحدثين فى موضوع الطبقات الاجتماعية . وهكذا يلاحظ ت . هـ . مارشال أن : « نظام الطبقات يعلم أفراد المجتمع أن يراعوا بعض الفروق ويتجاهلوا فروقاً أخرى عند ترتيب الناس فى تسلسل معين للجدارة الاجتماعية » (٣) . وإن كان يقال فى بعض الأحيان – مع التسليم بهذا التميز – أن نظام الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة يعمل فى الواقع بطريقة تضمن التطابق التقريبى بين تدرج القدرات الطبيعية والفروق فى المكانة المعترف بها اجتماعيا . وكثيراً ما تردد هذا القول (٤) ، ولكنها لاتستند إلى وقائع تؤيدها تأييداً مقنعاً . حقيقة إننا نسلم على العموم بأن عدم المساواة فى الدخول يعتبر أحد العناصر الهامة فى التدرج الطبقى . ولكن هناك إلى جانب ذلك العديد من البحوث التى أثبتت أن عدم المساواة فى الدخول يرجع إلى حد كبير إلى التوزيع غير المتكافىء للثروة عن طريق الميراث ، ولايرجع أساساً إلى الفروق فى الدخل

(2) J.J. Rousseau, A Dissertation on the Origin and Foundation of the Inequality of Mankind, Everyman edition, p. 160.

(3) T.H. Marshall, "The Nature of Class Conflict" in Citizenship and Social Class (1650) p. 115.

(٤) وتصادفها على الخصوص فى نظريات (الصفوة) عند باريتو Pareto وموسكا Mosca التى انتقدتها فى كتابى (الصفوة والمجتمع) (١٩٦٤) .Elites and Society

هذا وقد ترجم الكتاب المذكور إلى اللغة العربية، أنظر : بوتومور ، الصفوة والمجتمع. دراسة فى علم الإجتماع السياسى ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ، وعلياء شكرى ، ومحمد على محمد ، والسيد محمد الحسينى ، الكتاب السادس فى سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .

(المترجم)

المكتسب الذى قـــد يفترض أنه يرتبط إلى حد ما بالقدرات الطبيعية أو الولادية (٥) . وتؤكد الدراسات الحديثة لموضوع الاختيار التعليمى والمهنى عدم وجود هـــذا التطابق بين تدرج القدرة (الطبيعية) وتدرج الوضع الاجتماعى ، إذ توضح أن القدرة الفكرية والعقلية - مثلا - لاتقابل دائما بالدخل العالى أو المكانة الاجتماعية الرفيعة ، كما أن افتقار الشخص إلى تلك القدرة لا يقابل دائماً بالعكس ، أى بدخل منخفض أو بمكانة اجتماعية منخفضة . والواقع أنه قد يكون من الأدق وصف نظام الطبقات الاجتماعية بأنه يعمل من خلال وراثة الملكية ، إلى حد كبير ، ليضمن لكل فرد أن يحتفظ بوضع اجتماعى معين يتحدد على أساس مولده وبغض النظر عن قدراته الخاصة. وهناك بعض العوامل الاجتماعية ، التى سنعرض لها فيما بعد، التى تؤدى إلى تلطيف هذا الوضع ، ولكنها لاتقضى عليه .

والنقطة الثانية التى تجمع عليها المؤلفون بوجه عام هى أن الطبقات الاجتماعية - على خلاف الطوائف أو الطبقات الإقطاعية - جماعات أكثر تميزاً بالطابع الاقتصادى. فهى لاتقوم ، ولاتتدعم ، بفعل أى قواعد قانونية أو دينية خاصة . وأن عضوية الفرد فى طبقة معينة لاتضفى عليه أى حقوق مدنية أو سياسية معينة . وتترتب على هذه النقطة أن حدود الطبقات الاجتماعية أقل قابلية للتحديد الدقيق ، حقيقة أن الطبقتين الاجتماعيتين الرئيسيتين ، وهما البورجوازية (الطبقة الوسطى) والطبقة العاملة ، يمكن تحديدهما بسهولة نسبياً فى معظم المجتمعات ، ولكنا يجب أن ندرك كثيراً من الشرائح الوسطى ، التى يشار اليها من قبيل التبسيط باسم « الطبقات الوسطى » والتى يصعب تعيين حدودها بدقة ، كما أن العضوية فيها لايمكن أن تحدد بأى

---

(٥) أنظر على سبيل المثال :

H. Dalton, Some Aspects of the Inequality of Incomes in Modern Societies (1920) ·

طريقة سهلة بسيطة (*) .

ونلاحظ فضلا عن هذا أن عضوية الطبقات الأجتماعية الحديثة تتميز

(*) يجب أن نلاحظ أن هاتين الطبقتين تمثلان الطبقتين الرئيسيتين فى المجتمع الرأسمالى فقط ، أما الأشكال الاجتماعية الاقتصادية السابقة على الرأسمالية أو المعاصرة لها ، فتتميز بالطبع بوجود طبقات أخرى ، ذات صفات ومشخصات مختلفة. ذلك أن أشكال الملكية الخاصة لأهم وسائل الإنتاج السائدة فى كل نظام من النظم الاجتماعية المتتابعة تاريخيا هى التى تحدد طبيعة وشكل الطبقات الرئيسية الموجودة فى ذلك المجتمع . فنجد مثلا فى المجتمع العبودى أن الطبقتين الرئيسيتين كانتا السادة والعبيد ، وفى المجتمع الاقطاعى السادة الإقطاعيون وأرقاء الأرض (أو الاقنان) ، وفى المجتمع الرأسمالى الرأسماليون (البورجوازيون) والبروليتاريا (الطبقة العاملة) .

ثم هناك علاوة على الطبقات الرئيسية طبقات أخرى فرعية . ولكنها تقوم على أسس أخرى من طبيعة ثانوية . فنجد من أمثلة تلك الطبقات الفرعية ملاك الأرض أو الفلاحين فى ظل المجتمع الرأسمالى . ويمكن أن نقول عن تلك الطبقات بصفة عامة أنها تمثل إما رواسب طبقات رئيسية عفا عليها الزمن ، أو خمائر لطبقات رئيسية سوف تتضح ملامحها ومشخصاتها فى المستقبل . ومن الممكن علاوة على كل هذا أن تنقسم كل طبقة فى داخلها إلى طبقات أو أقسام فرعية ...

فإذا كان الوضع بهذا التعقيد بالنسبة للمجتمع الصناعى الرأسمالى الذى يتكلم عنه بوتومور (وهو الذى توجد فيه هاتان الطبقتان الرئيسيتان) فإنه بالقطع أكثر تعقيداً بالنسبة للمجتمع الذى يعيش مرحلة انتقالية من مراحل تطوره الاقتصادى الاجتماعى . والنموذج الحى القريب لذلك هو مجتمعنا المصرى .

فالسمة العامة المميزة للمجتمع المصرى أنه مجتمع انتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فهو لم يعد يعرف مرحلة الاقطاع بشكلها الكلاسيكى ، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالى . هذا فضلا عن أن مرحلة التغيير الاشتراكى لازالت - برغم الإنجازات العظيمة التى تحققت - تخطو خطواتها الأولى من أجل تغيير صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية فى المجتمع .

وقد رتبنا فى مقالنا عن الطبقات بعضا من النتائج على هذا الوضع يجب الالتفات إليها عند دراسة البناء الطبقى فى المجتمع المصرى ، ويحسن أن يرجع القارىء إلى :

دكتور محمد الجوهرى : منهج فى دراسة بناء المجتمع المصرى ، مجلة الكاتب ، أغسطس ١٩٧٢ ، ص ص ٣٨ - ٥٦ .

(المترجم)

بأنها أقل ثباتا فى العادة من عضوية الأنماط الأخرى من الجماعات التدرجية ، حقيقة أن الفرد يولد فى طبقة اجتماعية معينة - تماما كما يولد فى طائفة أو طبقة إقطاعية - ولكن من الأمور الضعيفة الإحتمال أن يظل فى نفس المستوى الاجتماعى الذى ولد فيه ، على خلاف الفرد فى مجتمع الطائفة أو الطبقة الإقطاعية . ففى خلال حياة الفرد يستطيع هو - أو أسرته - أن ترتفع أو تسقط فى سلم التدرج الاجتماعى . فإذا ارتقى مستواه الطبقى ، فهو ليس بحاجة إلى صك نبالة ، أو إلى أى نوع من الاعتراف الرسمى ، يؤكد به وضعه الطبقى الجديد . فيكفيه أن يصبح أكثر ثراء ، أو أن يضطلع بدور اقتصادى أو مهنى معين ، أو يكتسب حتى بعض السمات الثقافية الثانوية للشريحة الاجتماعية التى سينتقل إليها .

وبرغم وضوح الأساس الاقتصادى للطبقات الاجتماعية ، فإن هذه الحقيقة يمكن تفسيرها بطرق عديدة مختلفة ، مما يترتب عليه ظهور عديد من الآراء المتباينة أشد التباين حول أهمية الطبقات فى الحياة الاجتماعية وحول العلاقات بين الطبقات . ولعله من المفيد أن نبدأ استعراض تلك الآراء المتعارضة بمناقشة تفسير كارل ماركس ، ذلك لأنه يؤكد بقوة الأساس الاقتصادى للطبقات ، كما يؤكد على العلاقات المتناقضة بينها ، ولأن الدراسة النقدية لمفاهيم ماركس سوف تلقى الضوء على معظم المشكلات الحيوية المتصلة بطبيعة الطبقات الاجتماعية .

نلاحظ أولا أن ماركس لم يقـدم إطلاقاً نظرية منهجية متكاملة فى الطبقات على الرغم من أنه يمكن أن يقال بحق (كما لاحظ لينين) أن كل ما كتبه ماركس كان متصلا بموضوع الطبقات على نحو أو آخر . والنقطة التى بدأ عندها ماركس يقدم عرضاً متماسكا لنظريته هى بالضبط حيث توقف مخطوط المجلد الثالث من كتابه رأس المال دون أن يكتمل ، وذلك بعد صفحة واحدة كان قد بدأ يركز فيها على الصعوبات التى واجهت نظريته فى الطبقات ، والواقع أن ماركس قد تبنى فكرة معينة عن الطبقة كانت مستخدمة على نطاق

واسع من قبـل المؤرخين والمفكرين النظريين الاجتماعيين (بما فيهم الاشتراكيين الأوائل) فى الوقت الذى بدأ فيه دراساته السوسيولوجية ، ثم وجه بعد ذلك مزيد عنايته لمحاولة مواءمة فكرته هذه مع الإطار العام لنظريته فى التغير الاجتماعى ، واستخدامها فى تحليل تطور نظام اجتماعى معين ، هو الرأسمالية الحديثة . وقد أشار هو نفسه إلى ذلك عندما كتب فى إحدى خطاباته القديمة يقول : « ... الواقع أنه ليس لى أى فضل فى اكتشاف وجود الطبقات فى المجتمع الحديث ، ولا وجود الصراع بينها . فقبلى بكثير استطاع بعض المؤرخين البورجوازيين وصف التطور التاريخى لهذا الصراع بين الطبقات ، كما قام بعض الاقتصاديين البورجوازيين بتشريح الطبقات اقتصادياً » (٦) واستطرد ماركس شارحاً إسهامه الخاص فى دراسة الموضوع وهو أنه أوضح أن وجود الطبقات يرتبط بمراحل تاريخية معينة من مراحل تطور الإنتاج ، وأن صراع الطبقات فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة سوف يؤدى إلى إنتصار الطبقة العاملة وسيكون إيذاناً بمجتمع اشتراكى لاطبقى.

لذلك نجـد أن السمات المميزة لنظرية ماركس هى فهم الطبقات الاجتماعية فى ضوء نظام الإنتاج ، وفكرة التطور الاجتماعى من خلال الصراع الطبقى الذى سينتهى إلى نمـط جديد من المجتمعات بلا طبقات . وكما قال ماركس : « ... إن مجموع ما يسمى تاريخ العالم ليس سوى ما خلقه الإنسان نفسه بواسطة العمل البشرى » (٧) . فالإنسان يخلق (ويعيد خلق) نفسه بمعنى فيزيقى وبمعنى ثقافى أيضاً . ويقول ماركس فى مقدمة كتابه « نقد الاقتصاد السياسى » : « يدخل الناس فى الإنتاج الاجتماعى الذى يصنعه الناس فى علاقات محددة لا مناص منها ولا تخضع لإرادتهم الخاصة . وتقابل علاقات الإنتاج هذه مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية عندهم . ويكون مجموع علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادى للمجتمع ،

---

(٦) من خطاب له إلى J. Weydêmeyer بتاريخ ٥ مارس ١٨٥٢ .

(7) Economic and Philosophical Manuscripts (1844).

وهذا البناء هو بمثابة الأساس الواقعى الذى تنهض عليه الأبنية الفوقية السياسية والقانونية، والذى تقابله أشكال محددة من الوعى الاجتماعى. فطريقة إنتاج الحياة المادية تحدد الطابع العام لعمليات الحياة الاجتماعية، والسياسية، والروحية »(٨).

فالطبقات الاجتماعية قد نشأت مع أول توسع تاريخى لقوى الإنتاج بحيث تجاوزت المستوى اللازم لمجرد الإعاشة، بما فى ذلك توسيع تقسيم العمل خارج نطاق الأسرة، وتراكم فائض الثروة، وظهور الملكية الخاصة للموارد الإقتصادية. لذلك كانت علاقات الأفراد — المتفاوتة — بأدوات الإنتاج المملوكة ملكية خاصة هى التى تمثل أساس قيام الطبقات الاجتماعية. وقد حــــدد ماركس بعض المراحل الهامة فى التاريخ البشرى، أو بعض الأشكال الرئيسية للبناء الاجتماعى. وقد كتب فى مقدمة كتابه « نقد الاقتصاد السياسى » يقول: « يمكننا على وجه الإجمال أن نحدد الأساليب الآسيوية، والعتيقة، والإقطاعية، والبورجوازية الحديثة فى الإنتاج باعتبارها مراحل تقدم التكوين الاقتصادى للمجتمع ». وقد أشار — هو وانجلز Engels — فى موضع آخر إلى: الشيوعية البدائية، والمجتمع العتيق (العبودى)، والمجتمع الإقطاعى (نظام القنانة)، والرأسمالية الحديثة (العمل المأجور)، باعتبارها تمثل الأشكال التاريخية الرئيسية للمجتمع. وتتميز إشارات ماركس إلى نمط المجتمع الآسيوى بأهمية وطرافة خاصة، لأن هذا النمط يقع خارج سلسلة التطور التى مرت بها المجتمعات الغربية، ولأنه يبدو بذلك أنه يسلم بإمكانية قيام طبقة حاكمة فى هذه الحالة تتكون من كبار الموظفين الذين يتحكمون فى الجهاز الإدارى(٩). إلا أنه لم يتابع دراسة هذا الموضوع فى مؤلفاته اللاحقة.

---

(8) Contribution to the Critique of Political Economy (1859). Preface.

(٩) قارن حول هذا الموضوع المقال الهام الذى كتبه جورج ليشتهايم:
George Lichtheim, «Marx and the Asiatic mode of Production» St Anthony's Studies No. 14 (1963).

وتتم التغيرات التاريخية من أحد أنماط المجتمعات إلى الآخر بواسطة الصراعات الطبقية وانتصار طبقة معينة على الطبقات الأخرى . ويعكس الصراع الطبقى نفسه عدم إمكان الموائمة بين أساليب مختلفة فى الإنتاج ، ويتوقف انتصار طبقة معينة — وما يلى ذلك من إعادة تشكيلها للمجتمع — على ظهور أسلوب فى الإنتاج أحدث وأكثر تفوقاً ، يكون فى صالح الطبقة الجديدة أن يسود سائر الأساليب الأخرى . وتقول كلمات ماركس فى هذا الصدد : « لا يمكن أن يختفى أى نظام اجتماعى قبل أن تتطور جميع القوى المنتجة التى يمكن أن تجد لنفسها متسعاً فيه . ولا يمكن أن تظهر علاقات إنتاج أحدث وأرقى قبل أن تكون الظروف المادية لوجودها قد نضجت فى أحشاء المجتمع القديم »(١٠) .

على أن ماركس لم يكن يقدم نظرية بسيطة ساذجة فى الحتمية التكنولوجية أو الاقتصادية . بل على العكس من ذلك ، كما أكد فى نقده لفلسفة التاريخ عند هيجل Hegel ، إذ يقول : « ليس « التاريخ » هو الذى يستخدم الناس كأداة لتحقيق أهدافه الخاصة ؛ كما لو كان فرداً معيناً . إن التاريخ ليس سوى النشاط الذى يبذله الناس لتحقيق أهدافهم هم »(١١) . لقد كان ماركس يؤمن

= وقارن كذلك ملاحظات ماركس عن المجتمعات قبل الرأسمالية ، وهى مأخوذة من مخطوطاته الأوليه لكتابه «رأس المال » فى :

Karl Marx, Pre-Capitalist Economic Formations, edited by E.J. Hobsbawm (1964).

ويرى هوبسباوم فى المقدمة التى كتبها لهذا الكتاب أن هذه النصوص توضح أن ماركس لم يكن يحاول وضع نظرية تطورية عامة . ولكن على الرغم من أننا يمكن أن نسلم بأن ماركس لم يكن مفكراً تطوريا على طريقة كونت أو سبنسر الصارخه ، فانه من المبالغة فى الاتجاه المضاد الادعاء بأنه لم يكن فى ذهنه أى مخطط تطورى على الاطلاق . وهناك عدد من المشكلات التى أخفق ماركس فى حلها بوضوح فى كتاباته . ومن هذه المشكلات الاجابه بدقه عما إذا كان الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية ، ثم نمو المجتمع الرأسمالى يمكن أن يعتبر حالات خاصة ، أو ما إذا كان من الممكن — وكيف — إدخالها فى إطار تصور عام لتطور المجتمع البشرى منذ بداياته الأولى .

(١٠) انظر كارل ماركس ، المرجع السابق .

(11) The Holy Family (1845)

بقوة (وإلا كانت كل نشاطاته الفكرية والسياسية الأخرى نوعاً من العبث) بأن انتصار الطبقة الجديدة الناشئة يتوقف على وعيها بموقفها وبأهدافها ، وكذلك على فاعلية تنظيمها السياسى ، وعلى وضعها الاقتصادى الفعلى . وهذا هو على وجه الخصوص وضع الطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى ، وقد ناقش ماركس فى عدة مناسبات مختلفة العوامل التى يمكن أن تؤثر على تطور وعيها الطبقى وعلى نضجها السياسى . فدرس فى كتابه « بؤس الفلسفة »(*) – على سبيل المثال – بشىء من الإسهاب تطور الطبقة العاملة ، وأضاف بعض الملاحظات النقدية حول الدراسات الامبيريقية الخاصة بهذه الحركة الاجتماعية ذات الأهمية القصوى . ويقول فى هذا : « لقد أجريت كثير من البحوث لتتبع المراحل التاريخية التى مرت بها البورجوازية ، إبتداء من الكميونة حتى تكونها كطبقة . ولكن عندما يتعلق الأمر بمسألة التوصل إلى فهم واضح للاضرابات ، والإتحادات ، وغيرهما من الأشكال التى تحاول البروليتاريا من خلالها – وعلى مرأى منا – تنظيم نفسها كطبقة ؛ نجد البعض وقد استولى عليه خوف رهيب ، بينما يبدى آخرون إزدراء وتعالياً » . لذلك يعتبر من أهم سمات نظرية ماركس فى الطبقات أنها تحاول أن تأخذ فى اعتبارها التفاعل بين الموقف الواقعى للأفراد المشتركين فى عملية الإنتاج ، من ناحية ، والتصورات التى يكونونها عن موقفهم وعن إتجاهات الحركة الاجتماعية والسياسية المتاحة لهم ، من ناحية أخرى . هذا وتفسح النظرية فى تطبيقها على المجتمعات الحديثة مكانا كبيراً لتأثير الأفكار والمذاهب الفكرية . ويرجع اقتناع ماركس بأن الطبقة العاملة سوف تنتصر خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً فى صراعها ضد البورجوازية ؛ إلى اعتقاده بأن نظام الإنتاج بالمصانع الضخمة الحديثة سوف يساعد إلى أقصى حد على نمو الوعى الطبقى ، وعلى انتشار الأفكار الاشتراكية وتنظيم الحركة السياسية .

ولقد كان ماركس مهتما بشكل خاص – شأنه فى ذلك شأن غيره من

(*) The Poverty of Philosophy.

مفكرى القرن التاسع عشر الذين ساهموا فى تأسيس علم الاجتماع – بدراسة أصول وتطور المجتمع الرأسمالى الحديث. وقد اختار أن يدرس تلك الأصول وهذا التطور فى بلد واحد أساساً هو انجلترا، لأنها كانت فى ذلك الوقت أعظم البلاد الصناعية تقدماً. وكان هدفه من ذلك أن يوضح للآخرين – كما يقول هو نفسه – « صورة مستقبلهم ». ولقد كانت نظرية ماركس مقنعة أشد الإقناع فى تطبيقها على هذا المجتمع الإنجليزى فى منتصف القرن التاسع عشر. وبدا أن مسار التطور الصناعى يؤكد القضية التى مؤداها أن المجتمع آخذ فى الانقسام بشكل واضح إلى طبقتين رئيسيتين، طبقة صغيرة من الرأسماليين الذين يزدادون ثراء، وجماهير متزايدة ممن لا يملكون شيئاً والعمال المأجورين الفقراء. وأن الهوة الاجتماعية بين الفريقين آخذة فى الاتساع نتيجة إنهيار الطبقات الوسطى (والتى كانت تعنى عند ماركس فئة صغار المنتجين المستقلين وأصحاب المهن المستقلين) التى تحول أفرادها إلى مستخدمين لدى الغير. ثم كانت نشأة الحركة العمالية – كذلك – (ممثلة فى النقابات، والجمعيات التعاونية والأحزاب السياسية الاشتراكية) واندلاع الصراعات الثورية فى جميع أنحاء أوروبا، وخاصة فى السنوات التى سبقت عام ١٨٤٨ ؛ كانت كلها بمثابة شواهد تؤيد نبوءة ماركس بنمو الوعى الطبقى عند الطبقة العاملة، وظهور هذا الوعى فى صورة مذاهب اجتماعية جديدة وأشكال جديدة من التنظيم السياسى.

وقد ظلت نظرية ماركس طوال الثمانين عاماً الماضية موضوعاً لنقد لا يعرف هواده من ناحية ولدفاع عنيد من ناحية أخرى. وقد اهتمت تلك المناقشات بثلاثة جوانب أساسية من النظرية. أولها ذلك النقد الذى يعترض على الأهمية التى أولاها ماركس للطبقات الاجتماعية وللصراعات الطبقية فى تفسير التغيرات التاريخية الأساسية فى المجتمع البشرى. ويقال فى هذا الصدد إن ماركس قد أهمل، نتيجة اهتمامه الزائد بالطبقات، علاقات اجتماعية أخرى على جانب كبير من الأهمية، خاصة تلك العلاقات التى

تربط بين الناس داخل المجتمعات القومية . وقد أدى هذا إلى تشويه تصويره للتغير الاجتماعى من ناحيتين . إذ قاده هذا إلى التهوين من شأن تأثير القومية والصراع بين الأمم فى التاريخ البشرى . ولعل ذلك كان من الأخطاء التى يمكن التماس العذر لها فى منتصف القرن التاسع عشر حيث كان هناك من المفكرين — مثل كونت وسبنسر — من يعتقد أن الحرب سوف تختفى نهائياً من حياة الإنسان . إلا أن نمو المشاعر القومية والإمبريالية خلال الشطر الأخير من القرن التاسع عشر يمثل مشكلة خاصة أمام نظرية ماركس . إذ على الرغم من إمكان تفسير تلك المشاعر بأنها انتشار أفكار الطبقة الحاكمة ، فإن السؤال يظل مطروحا كما هو : لماذا استطاعت مثل هذه الأفكار والمشاعر أن تؤثر على مثل هذا القطاع العريض من السكان فى الوقت الذى أخذت فيه الحركة العمالية تنمو بعنف ، وأصبحت المذاهب الماركسية تحظى بإنتشار واسع وشهرة بين الناس ؟

كما أن ماركس لم ينتبه بالقدر الكافى لجانب آخر من الإحساس المتزايد بالمجتمع القومى فى الأمم الأوروبية ، الذى كان مسئولا عن تقييد نمو للصراعات الطبقية والتخفيف منها . فلقد كان من اليسير فى منتصف القرن التاسع عشر أن نميز بين « أمتين » داخل كل مجتمع ، تشارك إحداهما مشاركة كاملة وفعالة فى الشئون القومية وتقوم على توجيهها ، بينما تمثل الأخرى المادة الخام التى يمارس عليها الساسة عملهم . كذلك كان من السهل أن تتحسس الحركة الثورية العنيفة التى كانت آخذة فى التكون بين أبناء « الأمة » الخاضعة المقهورة . ولكنه كان قد بدأ — حتى وماركس لايزال على قيد الحياة — توسيع نطاق الحقوق السياسية والاجتماعية لكى تشمل جماعات جديدة من السكان ، وهو التطور الذى اتصل — ولكن بسرعة أكبر — خلال القرن العشرين ، والذى كان من نتيجته تغير العلاقات بين الطبقات . وقد لعبت المفاهيم الأخلاقية والاجتماعية الجديدة — التى تؤكد على المصالح البشرية المشتركة داخل الوطن الواحد — ، وكذلك فكرة

« المواطنة » ، دوراً فى إحداث هذه التغيرات ، كما كانت فى نفس الوقت إحدى نتائج تلك التغيرات .

ولقد بدا فشل الصراعات الطبقية داخل البلاد الصناعية فى الوصول إلى تلك الدرجة من الشدة التى كان يتوقعها لها ماركس ؛ بدا بشكل مؤثر وحاد فى عام ١٩١٤ ، عندما أجمعت كل الأحزاب الاشتراكية الأوروبية تقريبا - وكثير منها ذو عقيدة ماركسية - على تأييد الحرب التى شنتها حكوماتها . كذلك بدت نفس الظاهرة - ولكن ليس بنفس التأثير والحدة - فى التغيرات التى طرأت على سياسة الطبقة العاملة خلال القرن العشرين ، حيث تحولت من الأفكار والأفعال الثورية إلى الأفكار والأفعال الإصلاحية . وقد يمكن القول فى هذا الصدد أن رابطة القومية - الاجتماعية - قد أثبتت فى هذه العملية أنها أكثر فعالية من رابطة الطبقة فى خلق مجتمع متماسك .

والنقطة الثانية فى النقد الذى وجه إلى ماركس هى أنه على الرغم من أن النظرية الماركسية قد أثبتت كفاءة معقولة فى تفسير ظواهر العلاقات الطبقية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، فإنها لم تثبت نفس الكفاءة - ولا هى استخدمت بنفس النجاح - فى تفسير عدد من أنماط التدرج الاجتماعى الأخرى . والواقع أن فى النظرية الماركسية استخدامين متميزين لمصطلح « طبقة » يمكن أن يحلا لنا تلك المشكلة . (١٢) كثيراً جداً ما يستخدم ماركس مصطلح طبقة للاشارة إلى الجماعات الاجتماعية الرئيسية - المضطهدين والمضطهدين - التى تتصارع مع بعضها فى كل نمط من أنماط المجتمع الإنسانى فيما بعد المرحلة الموغلة فى البدائية ، وذلك على نحو ما جاء فى افتتاحية البيان الشيوعى : « إن تاريخ كل مجتمع إلى يومنا هذا ليس سوى تاريخ الصراع بين الطبقات » . إلا أن ماركس يدرك فى مكان آخر من مؤلفاته الملامح المميزة للطبقات الاجتماعية الحديثة . ففى كتابه

(١٢) يمكن للقارىء أن يجد أفضل عرض لمفاهيم الطبقة المختلفة التى استخدمها ماركس فى نظريته عند :

S. Ossowski, Class Structure in Class Consciousness (London 1963) Chapter V.

الأيدلوجية الألمانية (*) يقابل بين نظام الطبقات ونظام الطبقات الإقطاعية، ويلاحظ: «التمييز بين الفرد الشخصى والفرد الطبقى، وأن الطبيعة العرضية لظروف حياة الفرد لم تظهر إلا بظهور الطبقة، التى كانت هى نفسها من نتاج البورجوازية». والواقع أن ماركس قد كرس نفسه أساساً لدراسة «الطبقة» بهذا المعنى الثانى، كما توضح مؤلفاته العلمية بما فيه الكفاية. ولذلك لم تتح له فرصة مواجهة الصعوبات التى يمكن أن تنشأ عن تطبيق نظريته العامة فى الطبقات فى تفسير أصول وتطور المجتمعات الإقطاعية، أو نظام الطوائف، أو الشكل الآسيوى من المجتمعات الذى حدده هو نفسه وصور ملامحه باختصار. فالنقد إذن ليس هو أن ماركس نفسه قد أخفق فى اختبار نظريته بقدر كاف من الشمول. فقد صاغ فرضاً جديدة ومثيرة، وحاول أن يطبقها بصرامة على النموذج الذى بدا له أنه بالغ الأهمية من الناحيتين النظرية والعملية، وأعنى نمو الرأسمالية الحديثة. أما الفشل فهو فشل من جاء بعده من الماركسيين، الذين أمسكوا — إلى حد كبير — عن اختبار مدى فائدة النظرية ونواحى القصور فيها عند تطبيقها على مواقف تاريخية أخرى.

أما الخط الثالث الذى سار فيه النقد — وهو الذى يهمنا هنا أكثر من أى شىء — فيوجه مباشرة إلى تصوير ماركس لنمو الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة. فقد تنبأ ماركس — بصفة عامة — بأن الهوة الاجتماعية الموجودة بين الطبقتين الرئيسيتين — البورجوازية والبروليتاريا — سوف تزداد إتساعاً، ويرجع ذلك جزئياً إلى تزايد التناقض بين ظروف معيشة كل منهما. (١٣) ويرجع كذلك إلى اختفاء الشرائح الوسطى من السكان، وأن الوعى

(*) German Ideology

(١٣) على خلاف الاعتقاد الشائع بأن ماركس لم يؤكد أن مستوى المعيشة المادى للطبقة العاملة سوف ينهار كلية مع نمو الرأسمالية. ذلك أن موقفه الأساسى فى هذا الصدد هو أن مستوى معيشة البروليتاريا سوف ينحط بالقياس إلى مستوى معيشة البورجوازية، إما بأن يظل جامداً على حاله فى الوقت الذى يرتفع فيه مستوى معيشة البورجوازية، أو بأن يرتفع بمعدل أبطأ. قارن عرضه الموجز لهذا الموضوع فى: «العمل المأجور ورأس المال». Wage – Labour and Capital.

الطبقى للبروليتاريا سوف ينمو ويتخذ طابعاً ثورياً وأن حكم البورجوازية سوف تعصف به فى النهاية ثورة الغالبية العظمى من السكان .

وقد وجهت ضد هذا الرأى حجج كثيرة اعتمدت على الملاحظة السوسيولوجية للتغيرات التى طرأت على بناء المجتمعات الحديثة . فيقال أولا أن الهوة بين البورجوازية والبروليتاريا لم تتسع لعدة أسباب . ذلك أن إنتاجية الصناعة الحديثة – وخاصة خلال العقود القليلة الماضية – قد ارتفعت ارتفاعاً عظيما بحيث أدت إلى رفع مستوى المعيشة العام بشكل ملحوظ . وحتى لو ظل توزيع الدخل بين الطبقات على حاله دون تغيير ، فإن من شأن ذلك أن يؤدى إلى رفع مستوى معيشة الطبقة العاملة إلى الحد الذى يمكن أن يشجع على وجود مطامح جديدة واتجاهات اجتماعية جديدة بعيدة كل البعد عن المطامح والاتجاهات التى تحبذ الأهداف الثورية . ثم يقال علاوة على ذلك بأن توزيع الدخل القومى قد تغير فعلا لصالح الطبقة العاملة ، مما يؤدى إلى تدعيم هذه الاتجاهات – المعادية للأهداف الثورية – وتوكيدها . ولو أن المدى الذى بلغته عملية إعادة توزيع الدخل والثروة فى المجتمعات الحديثة لا زال موضع خلاف ، وسوف نشير فى الفصل التالى إلى بعض الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع . ولكن حتى القدر المعتدل من إعادة توزيع الدخل ، علاوة على الزيادة العامة فى الدخل ، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية ، وزيادة تأمين العمالة ؛ كل ذلك من شأنه أن يؤدى بوضوح إلى إحداث تغيير هام فى وضع الطبقة العاملة فى المجتمع . ولم يعد من الممكن أبداً فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين أن نتصور أن الطبقة العاملة فى البلاد الصناعية المتقدمة مغتربة عن المجتمع كلية ؛ أو كما تقول عبارة ماركس ، « طبقة ضمن المجتمع المدنى وليست طبقة منتمية إلى المجتمع المدنى » .

ومن التغييرات الأخرى التى تمثل مشكلة بالنسبة للنظرية الماركسية نمو « **الطبقات الوسطى الجديدة** » . وليس من شأن هذا أن يعنى مباشرة فساد رأى ماركس بأن « الطبقات الوسطى » سوف تختفى تدريجياً فى المجتمعات

الحديثة . ذلك لأنه كان يشير إلى أعداد كبيرة من صغار المنتجين ، والحرفيين ، والعمال اليدويين ، وصغار الزراع ، والمهنيين الذين يعملون لحسابهم ، وكثيرين غيرهم ممن تم إمتصاصهم فعلا كمستخدمين بالأجر فى المشروعات الرأسمالية الكبيرة . ومع ذلك فإنها لاتتناقض مع أحد آراء ماركس الأساسية ، وهى أن «الشرائح الوسطى» سوف تختفى ، وأنه سيظهر بناء طبقى مبسط يضم طبقتين رئيسيتين محددتين . وقد كتب فى البيان الشيوعى يقول : « إن الذى يميز عصرنا الحاضر — عصر البورجوازية — هو أنه جعل التناحر الطبقى أكثر بساطة : فإن المجتمع ككل آخذ فى الانقسام أكثر فأكثر ، إلى معسكرين كبيرين متعارضين ، إلى طبقتين كبيرتين ، تواجه إحداهما الأخرى مباشرة ، هما البورجوازية والبروليتاريا » .

وتضم الطبقات الوسطى الجديدة الموظفين الكتابيين ، وفئة المشرفين ، والمديرين ، والفنيين ، والعلماء ، وكثيرين من أولئك الذين يعملون فى توفير هذه الخدمه أو تلك (كخدمات الرفاهية الاجتماعية ، والترويح ، وقضاء أوقات الفراغ) . وقد كان ظهورها نتيجة التنمية الاقتصادية ، وهى تعبير عن زيادة تعقد التدرج الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية الحديثة . ثم هى تدخل — أو تعيد إدخال — عنصر هام من العناصر التى يقوم عليها التدرج ، وهو الهيبة الاجتماعية القائمة على المهنة ، والاستهلاك ، وأسلوب الحياة . وقد فعل ذلك ماكس فيبر Max Weber — الذى كان أول من قدم بديلا شاملا متكاملا للنظرية الماركسية — بأن ميز أولا بين مختلف أشكال التدرج التى تتعايش مع بعضها فى المجتمعات الحديثة وهى : التدرج الطبقى ، الذى أولاه ماركس اهتمامه الأكبر ، والتدرج على أساس الهيبة الاجتماعية أو الاحترام . كما درس توزيع القوة السياسية فى المجتمع كظاهرة مستقلة ، وهى التى اعتبرها ماركس نتيجة من نتائج التدرج الطبقى وحده تقريباً . ومن الأمور الواضحة فى نظر فيبر أن التدرج على أساس الهيبة — الذى يسمح بتكوين جماعات مكانة — يرجع فى الأصل إلى الجماعات قبل

الرأسمالية التى كانت تحظى بالاحترام الاجتماعى، كمختلف عناصر طبقة النبلاء ، والمهن المتعلمة ، وكبار الموظفين . أما الطبقات الوسطى الجديدة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة فتتميز على الأقل ببعض هذه الملامح نفسها التى تؤسس ادعاءاتهم بمكانة اجتماعية معينة على خصائصهم التعليمية والثقافية ، وعلى طبيعة المهن التى يمارسونها ، وعلى أسلوبهم الخاص فى الحياة .

ونلاحظ أن التدرج على أساس الهيبة يؤثر على النظام الطبقى – كما يفهمه ماركس – من ناحيتين هامتين . أولا : أنه يقحم بين الطبقتين الرئيسيتين مجموعة من جماعات المكانة التى من شأنها أن تملأ الهوة الموجودة بين الطرفين المتباعدين فى البناء الطبقى(*) ؛ ثانياً : أنه يقدم تصور أجديداً تماماً للتدرج الاجتماعى ككل، وبمقتضاه يبدو هذا التدرج كمتصل Continum من مراتب مكانة أقل وضوحاً وتحديداً ، التى تتحدد وفقاً لمجموعة من العوامل المختلفة ، وليس وفقاً لعامل الملكية وحده ، وهو تصور لا يتفق وفكرة تكون طبقات اجتماعية ضخمة ووجود صراع أساسى بين الطبقات . فالعلاقات بين جماعات المكانة بمستوياتها المختلفة علاقات تنافس ، وليست علاقات صراع . ومع نمو الطبقات الوسطى عددياً ، التى تمثل نسبة متزايدة من مجموع السكان ، أخذت هذه الفكرة عن التدرج الاجتماعى كمتصل من مراتب الهيبة (أو المكانات) – دون أى فواصل حادة بينها ، وبالتالى

(*) نود أن نلفت نظر القارئ إلى المضمون الأيديولوجى لهذه الآراء . فهى فى تصورنا أكثر من مجرد خلاف «أكاديمى» حول عدد الطبقات أو الشرائح الاجتماعية ، وإنما هى محاولة تقديم بديل للتصور الماركسى للطبقات والصراع الطبقى . فطمس هذا الوضوح فى معالم البناء الطبقى يؤدى آليا إلى إلغاء فكرة الصراع الطبقى أو تمويهها . وكذلك نبهنا من قبل إلى أن أى محاولة جادة لتناول الطبقات لن تخرج ، إذا أمعنا فيها النظر ، عن إتخاذ أحد الموقفين – الماركسى أو البورجوازى – منطلقا لها . راجع مقالنا فى الطبقات المنشور فى مجلة الكاتب ، عدد أغسطس ١٩٧٢ .

(المترجم)

بدون وجود صراعات واضحة بين الجماعات الاجتماعية الرئيسية — أخذت تؤثر بشكل متعاظم على الفكر الاجتماعي ، وكان إنتشارها بمثابة إختبار لنمو الوعي الطبقي . ويترتب على هذا أنه على حين إعتبر ماكس فيبر أن التدرج على أساس المكانة يتعايشان إلى جوار بعضهما في المجتمعات الحديثه ، وأن أهمية كل منهمـــا النسبية تتذبذب تبعاً للتغيرات التي تطرأ عن التكنولوجيا وعلى الظروف الاقتصادية ، على حين كان هذا رأى ماكس فيبر وجدنا بعض علماء الاجتماع المعاصرين ينتهون إلى أن جماعات المكانة قد أصبحت اليوم أكثر أهمية من الطبقات الاجتماعية بكثير في نسق التدرج الاجتماعي ككل .

وقد أيد هذه النتيجة رأيان آخران . يؤكد أحدهما أن كمية الحراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية قد تعاظمت بحيث أصبحت قادرة على أن تمنع حدوث تركز الطبقات وثباتها بالمعنى الذي كان يقصده ماركس ، بل وأن تقنعنا — على خلاف آراء ماركس — بقبول صورة التدرج الاجتماعي كسلسلة متتابعة من مستويات الهيبة ، أو كسلم ذي درجات متلاصقة يستطيع الأفراد صعوده أو هبوطه تبعاً لقدراتهم(١٤) . إلا أن مقدار ومدى الحراك الإجتماعي قد قدره العلماء بطرق متعارضة ، كما هو الحال بالنسبة لقضية توزيع الدخل ، وسنشير فيما بعد إلى بعض نتائج البحوث الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع .

---

(١٤) نلاحظ أن هذا الرأى متضمن في النظرية الوظيفية للتدرج الاجتماعي التي عرضها كنجزلي دافيز K. Davis وويلبرت مور W. E. Moore في مقالهما : « بعض أسس التدرج » :

"Some Principles of Stratification" in American Sociological Review. April, 1945.

كما دافع عنها — إلى حد ما — سيمور ليبست ورانهارت بندكس في كتابهما :

الحراك الاجتماعي في المجتمع الصناعي

S. M. Lipset and R. Bendix, Social Mobility in Industrial Society, Berkeley, 1959.

أما الرأى الثانى الذى يؤيد هذه النتيجة، والذى يرجع فى نهاية الأمر إلى تمييز فيبر بين التدرج الطبقى وتوزيع القوة السياسية، فقد عرضه رالف دارندورف بمنتهى القوة فى كتابه المعنون الطبقة والصراع الطبقى فى المجتمع الصناعى (*). ومؤدى القضية الأساسية عند دارندورف أن التزامن بين الصراع الاقتصادى والصراع السياسى – والذى يمثل أساس نظرية كارل ماركس – لم يعد قائما فيما أسماه « مجتمعات ما بعد الرأسمالية ». ويقول دارندورف عن المجتمع الرأسمالى: « . . . إن خطوط الصراع الصناعى والسياسى كانا متطابقين. ثم عادا طرفا العملية الصناعية – وهما رأس المال والعمل – ليلتقيا من جديد، كبورجوازية وبروليتاريا، على مسرح الأحداث السياسية ... ومن القضايا المحورية فى هذا التحليل أن الصناعة والمجتمع قد إنفصل عن بعضهما فى مجتمع مابعد الرأسمالية على خلاف الوضع الذى كان قائما فى المجتمع الرأسمالى. وأخذت هذه الظاهرة تتزايد وضوحا، وهى أن العلاقات الاجتماعية فى المجال الصناعى – بما فيها الصراع الصناعى – لم تعد تسيطر على المجتمع ككل، وإنما تظل مقصورة، فى أنماطها ومشكلاتها، على الميدان الصناعى وحده. فالصناعة والصراع الصناعى قد أصبحا معزولين عن سائر النظم فى مجتمع ما بعد الرأسمالية، أعنى أنهما محصوران داخل حدود مجالهما الفعلى فاقدين بذلك تأثيرهما على سائر ميادين المجتمع الأخرى » . (المرجع السابق، صفحة ٢٦٨). على أننا إذا وضعنا الآراء على محك الاختبار الإمبريقى وجدنا أن دحضها أيسر بكثير من دحض آراء ماركس التى أرادت أن تحل محلها. فقد أثبتت عديد من الدراسات أن الصراعات السياسية الرئيسية فى البلاد الصناعية الأوروبية – وبدرجة أقل فى الولايات المتحدة – ترتبط أوثق الارتباط بالصراعات الصناعية دائماً، وأن هذه الصراعات تعبر عن المصالح المتعارضة للطبقات الاجتماعية الرئيسية. على أن إنتقادات دارندورف لماركس يمكن أن تكون أكثر إقناعاً فى صياغتها غير المتطرفة، عندما يقول مثلا إن فى المجتمع جماعات

(*) R. Dahrendorf, Class and Class Conflict in Industrial Society.

متصارعة أخرى علاوة على الطبقات الاجتماعية قد تكون لها فى بعض الأحيان أهمية فائقة : وعندما يقول أيضا إن الارتباط بين الصراع الصناعى والصراع السياسى لا يمكن أن يؤخذ ببساطة كقضية مسلم بها ، وإنما يجب أن يدرس فى كل حالة على حده . وأخيراً عندما يقول إنه بنمو المجتمعات الصناعية الرأسمالية طرأت بعض التغيرات الهامة على طبيعة الصراعات السياسية نفسها ، التى لم يكن لماركس من سبيل للتنبؤ بها بوضوح أو أخذها فى الاعتبار .

وعلاوة على الانتقادات التى أشرنا إليها ، والتى تعترض على تصوير ماركس للعلاقات بين الطبقات ، هناك نوع آخر من النقد الذى يطعن فى صحة تحليله للطبقتين الرئيسيتين – وهما البورجوازية والبروليتاريا – بسبب ما تعرضت له من تغيرات خلال القرن العشرين . فيقال إن البورجوازية لم تعد بعد جماعة مغلقة متماسكة ومستمرة . فقد خضع بناؤها ، وتكوينها ، وثباتها للتغيرات العميقة بمرور الوقت ، وذلك بسبب إتساع نطاق الملكية الخاصة ، وتفتت الثروات الكبرى ، وزيادة الحراك الاجتماعى ، وغيرها من التغيرات التى طرأت على المجتمع . هذا فضلا عن أنه لم يعد من الممكن الإصرار على أن البورجوازية طبقة مسيطرة . أولا : لأنها لم تعد جماعة متماسكة ، وثانيا : لأن تعقد المجتمعات الحديثة وتباينها يجعل من الصعب على أى جماعة واحدة أن تستأثر بالسلطة بمفردها . وأخيراً : لأن الانتخابات العامة تضمن بقاء القوة السياسية فى نهاية الأمر فى أيدى جماهير الشعب .

أما التغيرات التى طرأت على ظروف الطبقة العاملة فيبدو أنها كانت أكثر إضراراً بالنظرية الماركسية من تلك الإنتقادات جميعاً . لقد توقع ماركس للطبقة العاملة أن تصبح أكثر تجانساً ، لأن الفروق فى الأجر سوف تتضاءل ، هذا إذا لم تزل تماما ، بسبب الاستخدام الأكثر تركيزاً للآلات : كما توقع لها أن تصبح أقوى عدداً ، لأن الكثيرين من أبناء الطبقة الوسطى القديمة سوف ينحدرون إلى مستوى العمال بأجر . وتوقع لها كذلك أن تصبح أكثر توحداً وأكثر وعياً طبقياً نتيجة زيادة تشابه ظروف

الحياة والعمل التى تعيش فى ظلها ، وسهولة الاتصال بين منظمات الطبقة العاملة، وانتشار المذاهب الاشتراكية . وتوقع لها أخيراً أن تصبح قوة ثورية بسبب إزدياد التناقض بين ظروفها وأوضاعها المادية وظروف وأوضاع البورجوازية ، وإدراكها أن التغيير الجذرى للمجتمع هو السبيل الوحيد الذى يمكن أن يكفل حياة بشرية معقولة للغالبية العظمى من الناس . وقد لاحظ النقاد فى هجومهم على هذه الآراء أن الطبقة العاملة الحديثة لا زالت تتميز بقدر كبير من التباين من ناحية مستويات المهارة ، على الرغم من أن الفروق فى الأجر آخذة فى التضاؤل باستمرار . ولاحظوا أيضاً أن إزدياد تخصص المهن قد خلق نسق مكانة أكثر تعقيداً بكثير عما كان موجوداً قبلا ، كما خلق أنواعاً عدة من المصالح التى تخص كل منها قطاعات بعينها . وأن نمو الطبقات الوسطى قد قلل نسبة العمال الصناعيين إلى مجموع السكان ، فقلل بالتالى من تأثيرهم الاجتماعى . وأن إزدياد الحراك الإجتماعى قد أضعف من تضامن الطبقة العاملة . وأن التحسن العام الذى طرأ على مستويات المعيشة قد أدى إلى « تبرجز »(*) الطبقة العاملة ككل ، التى تحاول الآن استعارة معايير الطبقة الوسطى وأنماطها فى الحياة .

ومن المؤكد أنه لا مناص من تقبل جانب من هذا النقد فى أى تصوير واقعى للطبقة العاملة فى المجتمعات الصناعية المعاصرة ، ولو أن التغيرات التى حدثت ما زالت تحتمل كثيراً من التفسيرات . وأكثر القضايا إثارة للخلاف فى هذا الشأن مسألة « تبرجز » الطبقة العاملة التى كثيراً ما عرضت بطريقة سطحية ساذجة . ولم يتعرض لها بالتحليل الدقيق إلا جولد ثروب ولوكوود

(*) (تبرجز) emboureoicsement أى محاولة اكتساب صفات وخصائص الطبقه البورجوازية والتشبه بها .

(المترجم)

مؤخراً ، (١٥) اللذان لاحظا ترتيباً على بعض الدراسات الحديثة عن المجتمع البريطانى : « ... أنه قد تكونت صورة – ممكن القول بأنها مقبولة على وجه العموم – عن نسق التدرج بأنه أصبح يزداد دقة فى تسلسل درجاته ، كما أصبح أقل تطرفاً واقل صراحة فى نفس الوقت . إلا أنه قد ترتب على التقدم الاقتصادى الذى حدث مؤخراً – ولازال مستمراً ومتزايداً – دخول عامل جديد فى الموضوع ، وهو وصول الطبقة العاملة إلى مستوى « الوفرة » ... وقد إدعى بعض الكتاب أن الطبقة العاملة – أو على الأقل قطاع منها أكثر ثراء – تسير الآن فى طريق فقد هويتها كشريحة إجتماعية ، وهى فى طريقها إلى الذوبان فى الطبقة الوسطى ... ولابد أن يعنى هذا وقوع تغير فى البناء الطبقى أشد سرعة وابعد أثراً من أى عامل آخر يمكن أن يترتب على الإتجاهات العلمانية فى التوزيع المهنى ، أو فى التوزيع الشامل للدخل والثروة ، أو فى معدلات الحراك الاجتماعى بين الأجيال » . ثم ينتقل المؤلفان بعد ذلك إلى تحديد ودراسة ما يسميانه الجوانب الاقتصادية والعلاقية (نسبة للعلاقات) والمعيارية للتغيرات التى طرأت على حياة الطبقة العاملة . فيشير إلى أن كثيراً من الدراسات قد بالغت فى تقدير التقدم الاقتصادى للطبقة العاملة بالنسبة للطبقة الوسطى ، لأن تلك الدراسات لم تأخذ فى اعتبارها العوامل المتصلة بذلك التقدم ، كالأمن الاقتصادى ، وفرص الترقى ، والامتيازات الهامشية بأنواعها المختلفة . أما الجانبان الآخران وهما الجانب العلاقى (أى مدى تقبل أبناء الطبقة الوسطى للعمال اليدويين على قدم المساواة فى علاقات اجتماعية رسمية وغير رسمية) ، والجانب المعيارى (أعنى مدى اكتساب العمال اليدويين نظرة جديدة ومعايير سلوكية جديدة تشبه نظرة ومعايير

(15) John H. Goldthrope, David Lockwood, (Affluence and the British Class Structure) . The Sociological Review, XI (2) July, 1963, pp. 133-6r.

الطبقة الوسطى) ؛ فيكاد يمكن القول بأنهما لم يدرسا على الإطلاق . ولكن الشواهد المتاحة تؤكد أن الهوة بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى لازالت واسعة جداً . ويترتب على هذا أن النتائج السياسية التى تترتب على ما يسمى « برجزة » الطبقة العاملة أو الرأى القائل بأن البلاد الصناعية الحديثة قد أصبحت مجتمعات طبقة وسطى ، (مثل نهاية الأيديولوجيا ونهاية الصراع الطبقى) ، هى موضع شك لاحد له .

وقد توصلت دراسة فرنسية حديثة — أجراها « سيرج مالية » (١٦) إلى بعض النتائج التى تكمل النتائج التى إنتهى إليها جولد ثروب ولوكوود . فقد أقام مالية تمييزاً عاماً بين موقف العامل فى مجالى الاستهلاك والإنتاج . ففى مجال الإستهلاك « لم تعد الطبقة العاملة تعيش فى عزلة . فقد أدى بها مستوى معيشتها وطموحها فى المتع المادية إلى الخروج من الأحياء الخاصة بها التى كانت تحصر نفسها داخلها فى بداية التصنيع . ولم يعد العامل يعتبر نفسه عاملا بعد أن يخرج من المصنع » . أما فى عملية الإنتاج نفسها ، فنجد على العكس من هذا « أن السمات الأساسية التى تميز الطبقة العاملة عن سائر الشرائح الاجتماعية الأخرى لازالت كما هى لم تتغير » (١٧) فالسمات المميزة للطبقة العاملة ونظرتها — فى مجال الصناعة — قد ظلت كما هى أو تعرضت للتغير بسبب منظمات المصنع والنقابات : ويلاحظ ماليه ، من واقع دراسته لثلاثة مشروعات صناعية ، أن « الطبقة العاملة الجديدة » قد دفعت دفعاً ، نتيجة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية ، إلى الإضطلاع بمسئولية أكبر عن تنظيم الإنتاج ، وذلك من خلال ممثليها النقابيين . وهكذا دفعت دفعاً إلى أن تعتبر نفسها ، وربما بوضوح أكبر ، الجانب الذى يحتمل أن يسيطر على توجيه الصناعة بدلاً من الملاك الرأسماليين الحاليين .

---

(16) Serge Mallet, La Novelle classe ouveriére (Paris, 1963).

(١٧) المرجع السابق ، صفحة ٩

ونعرض فى النهاية لأحد الإنتقادات الموجهة إلى النظرية الماركسية والذى يرجع بشكل مباشر إلى الخبرات الأجتماعية والسياسية للبلاد ذات الطراز السوفيتى . ولعل كلمات عالم الأجتماع البولندى ـــ المرحوم « ستانيسلاف أوسوفسكى » ـــ تعبر أفضل تعبير عن هذا النقد : « هناك أسباب أخرى لفقدان مفهوم الطبقة الـــذى كان شائعاً فى القرن التاسع عشر ـــ سواء الليبرالى أو الماركسى ـــ جانباً كبيراً من صلاحيته فى العالم الحديث . ففى المواقف التى تخضع فيها تغيرات البناء الاجتماعى ـــ إلى حد يقل أو يزيد ـــ لتحكم السلطات السياسية ، فإننا نكون بعيدين أشد البعـــد عن الطبقة الاجتماعية كما عرفها ماركس ، أو لستر وارد ، أو فيبلين ، أو فيبر . أى بعيدين عن مفهوم الطبقات كجماعات تتحدد تبعاً لعلاقاتها بوسائل الإنتاج أو ـــ كما يقول البعض الآخر ـــ تبعاً لعلاقاتها بالسوق . ونكون بعيدين عن مفهوم الطبقات بإعتبارها جماعات تنشأ عن التنظيمات الطبقية التى تتكون تلقائياً . ففى المواقف التى تستطيع فيها السلطات السياسية أن تغير صراحة وبشكل فعال البناء الطبقى فى المجتمع ، وحيث تصبح الإمتيازات موجهة أساساً للحصول على مكانة اجتماعية ، بما فى ذلك الحصول على نصيب أكبر من الدخل القومى ، ويكون منح هذه الإمتيازات بمقتضى قرار تتخذه السلطات السياسية . وحيثما يندرج جانب كبير من السكان ، أو حتى الغالبية العظمى منهم ، تحت تدرج من ذلك النوع المعروف فى التسلسل الهرمى البيروقراطى . . عندئذ يصبح مفهوم الطبقة الذى كان معروفاً فى القرن التاسع عشر نوعاً من المفارقة التاريخية ، وتفسح الصراعات الطبقية مكانها لأشكال أخرى من التناحر الاجتماعى » . (١٨) ويلائم هذا الكلام منتهى الوضوح الاتحاد السوفيتى والمجتمعات التى تنتمى إلى نفس الطراز ، الذى أدى فيه حكم الحزب الواحد ، الذى لا يواجه أى معارضة منظمة ،

---

(18) Stanislav Osso Oski, Class Structure in the Social Consciousness, p. 184.

إلى ترتيب الدخول والمراتب بطريقة تتميز بكثير من عدم المساواة . وإن كان يصدق كذلك إلى حد ما على المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، التى اكتسبت فيها الدولة قدراً من الإستقلال عن الطبقات الاجتماعية وأصبحت اليوم مصدراً لإحداث تغييرات فى التدرج الاجتماعى من خلال ما تصدره من تشريعات اجتماعية .

ولاشك أن النظرية الماركسية – فى صورتها الأكثر صرامة – لاتستطيع أن تدرك مثل هذه الحالات . فلم يتنبأ ماركس بأن ديكتاتورية البروليتاريا – كما كان يتصورها – سوف تتحول فى الواقع إلى ديكتاتورية حزب واحد ، وربما إلى نظام بيروقراطى يتحكم فيه فرد واحد . كما لم يتنبأ ماركس بأن حركة الطبقة العامله فى البلاد الرأسمالية سوف تساهم فى خلق شكل جديد للمجتمع – هو دولة الرفاهية – وقد يكون إنتقالياً أو دائماً ، ولكنه ليس إشتراكيا على أى حال ، ولكن يوجد فيه قدر من رقابة الدولة بشكل أساسى على الاقتصاد والظروف الاجتماعية ، ولها بالتالى تأثير مناظر على نظام التدرج الاجتماعى .

على أن الانتقادات التى وجهت إلى النظرية الماركسية ، والآراء البديلة التى عرضت ، والتى تعتمد أساساً على تمييز ماكس فيبر بين التدرج الطبقى والتدرج على أساس الهيبة ؛ لاترقى جميعها إلى أن تكون نظرية جديدة شاملة تستطيع أن تحل محل نظرية ماركس . وإنما هى تقدم لنا حصرا – يتفاوت فى درجة منهجيته – للمشكلات البارزة مثل : طبيعة التدرج الاجتماعى فى المجتمعات السوفيتية ، وما طرأ على التدرج الاجتماعى من تعديلات فى المجتمعات الرأسمالية ، والأهمية النسبية لكل من الملكية الخاصة ، والإنتخاب التعليمى ، والتباين المهنى ، والقوة السياسية فى خلق الفروق الاجتماعية والحفاظ عليها ، ومدى الحراك الاجتماعى وعدم المساواة فى توزيع الدخل وما يترتب على ذلك من نتائج . كما قدمت

تلك الانتقادات والأفكار البديلة إطاراً تصورياً يحاول التميز بشكل أكثر دقة بين كل من الطبقات الاجتماعية ، وجماعات المكانة ، وجماعات الصفوة ، وبين العناصر الاقتصادية والسياسية وغيرها من عناصر التدرج الاجتماعي . ولعلنا يمكن أن نقدر – بشكل أفضل – قيمة هذه المفاهيم الجديدة والمراجعات النقدية لنظرية ماركس إذا ما انتقلنا – فيما يلي – إلى الإستعانة بها في دراسة التغيرات التي طرأت على البناء الطبقي في بعض المجتمعات الحديثة .

الفصل الثالث

الطبقات فى المجتمعات الصناعية

هناك وجوه شبه عديدة بين النموذجين الأساسيين للمجتمع الصناعى ؛ أى النموذج الرأسمالى والنموذج السوفيتى . و يبدو ذلك واضحاً فى أبنيتهما المهنية وطابع التدرج الاجتماعى بوجه عام . ومع ذلك فهناك إختلافات واسعة بينهما فيما يتعلق بأنظمتهما السياسية ومذاهبهما الاجتماعية وسياساتهما ، فضلا عن الطريقة التى تتشكل بها المستويات الاجتماعية العليا ، والتغيرات التاريخية التى مر بها البناء الاجتماعى لكل منهما . وقد يكون من الأفضل أن نبدأ هذا الفصل بتناول كل من هذين النموذجين من المجتمعات تناولا منفصلا مستقلا ، على أن نعقب ذلك بعقد مقارنة بينهما .

ففى منتصف القرن التاسع عشر كانت إنجلترا تمثل البناء الطبقى الذى تتجسد فيه كل ملامح المجتمع الرأسمالى الحديث . ولقد وقع إختيار ماركس على إنجلترا بوصفها النموذج الذى يمكن أن يعينه على دراسة تطور الرأسمالية وتشكل الطبقات الأساسية (البورجوازية والبروليتاريا) ، على الرغم من أنه قد ربط هذا النموذج بتحليله لأحداث الثورة الفرنسية ، ذلك التحليل الذى قاده إلى إقامة تصور للصراع الطبقى والثورة . ولقد سجل ديزرائيلى Disraeli — الذى لم يكن بطبيعته كاتباً ثوريا — فى كتاباته العديدة تشكل « أمتين أو دولتين » داخل المجتمع الإنجليزى ، محذرا بذلك من الأخطار الناشئة عن التفاوت الشاسع بين أصحاب المشروعات الصناعية والعمال الصناعيين ، مما قد يؤدى إلى إضعاف موقف حزب المحافظين نتيجة لتحول العمال عنه وتأييدهم لليبراليين . ويبدو أن النسق الطبقى فى إنجلترا قد تميز ببعض الملامح المحددة التى نشأت — كما يقول تاونى Tawney — عن « الربط بين أحقية التفاوت

الشاسع فى الثروة، والعاطفة النابعة من الأساطير المرتبطة بالأرستقراطية بوجه عام) (١) . ومن خلال هذه الظروف (التى لاتزال بحاجة إلى دراسات تاريخية مستفيضة) ظهرت فى إنجلترا مثاليات عديدة لعل أبرزها الدور الذى تلعبه مدارس التعليم العام فى تدعيم التضامن بين أفراد الشعب وتذويب الفوارق بين الطبقات. غير أن هذه المثاليات قد ارتبطت أيضا بظهور إتجاهات تقوم على التقليل من شأن الطبقات الوسطى ، وتثبيت أركان التفاوت الاجتماعى ، ذلك التفاوت الذى كان يضمن — كما يقول ماتيو أرنولد Arnold — وجود فروق اجتماعية محددة واضحة لأى ملاحظ خارجى .

ولكن ما هى التغيرات التى طرأت على النسق الطبقى فى إنجلترا خلال القرن الماضى؟ لعل أول ما يمكن أن يقال إن التفاوت فى الثروة قد خفت حدته بفضل التغيرات التى أدخلت على نظام توزيع الملكية والدخل ، وبفضل الارتفاع بمستوى المعيشة بوجه عام. ففى نهاية القرن التاسع عشر كان هناك فقر مدقع منتشر فى مناطق مختلفة من إنجلترا . ولقد أوضح مسح تشارلز بوث Booth لمدينة لندن — (٢) والذى أجرى فى الفترة من ١٨٨٧ حتى ١٨٩١ — أوضح أن أكثر من ٣٠٪ من السكان كانوا يعيشون فى حالة فقر. كما توصل رونترى Rowntree فى دراسة له عن الظروف الاجتماعية فى مدينة يورك York إلى نتائج مماثلة لتلك التى توصل إليها بوث بالنسبة للندن .(٣) وفى الطرف الثانى من التسلسل الاجتماعى (أى الطبقات العليا) ، إتضح — خلال السنوات من ١٩١١ حتى ١٩١٣ — أن ١٪ من السكان كانوا يملكون ٦٨٪ من مجموع الملكيات الخاصة ويحصلون على ٢٩٪ من إجمالى الدخل القومى .

---

(1) R· H Tawney, Equality (4 th edn. 1652) p. 57.

(2) Charles Booth, Life and Labour of the people in London (1902).

(3) B. Seebohm Rowntree, Poverty : A Study of Town Life (1901).

والواقع أن الهجوم على التفاوت الاقتصادى لم يحدث إلا فى وقت قريب جداً . فعلى الرغم من أن ضريبة العقارات قد فرضت فى نهاية القرن التاسع عشر إلا أنها لم تصل إلى نسبة ٨٠٪ » بالنسبة للعقارات التى تزيد قيمتها على مليون جنيه « إلا فى سنة ١٩٤٩ . ومع أن معدل الضريبة هذا قد فرض بعض القيود على ذوى الملكيات العقارية الكبيرة ، إلا أن بعضهم قد تفنن فى التهرب من هذه الضريبة ومضاعفة رؤوس أموالهم مما أبطل المفعول الذى كانت ستحدثه هذه الضريبة التصاعدية. ففى السنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ كان ١٪ من السكان لايزالون يملكون ٥٠٪ من مجموع الملكية الخاصة . ومن المحتمل جداً ألا تكون هذه النسبة قد تضاءلت منذ ذلك التاريخ ، ذلك لأن الطبقة الثرية التقليدية لاتزال تحتفظ بمعظم ثروتها . ولقد عبر أنتونى سامبسون Sampson عن ذلك بقوله : — « ... إن الأستقراطية — بوجه عام — أغنى بكثير مما تبدو عليه . فبزيادة الديمقراطية إتسعت حرية التصرف . وعلى الرغم من أن قصور الأرستقراطيين قد تضاءلت — إلى حد كبير — فى مدينة لندن ، إلا أن الريف الإنجليزى لايزال مليئا بأصحاب الملايين الذين هم الآن أكثر ثراء مما كانوا عليه فى أى وقت مضى » (٤) . ويكاد ينطبق ذلك تماماً على الأسر الثرية التى تكاد تحتكر النشاطات التجارية والصناعية .

وتتأثر عملية توزيع الدخل بعوامل عديدة أخرى غير تلك المتعلقة بعملية توزيع الثروة . ومن بين هذه العوامل حالة العمالة ، والمساومات الجماعية ، والسياسة الاجتماعية العامة ، وفرض الضرائب . والواقع أن الضرائب المفروضة على الدخل تعد — فى حد ذاتها — وسيلة أساسية لإعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء . ففى سنة ١٩١٣ كان الذين يحصلون على دخول تزيد على ١٠٫٠٠٠ جنيه سنويا يدفعون فقط ٨٪ من إجمالى دخولهم كضريبة مباشرة ، بينما إرتفعت هذه النسبة إلى ٧٥٪ فى سنة ١٩٤٨ . ولقد أشار تاونى Tawney فى ختام طبعة سنة ١٩٥٢ من كتابه المساواة Equality إلى أن عدد الدخول التى

(4) Anthony sampson, Anatomy of Britain, pp. 4 – 5.

تزيد على ٦٠٠٠ر٦ جنيه سنويا (بعد دفع الضرائب) قد انخفض انخفاضا شديداً ، وأنه بينما كان معدل الذين يحصلون على دخول تزيد على ١٠٠٠٠ر١٠ جنيه يفوق معدل الذى يحصلون على دخول تنحصر فيما بين ٢٥٠–٤٩٩ جنية بما يزيد على ثمانية وعشرين ضعفا ، إلا أن هذا المعدل قد انخفض فى سنة ١٩٤٨ إلى ثلاثة عشر ضعفا .

ولا يستطيع العائد الضريبى – برغم ذلك – أن يقدم لنا صورة كاملة عن توزيع الدخول . فلقد أوضح تيتمس Titmuss – فى أدق دراسة أجريت حتى الآن فى هذا الموضوع (٥) – الدور الذى يلعبه التأمين على الحياة، ومعاش التعاقد المعفى من الضرائب ، والتسهيلات التعليمية والمالية التى تحصل عليها الطبقة العليا فى المحافظة على ثروات هذه الطبقة ونموها . والواقع أننا نفتقد فى الوقت الراهن البيانات الأساسية التى تمكننا من التوصل إلى أحكام دقيقة تتعلق بالتغيرات التى طرأت على توزيع الدخل خلال القرن العشرين. ويكاد معظم دارسى هذه المشكلة يخلصون إلى نتيجة واحدة مؤداها، أنه خلال الفترة المنحصرة فيما بين سنتى ١٩٠٠ و١٩٣٩ حدث إعادة توزيع ضئيل فى الدخل لصالح المأجورين ، وأنه بنهاية هذه الفترة تمكن ١٠٪ من السكان من الحصول على حوالى نصف الدخل القومى ، بينما تلقت النسبة المتبقية من السكان (٩٠٪) النصف الآخر ، وأن إعادة التوزيع فى الفترة المنحصرة فيما بين سنتى ١٩٣٩ و ١٩٤٩ قد حولت ١٠٪ من إجمالى الدخل القومى من الملاك إلى المأجورين ؛ غير ان التفاوت ما لبث أن اتسع وتعمق مرة أخرى إبتداء من سنة ١٩٤٩ ؛ والملاحظ أن هذه النسب قد استخرجت من واقع إحصاءات الضريبة المفروضة على الدخل ، مع أن هناك مصادر أخرى للدخول خاصة بالطبقة العليا ويتعين أخذها فى الأعتبار .

هذا وقد توصل كل من رونترى وبوث ـ بعد إجراء دراستهما الحقلية ـ إلى أن هناك سببين أساسين لانتشار الفقر هما : العمالة المؤقتة والظروف الصحية السيئة . ويعود تحسن ظروف حياة الطبقة العاملة فى بريطانيا فيما بعد الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق العمالة الكاملة والنهوض بالخدمات الصحية(٦) . وفضلا عن العمالة الكاملة فلقد أدى ارتفاع مستوى أجور الطبقة العاملة ، وخلق الإحساس بالأمان الاقتصادى لديها ، إلى تلاشى فئة الخدم . ولاشك أن ذلك ـ فى حد ذاته ـ يعد واحدا من أعظم المكاسب التى حققتها الطبقة العاملة خلال القرن العشرين(٧) .

ومن الممكن أن نذهب أيضاً إلى أن الخدمات الاجتماعية بوجه عام قد لعبت دوراً بارزاً فى مجال تذويب الفوارق الاجتماعية بين الطبقات ، إذا ما قورنت بالدور الذى لعبته فى المجال الاقتصادى . ولقد عبر عن ذلك تاونى بقوله :

« هناك قصور فى الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية التى يحصل عليها أفراد الطبقة العاملة . ويتعين النهوض بهذه الخدمات حتى تتلاشى حدة الفروق بين أفراد هذه الطبقة وأفراد الطبقات العليا . وإذا ما تم النهوض بهذه الخدمات فستكون الحكومة قد قدمت للطبقة العاملة عملا يفوق فى قيمته رفع مستوى أجورها »(٨) .

---

(٦) هذا وقد أكد رونترى أهمية هذه العوامل فى المسح الاجتماعى الثالث الذى أجراه على مدينة يورك . أنظر :

B Seebohm Rowntree and G. R. Lavers, Poverty and the Welfare State (1951).

(٧) ولقد لاحظ ماركس فى المجلد الأول من مؤلفه رأس المال Capital أن الزيادة الساحقة فى عدد الخدم (والذى وصل إلى أكثر من مليون فى سنة ١٨٦١) قد عكست بوضوح التفاوت المتزايد بين الطبقات ، فالطبقة الغنية تحصل على الثروة ومغريات الحياة ، والطبقة الفقيرة لاتملك سوى الفقر والخضوع .

(8) R. H. Tawney, Equality (4 th edu. 1952) p. 248.

وواقع الأمر أن الخدمات الاجتماعية لاتستطيع وحدها أن تسهم فى إيجاد مساواة حقيقية بين كل المواطنين ؛ ذلك لأنه حالما يحصل الفرد على الخدمة ، فإن مستواه ما يلبث أن يرتفع ليخلق بعد ذلك تفاوتاً من نوع جديد . والحق أن الإفادة التى حققتها الطبقة الوسطى من التوسع فى الخدمات الاجتماعية لاتقل — بأى حال من الأحوال — عن الإفادة التى حققتها الطبقة الدنيا منه . ومع ذلك فيتعين أن نضع فى اعتبارنا حقيقة أساسية هى ؛ أن مستوى الخدمات الطبية المجانية قد تحسن الآن تحسنا ملحوظاً إذا ما قورن بما كان عليه حينما كانت هذه الخدمات تقدم فقط للفقراء والمعوزين . ولقد طرأ على مجال التعليم تقدم مماثل منذ أن صدر قانون التعليم فى سنة ١٩٤٤ ، على الرغم مما اتضح من صعوبة تذويب الفوارق بين الطبقات فى هذا المجال ؛ وعلى الرغم أيضاً مما قد يؤدى إليه انتشار التعليم فى المدارس الخاصة من صعوبة النهوض بمستوى التعليم فى المدارس العامة .

ويقودنا ذلك إلى إستنتاج مؤداه ؛ أن التقدم العام الذى طرأ على الظروف الاقتصادية للطبقة العاملة البريطانية خلال العقود الأخيرة يرجع أساسا إلى النمو السريع فى الدخل القومى ؛ ذلك النمو الذى أتاح بدوره التوسع فى الخدمات الاجتماعية . لذلك فمن التعسف القول بأن هذا التقدم قد نتج عن إعادة توزيع الثروة أو الدخل بين الطبقات المختلفة . ومع ذلك فلا يزال الفقر المدقع منتشراً بين قطاعات من المجتمع الإنجليزى . بيد أن أهميته الآن — بالنسبة للعلاقات بين الطبقات المختلفة — تختلف إختلافا أساسيا عن أهميته خلال القرن التاسع عشر . فالفقر خلال القرن التاسع عشر كان يشمل طبقات بأسرها ، ولم يكن هناك توقع بأن تخف حدة هذا الفقر فى إطار النظام الاقتصادى الرأسمالى . لقد فصل الفقر فصلا حاسماً بين الطبقتين الأساسيتين متيحاً بذلك فرصة لحركات ثورية . أما الآن فقد اختلفت صورة الفقر فى بريطانيا (وفى غيرها من البلدان الصناعية المتقدمة) ، فلم يعد شاملا مدقعا ، لأنه قد أصبح مقصوراً على جماعات معينة (كالمسنين وعمال

بعض المهن والمناطق الذين تخلفوا عن ركب التقدم التكنولوجى) منعزلة أو غير متجانسة لا تستطيع أن تشكل بذاتها حركة اجتماعية راديكالية . والواقع أن هذه الجماعات « المغبونة » تقف على طرف نقيض من غالبية الطبقة العاملة التى تتمتع – بالفعل – بمستوى معيشة أعلى مما كانت عليه فى فترات سابقة ، بل « أعلى أيضاً من مستوى معيشة بعض جماعات الطبقة فى الوقت الحاضر .

وتستند قضية « البرجزة » (التى أشرنا إليها باختصار فى الفصل السابق) – فى جوانبها الواقعية – إلى الإرتفاع بمستوى معيشة العمال اليدويين وبعض موظفى الياقة البيضاء (*) ، وتغير أوضاعهم الاقتصادية النسبية بوجه عام مما يؤثر بالتالى على النسق الطبقى . ولقد أولى علماء الاجتماع خلال العقود الثلاث الماضية إهتماماً شديداً بدراسة الحراك الاجتماعى ، بينما لم يهتموا بنفس الدرجة بدراسة التغيرات التى تحدث داخل الطبقات ذاتها . والسبب فى ذلك يكمن فى تصورهم للحراك الاجتماعى بوصفه الوسيلة الأساسية لمواجهة الانقسامات

(*) مصطلح الياقة البيضاء مشتق من اللغة الدارجة فى الولايات الأمريكية ، حيث يشير عموما إلى العاملين فى مهن غير يدوية فى مقابل اليدويين أو العمال بصفة عامة والذين يطلق عليهم عبارة ذوى الياقة الزرقاء Blue collar workers . وعندما يستخدم مصطلح الياقة البيضاء بدقة ، فإنه يشير إلى المراتب الدنيا من الطبقة الوسطى . ومع ذلك فقد يستخدم المصطلح للاشارة إلى الطبقة الوسطى بوجه عام . ففى دراسة س . رايت ميلز Mills عن الطبقة الوسطى الأمريكية ، نجده يضمن الياقة البيضاء كل الذين لايملكون مشروعات ، بحيث أصبح هذا المصطلح يشير أيضاً إلى الإداريين وأصحاب المهن الفنية العليا فضلا عن العاملين فى مهن البيع والكتابيين أنظر :

C. Wright Mills, White Collar, New York – Oxford Univ–sity Press, 1951.

(المترجم)

الطبقية. وباستطاعتنا تلخيص نتائج الدراسات الحديثة (٩) التي تناولت الحراك الاجتماعي على النحو التالي: أن الحراك الاجتماعي قد إزداد بزيادة النمو الاقتصادي الذي شهدته المجتمعات الصناعية، وإن كانت زيادة الحراك الاجتماعي تعود — أساساً — إلى التغيرات التي طرأت على البناء المهني، أي أنها تعود إلى اتساع نطاق مهن الياقة البيضاء والمهن الفنية العليا والمهن اليدوية. ولعل ذلك هو السبب الذي دفع ميلر Miller إلى القول بأنه يتعين على علماء الاجتماع أن يولوا مزيداً من الاهتمام « للحراك الهابط »* downwar mobility، الذي

---

(٩) أنظر على وجه الخصوص D.V. Glass (ed.), Social Mobility in Britain (1924). وتمثل هذه الدراسة الشاملة — والتي استندت أساساً إلى مسح بالعينة أجرى على مستوى قومي — نموذجا لدراسات لاحقة أجريت في دول أخرى. وللتعرف على الدراسات المقارنة التي تناولت بالتحليل نتائج البحوث الحديثة في هذا الموضوع أنظر:

S.M. Lipset and R. Bendix, Social Mobility in Industrial Society (1959) and S.M. Miller, «Comparative Social Mobility» Current Sociology, IX (l, 1960).

(*) لكي نفهم المقصود «بالحراك الهابط» يتعين توضيح المقصود بمصطلح الحراك الاجتماعي بوجه عام. فالحراك الاجتماعي هو انتقال فرد أو جماعة من مستوى إجتماعي إقتصادي معين إلى مستوى آخر. وبهذا المعنى فان دراسة الحراك الإجتماعي تفترض وجود مستويات إجتماعية إقتصادية متدرجة في نظام تسلسلي. وعند دراسة إتجاهات الحراك الاجتماعي يتم التمييز بين شكلين أساسيين هما: الحراك الاجتماعي بين الأجيال Intragenerational Social Mobility والحراك الاجتماعي داخل الجيل الواحد Intergenerational Social Mobility ويمكن التعرف على الشكل الأول من خلال مقارنة بين الوضع الاجتماعي الذي يحتمله الإبن بذلك الذي يحتمله الأب والجد. ويكون محك هذا للتماثل أو للتباين بين الأوضاع الاجتماعية التي يحتلها الأبناء والأجداد، فكلما إزداد التباين، أشار ذلك إلى قدر ملحوظ من الحراك الاجتماعي. وإستنادا إلى المستويات الاجتماعية المتدرجة يمكن قياس إتجاهات الصعود والهبوط في الحراك

الذى يشير إلى التبادل الحقيقى فى الأوضاع المهنية و الاجتماعية ، والذى يمكن أن يكون — بحق — « مؤشراً أفضل يكشف عن مدى سيولة البناء الطبقى فى المجتمع ، خاصة إذا ما قارناه بالحراك الصاعد » (١٠) upward mobility

وهناك سمة أخرى هامة هى ؛ أن الحراك الاجتماعى يتم غالباً بين المستويات الاجتماعية المتلاصقة أو المتقاربة ؛ كأن يحدث — مثلا — من المستويات العليا من الطبقة العاملة إلى المستويات الدنيا من الطبقة الوسطى. والواقع أن الحركة من الطبقة العاملة إلى الطبقة العليا — فى أى مجتمع — تعد حركة محدودة ضيقة النطاق وعلى الأخص فى بريطانيا (١١) . وتبدو هذه السمة واضحة بشكل ملحوظ فى الدراسات التى تتناول الالتحاق بصفوات مهنية معينة ككبار الموظفين ومديرى المشروعات وذوى المهن الفنية العليا ذات التقاليد الراسخة كالطب والمحاماة . ولقد أوضحت دراسة أجريت فى بريطانيا على مديرى الشركات العامة الكبرى أن أكثر من نصف هؤلاء المديرين قد بدأوا حياتهم المهنية متمتعين بمزايا عديدة منها الارتباط بمشروعات ناجحة تابعة لأحد أفراد الأسرة ، كما أوضحت الدراسة أن

= الاجتماعى بين الأجيال . فاذا حقق الجيل اللاحق مستوى إجتماعيا أعلى من الجيل السابق، فان ذلك يشير إلى حراك اجتماعى صاعد بين الأجيال ، وإذا كان المستوى الاجتماعى للجيل السابق أعلى من المستوى الاجتماعى للجيل اللاحق ، فهذا يعنى حراكا اجتماعيا هابطاً بين الأجيال. ويمكن الكشف عن الحراك الاجتماعى داخل الجيل إذا ما عقدت مقارنة بين الأوضاع الاجتماعية العديدة التى شغلها الفرد خلال حياته المهنية . هذا وتخضع دراسة إتجاهات الصعود والهبوط فى هذا الشكل من الحراك للاسس التى تقوم عليها دراسة إتجاهات الصعود والهبوط بالنسبة للحراك الاجتماعى بين الأجيال والتى أشرنا إليها قبل قليل .

(المترجم)

(10) S. M. Miller, op cit. p. 59.

(11) S. M. Miller, op. cit. p. 40.

٤٠٪ كانوا أبناء لآباء لديهم ملكيات زراعية كبيرة أو يشغلون مهنا فنية عليا أو أوضاع أخرى تنتمى إلى نفس هـذا المستوى الاجتماعى (١٢). كذلك كشفت دراسة أخرى أجريت على كبار الموظفين المدنيين أن ٣٠٪ منهم قد أتوا من أسر تنتمى إلى الطبقتين العليا والعليا الوسطى ، بينما أتى ٣٪ فقط من أسر العمال اليدويين شبه المهرة وغير المهرة (١٣). ومع ذلك فلقد أشارت الدراسة الأخيرة إلى أن فرص الإلتحاق بالخدمة المدنية قد اتسعت — إلى حد ما — خلال العقود الثلاث الماضية ، وأن ذلك قد ينطبق أيضاً على مهن فنية عليا عديدة .

ولاشك أن إتساع نطاق الفرص التعليمية يمثل العامل الحاسم الذى دفع إلى زيادة الحراك الاجتماعى . ففى بريطانيا زادت معدلات الحراك الاجتماعى بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لسيادة إعتقاد مـؤداه : أن الإصلاحات التعليمية قد أتاحت فرصاً جديدة واسعة لتحقيق حراك اجتماعى صاعد . والمؤكد أن فرص الحراك الاجتماعى قد ظلت حتى بداية الحرب العالمية الثانية مقلدة نتيجة للقيود التى كانت مفروضة على الإلتحاق بالتعليم الثانوى والعالى (١٤) . وبصدور قانون التعليم فى سنة ١٩٤٤ ظهر لأول مرة نظام عام للتعليم الثانوى ، كما إزدادت فرص أبناء الطبقة العاملة فى الإلتحاق بالمدارس الثانوية الخاصة (١٥) . كذلك إزدادت فرص أبناء الطبقة

---

(12) G. H. Copeman, Leaders of British Industry ; A Study of the Careers of More than a Thousand Public Company Directors (1955).

(13) R.K. Kelsall, Higher Civil Servants in Britian (1955)

(١٤) أنظر البيانات الواردة فى :

L. Hogben (ed.), Political Arithmetic (1938)

(١٥) أشار دافيد جلاس Glass فى مقدمة كتابه الحراك الاجتماعى فى بريطانيا Social Mobility in Britan الى أنه خلال الفترة المنحصرة فيما بين سنتى ١٩٣٠ و ١٩٥١ =

العاملة فى الإلتحاق بالجامعات والحصول على منح لإكمال دراساتهم .
ومع ذلك كله ، فلا تزال بريطانيا بعيدة كل البعد عن تكافؤ الفرص فى مجال التعليم . فإنتشار المدارس الخاصة – التى يطلق عليها إسما مضللا هو المدارس العامة – قد أسهم فى المحافظة على الامتيازات التعليمية والمهنية التى تحصل عليها أسر الطبقة العليا . وعلى الرغم من أن فرص أبناء الطبقة العاملة فى الالتحاق بالمدارس الحكومية قد إزدادت ، إلا أن الطبقة الوسطى قد تمكنت من الإفادة من الفرص التى أتاحتها المدارس الخاصة والجامعات(١٦).
وحتى لو أضفنا إلى نسبة الحراك الاجتماعى الذى يحدث عن طريق التعليم تلك النسبة التى تعبر عن الحراك الاجتماعى الذى يحدث نتيجة لإتساع نطاق مهن الطبقة الوسطى الجديدة (حيث لا تلعب فيها المؤهلات التعليمية الدور الأساسى) ، فإننا لا نستطيع القول – حينئذ – بأن حركة الأفراد داخل التسلسل الاجتماعى قد إتسعت وازدادت زيادة ملحوظة ؛ ذلك لأن الغالبية الغالبة من أفراد المجتمع سوف يظلون منتمين لطبقاتهم الأصلية التى انتموا لها بالميلاد .

ومن الأمور التى تدعو إلى التساؤل ما إذا كان المعدل العالى للحراك الاجتماعى يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً على النسق الطبقى ، بمعنى أن يضعف

حدث فى منطقة هيرتفوردشاير Hertfordshire ان ارتفعت نسبة أطفال العمال اليدويين فى المدارس الخاصة من ١٥ ٪ الى ٤٣ ٪) أنظر أيضاً البيانات الواردة فى :

J.E. Floud, A.H. Halsey and F.M. Martin, Social mobility and Educational Opportunity (1956).

(١٦) انظر .

Appendix Two (B), The Report on Higher Education (Cmnd. 2154)

ولقد ورد فى هذا التقرير أن نسبة طلبة الجامعة الذين ينتمون الى أسر الطبقة العاملة قد ظلت ثابتة (٢٥ ٪) فى الفترة فيما بين سنتى ١٩٢٨ – ١٩٤٧ ، وكذلك سنة ١٩٦١ .

الحواجز بين الطبقات أو يقرب الشقة بينها . ويبدو أن عكس ذلك هو الصحيح ؛ ذلك أن الطبقة العاملة (فى مثل هذا الموقف الذى يتسم بمعدل حراك عال) قد تضم أولئك الذين أخفقوا فى تحقيق صعود اجتماعى برغم الفرص المتاحة لهم ، وأولئك الذين لم يتمكنوا من الاحتفاظ بمستوياتهم الاجتماعية العليا بسبب فشل شخصى . ومن المتوقع أن تتخذ هذه الطبقة — المؤلفة من أفراد عاجزين محبطين — موقفا متميزاً يفرض عليها الدخول فى صراع مع بقية طبقات المجتمع . وباستطاعتنا أن نلمس هذا الموقف فى بريطانيا وغيرها من المجتمعات الصناعية ، وخاصة لدى الأجيال الحديثة .

ولعـل أهم وأخطر جوانب الحراك الاجتماعى تلك الانطباعات والتصورات التى يكونها أفراد المجتمع عنه . فطبقاً لنمط الحراك الاجتماعى ومداه قد يبدو المجتمع أمام أفراده كما لو كان مجتمعاً مفتوحاً مرناً مليئاً بالفرص ، وقد يبدو فى نظر أفراده جامداً أو مغلقاً لا يتيح فرصة التحرك . وإذا ما تناولنا الموقف فى بريطانيا ، لاحظنا أن كل ضروب السلوك والمنظمات القديمة (كالأرستقراطية ، والمدارس العامة ، وإختلاف طريقة الحديث واللهجات . . الخ) قد حدت من تحقيق الحراك ، وكونت تصوراً عاماً عن المجتمع الإنجليزى بوصفه مجتمعاً مقفلا جامداً . والواقع أن أية زيادة طرأت على معدل الحراك الاجتماعى خلال العقدين الماضيين كانت متواضعة وتدريجية ومتقطعة بحيث يستحيل معها أن تظهر نظرة جديدة للمجتمع . وقد تكون الحواجز الطبقية قـد أصبحت أكثر ضعفاً ومرونة وخاصة بالنسبة للمستويات الاجتماعية الدنيا . مما قد يشير إلى اتساع نطاق الفرص — وعلى الأخص فى مجال الإستهلاك — بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان . بيد أن ذلك لا يعنى أن المجتمع قد قطع شوطاً كبيراً فى طريق « اللاطبقية » ، كما لا يعنى أن الفرد قد أصبح لديه فرصاً أعظم فى إختيار أسلوب حياته بغض النظر عن ثروته أو وضعه الاجتماعى الموروث .

وإذا ما قارنا بين القبول العام لأيديولوجية المساواة فى الولايات المتحدة

والمجتمعات الأوربية خلال القرن التاسع عشر لاحظنا إختلافاً ملحوظاً . فأمريكا لم تشهد نظاماً إقطاعياً يحدد المراتب الاجتماعية ولم تعرف أرستقراطية معينة يمكن أن تكون نموذجاً لتسلسل اجتماعي جديد . ولاشك أن حرب الإستقلال الأمريكية قد تركت تأثيراً بعيداً على الثورات الأوربية في نضالها من أجل تقويض الأنظمة القديمة . وعلى النقيض من الدول الأوربية نجد الولايات المتحدة الأمريكية تشهد — في بدايات القرن التاسع عشر — تشتتاً واسعاً في الملكية ؛ فحوالى ٨٠٪ من السكان العاملين (بإستثناء الزنوج) كانوا يملكون وسائل الإنتاج التي يعملون بها . ولقد كانت أمريكا — وقتئذ — مجتمعاً مؤلفاً — أساساً من صغار المزارعين وصغار التجار وأصحاب المشروعات الصغيرة ؛ مما شجع البعض على وصف هذا المجتمع بأنه يعبر عن « ديمقراطية حقيقية في مجال الملكية »(١٧) . ولايعني ذلك أن التفاوت في مجال الثروة لم يكن واضحاً في المجتمع الأمريكي ، بل يعني أن هـذا التفاوت لم يكن حادا بالدرجة التي كان عليها في أوروبا ، وأنه لم يؤدي في أمريكا — بإستثناء الولايات الجنوبية — إلى ظهور تفاوت في المراتب الاجتماعية كذلك الذي لاتزال تعرفه المجتمعات الأوروبية التي تتسم بوجود أرستقراطية قوية . ولقـد اعتقد دى توكفيل De Tocqueville أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل مجتمعاً مثالياً يتجه نحو تحقيق المساواة ؛ مجتمعا « تتجه فيه الثروة إلى الإختفاء ، في الوقت الذي تزداد فيه أعداد الطبقة الوسطى » .

ويتدعم الإحساس بالإنتماء إلى مجتمع قائم على المساواة بوجود إمكانية الحركة السهلة في ظل تسلسل قائم على الثروة لايزال في مراحله الأولية . ولقد كانت أمريكا في نظر الكثيرين « أرض الفرص الحقيقية » ، لأنها

---

(17) C. Wright Mills, White Collar : The American Middle Class (1951).

كانت تمثل بلداً واسعاً غير مكتشف وغير مستغل ، يستطيع فيه المرء — أو هكذا يبدو — أن يحقق نجاحاً اقتصادياً ، وأن يجد لمواهبه مجالا خصباً للتعبير عنها :

ولقد حطمت التغيرات الاقتصادية التى مرت بها أمريكا خلال القرن الماضى معظم الأسس التى إستندت اليها أيديولوجية المساواة . فما لبث مجتمع صغار الملاك والمنتجين المستقلين أن تحول إلى أسطورة بعد إنتهاء الحرب الأهلية . وخلال ثمانيات وتسعينات القرن التاسع عشر — وهى الفترة التى شهدت خلالها أمريكا نمواً صناعياً سريعاً وثورة هائلة فى وسائل الاتصال — شهدت الولايات المتحدة ظهور المنظمات الصناعية والتجارية الضخمة ، مما ساعد بالتالى على تعميق التفاوت فى الثروة . وخلال هذه الفترة أيضاً بدت الإنقسامات الطبقية فى البلدان الأوروبية واضحة قوية بشكل يستحيل تغافله . وفضلا عن ذلك إزداد وعى الطبقة العليا فى أمريكا بوجودها فسعت إلى تكوين أرستقراطيات جديدة ، كما ازدادت مظاهر الطبقة الاجتماعية فى كل وجوه الحياة . ولم يكن ذلك كله ليحدث دون أن تصبح الإرتباطات الأسرية هى العامل الأساسى فى اكتساب كل من الثروة والوضع الاجتماعى . وفى الوقت الذى إزدادت فيه قوة الطبقة العليا ، سعت الطبقة العاملة إلى إكتساب مزيد من القوة من خلال نقاباتها ومنظماتها السياسية . ولقد بذلت الطبقة العاملة فى الفترة المنحصرة فيما بين تسعينات القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين جهوداً جبارة لربط نقاباتها فى إطار حركة اشتراكية واسعة ؛ بيد أن جهودها لم تدم طويلا ولم تحرز نجاحاً يذكر .

، تستطيع الإحصاءات المهنية أن تعكس بوضوح التغيرات الأساسية التى طرأت على النظام الاقتصادى . ففى بدايات القرن التاسع عشر كان ٨٠٪ من السكان البيض العاملين يديرون مشروعات خاصة (منتجين

مستقلين) ، ثم إنخفضت هذه النسبة إلى ٤١./ في سنة ١٨٧٠ ، حتى وصلت في سنة ١٩٤٠ إلى ١٨./ فقط . ولقد عبر س . رايت ميلز عن ذلك بقوله :

« تحولت الولايات المتحدة خلال القرن الماضي من دولة مؤلفة من صغار الرأسماليين إلى دولة مؤلفة من عاملين مأجورين . ومع ذلك ظلت الأيديولوجية التي لاءمت صغار الرأسماليين قائمة » .

وبغض النظر عن القصور الذاتي الذي تتسم به المذاهب الاجتماعية ، فإن هناك أسباباً عديدة لإستمرار هذه الأيديولوجية . وأحد هذه الأسباب أن تركز الملكية لم يصاحبه زيادة في حجم الطبقة العاملة أو إنخفاض في مستوى المعيشة . ففي سنة ١٨٧٠ بلغت نسبة العمال الصناعيين بالنسبة لمجموع السكان العاملين ٢٨./ ، ثم ارتفعت إلى ٣١./ في سنة ١٩٤٠ . أما نسبة المأجورين ككل بالنسبة لمجموع السكان فقد بلغت ٥٣./ في سنة ١٨٧٠ ، ثم ارتفعت إلى ٥٧./ في سنة ١٩٤٠ . ومع ذلك فلقد إزدادت — خلال نفس الفترة — نسبة العاملين الذين يتقاضون مرتبات زيادة ملحوظة (من ٧./ إلى ٢٥./). وبزيادة حجم طبقة الياقة البيضاء الجديدة ظهر نوع جديد من الحراك الاجتماعي يختلف عن ذلك الذي حققه المهاجرون الأول إلى الولايات المتحـــدة .

والملاحظ أن تركز الثروة والدخل في أيدي قلة قليلة من الناس لم يدم طويلا في أمريكا إذا ما قارناها بعدد من البلدان الأوربية . فلقد بذلت جهود مضنية في الولايات المتحدة — شأنها شأن البلدان الصناعية الأخرى — من أجل إعادة توزيع الثروة والدخل عن طريق فرض مزيد من الضرائب التصاعدية والمطالبة بفرض ضرائب حكومية وأخرى على عائد رأس المال . ولاشك أن النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته أمريكا بعد الحرب الأهلية ، فضلا عن إرتفاع مستويات المعيشة ، واتساع نطاق الطبقات الوسطى ،

قد تركت تأثيراً بالغاً على البناء الطبقى . ومع أن ذلك قد حدث فى كثير من البلدان الأوروبية ، إلا أنه كان أكثر وضوحاً فى الولايات المتحدة . فبينما لم تحدث مثل هذه التغيرات فى بريطانيا سوى تعديلات طفيفة على النسق الطبقى الذى لايزال يتصف بالجمود والتأثير على الحياة السياسية ، نجد هذه التغيرات ذاتها تحدث فى أمريكا ردود فعل قوية تمثلت فى تأكيد أيديولوجية المساواة ، كما نجدها تبرز وعيا طبقياً معينا بدا أوضح ما يكون فى سياسة الولايات المتحدة خلال ثلاثينيات هذا القرن .

ولا يمكن تفسير الظروف السالفة الذكر فى ضوء معدل الحراك الاجتماعى العالى الذى شهدته الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة ، كما لا يمكن تفسيره فى ضوء التقدم السريع فى مجال إعادة توزيع الثروة والدخل . ولقد أوضحت دراسات عديدة أن معدل الحراك الاجتماعى فى الولايات المتحدة لايفوق نظيره فى بعض المجتمعات الصناعية الأخرى التى عرفت وعياً طبقياً أشد نضجاً مـــن ذلك الذى شهدته الولايات المتحدة (١٨) . وتستند هذه الدراسات إلى تحليل الحركة الواسعة من المهن اليدوية إلى المهن غير اليدوية . ومع أن الحركة من المستويات اليدوية إلى مستوى الصفوات قد تبدو واسعة فى الولايات المتحدة إذا ماقارناها بالدول الصناعية الأخرى (١٩) ، إلا أن ذلك لم يحدث بشكل ملحوظ فى أية فترة سابقة خلال القرن الحالى . ولقد أوضح وليام ميلر Miller أن الأصول الاجتماعية للناجحين من رجال الأعمال الأمريكيين (خلال العقد الأول من القرن العشرين) لم تكن المستويات الدنيا فى المجتمع ، بل كانت — فى الغالب — الأسر التى تمتلك مشروعات كبيرة والجماعات المهنية الفنية العليا (٢٠) . وبالمثل كشفت دراسة دقيقة عن الطبقات

---

(18) See especially, S.M. Lipset and R. Bendix, Social Mobility in Industrial Society (1959).

(19) S.M. Miller, op. cit. p. 58.

(20) William Miller, «American Historians and the Business Elite's» in William Miller (ed.) Men in Business (new edn, 1962).

الاجتماعية فى مدينة فيلادلفيا عن أن أفراد الأسر العليا القديمة غالبا ما تحتل الوظائف القيادية فى المجال الاقتصادى (٢١) .

هذا وقد خضعت فكرة الحد من تفاوت الدخول لجدل شديد خلال هذا القرن سواء فى بريطانيا أو الولايات المتحدة . ولقد إستند مناصرو الحد من تفاوت الدخول فى الولايات المتحدة إلى الدراسات الإحصائية للدخل القومى التى قام بها سميون كوزنتس (٢٢) Kuznets . غير أن جبرائيل كولكو Kolko أوضح مؤخراً (٢٣) أن الجانب الهام من هذه الدراسات يتناول فقط فئة محدودة من الأثرياء لاتزيد على ٠.٥٪ من المجموع الكلى للسكان ، كما أن هذا الجانب لايتناول التغيرات التى طرأت على دخول فئات أو جماعات أخرى .

وتشير تقديرات كو لكو (والتى إستند فيها إلى الدراسات التى تناولت الدخول الفردية قبل فرض الضرائب عليها والتى أجراها المجلس الصناعى القومى فى الفترة فيما بين سنتى ١٩١٠ و١٩٣٧ ، ومركز بحوث المسح فيما بين ١٩٤١ و ١٩٥٩) إلى أنه فيما بين سنتى ١٩١٠ و ١٩٥٩ كانت مشاركة العُشر الأعلى من الدخول الفردية فى الدخل القومى مشاركة محدودة (حيث كانت فى حدود ٣٠.٪ خلال العقد الماضى) بينما زادت مشاركة العشرين الثانى والثالث زيادة فعلية ، أما مشاركة العشرين الدنييين فقد هبطت هبوطاً ذريعاً (من ٣ر٨.٪ من الدخل القومى إلى ٤.٪ فقط) . ولقد سجل كو لكو ملاحظة — سبـــق أن أبداها تيتمس Titmuss فى دراسة له حول هذا

(21) E. Digby Baltzell, An American Business Aristocracy (new edn. 1962)

(22) See especially his : Shares of Upper Income Groups in Income and Savings (1953).

(23) Gabriel kloko, Wealth and Power in America (1962).

الموضوع – مؤداها ؛ أن التقديرات التى تستند إلى الدخل قبل فرض الضريبة عليه ، لاتدخل فى اعتبارها بعض الدخول الخاصة التى تحصل عليها الطبقة العليا والتى تسهم بالتالى فى تعميـــق التفاوت بين الطبقات الاجتماعية .

وباستطاعتنا أن نذهب بعد ذلك إلى أن هناك عوامل محددة يبدو أنها تلعب الدور الأساسى فى إضعاف الوعى الطبقى . ومن هذه العوامل التصور التقليدى عن المجتمع الأمريكى بوصفه مجتمعاً يتيح فرصا للحراك لاحدود لها ، فضلا عن زيادة الرخاء بوجه عام . بيد أن ذلك لايعنى أن المجتمع الأمريكى يشهد – بالفعل – معدلا عاليا جداً للحراك الاجتماعى أو أن ثمة حركة اجتماعية قوية متجهة نحـــو تحقيق مزيد من المساواة الاقتصادية (٢٤) . وهناك بالإضافة إلى ذلك عوامل أخرى تلعب دوراً بارزاً فى إضعاف تطور حركة الطبقة العاملة التى تقوم على فكرتى المصالح الطبقية والاشتراكية بوصفها بديلا عن النظام الرأسمالى القائم . ومن بين هذه العوامل موقف الزنوج بوجه عام وموجات الهجرة المتعاقبة إلى الولايات المتحدة . ويشكل الزنوج – بالفعل – بروليتاريا أمريكية متميزة ؛ فهم يتقاضون أقل الدخول ، كما يقومون بأحط أنواع الأعمال ؛ فضلا عن أنهم يشكلون جماعات ذات هيبة اجتماعية ضئيلة للغاية . ووجود مثل هذه الجماعة الكبيرة – التى تتصف بالتجانس النسبى والخضوع لإستغلال الطبقات الأخرى – يعنى فى حد ذاته أن كل أمريكى أبيض (حتى ولو كان

---

(٢٤) حول مدى الفقر ونطاقه أنظر :

Gunnar Myrdal, Challenge to Affluencé (1963) chap.

وأنظر أيضا : Michael Harrington, Other America (1962)

ويؤكد المؤلف الأخير حقيقة إنتشار الفقر بين قطاعات معينة من السكان كالمسنين والأقليات العنصرية والعمال ، وأن هذا الفقر لم يحظ حتى الآن بدراسة حقيقية .

من ذوى الدخول الضئيلة جداً) يتمتع بهيبة اجتماعية تفوق — فى نظره — الهيبة الاجتماعية التى يمنحها المجتمع للفرد الزنجى . وفضلا عن ذلك فلقد ساعد تدفق الهجرة إلى الولايات المتحدة على إرتفاع مكانة العامل الأمريكى العادى ، ذلك لأن جماعات المهاجرين تضطر إلى الإلتحاق بأدنى المستويات المهنية ، مما يتيح فرصة التقدم الاجتماعى للأمريكيين البيض الذين تمكنوا من ضمان فرص مهنية حقيقية . والمحقق أن الزنوج أو أية جماعة مهاجرة لاتستطيع أن تشكل بروليتاريا حقيقية قادرة على تحدى النظام القائم فى المجتمع الأمريكى . وعلى الرغم من أن نضال الزنوج المستميت من أجل الحصول على الحقوق الاقتصادية والمدنية والسياسية الكاملة يشبه فى كثير من جوانبه الكفاح الذى عرفته أوروبا خلال فترة مبكرة من أجل الحصول على حق التصويت وإصدار التشريعات العمالية ، إلا أن الزنوج فى نضالهم يكافحون من أجل إحراز قبول المجتمع لهم ثم تقبلهم — بعد ذلك — للقيم السائدة فى هذا المجتمع . ولاشك أن نجاح الزنوج والأقليات العنصرية الأخرى فى نضالها سوف يضعف من أهمية التقسيمات العنصرية فى المجتمع الأمريكى ، وسوف يزيد بالتالى ظهور التفاوت الاجتماعى ويعمق الوعى بالمصالح الطبقية .

ويبدو أن العوامل المعوقة لتطور الحركة العمالية فى أمريكا تمارس أيضاً تأثيرها فى بريطانيا . وأهم هذه العوامل : الارتفاع المستمر فى مستويات المعيشة ، وزيادة التباين فى البناء المهنى ، ووجود نمط من التدرج الاجتماعى يزداد تعقدا يوما بعد يوم ، والانخفاض النسبى فى عدد المهن اليدوية ، واتساع نطاق الفرص التعليمية . والواقع أن هذه العوامل تلعب دوراً هاماً فى كل الدول الرأسمالية الغربية وعلى الأخص فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا ، تلك المجتمعات التى شهدت من قبل إنقسامات وصراعات طبقية أشد عنفاً من تلك التى شهدتها بريطانيا . وبالمثل تلعب هذه العوامل دوراً هاماً فى الدول الاسكندنافية التى حققت قدراً من الرفاهية الاجتماعية

وتكافؤ فرص لم تحققه دول أخرى . والنتيجة الفعلية لذلك كله هى احتواء الصراعات التى يمكن أن تهدد بناء المجتمع ككل ، وإحلال مشكلات المصالح السياسية بمشكلات جديدة تتعلق بالتقدم التكنولوجى والنمو الاقتصادى والتحديث . ولسوف نتناول فى موضع لاحق ما إذا كانت التغيرات التى طرأت على الظروف والاتجاهات الاجتماعية هى التى أسهمت فى تماسك البناء الاجتماعى فى البلدان الغربية أم أنها العامل الأساسى الذى سيسهم فى تقويض هذا البناء ، على أن نعقب ذلك بتحليل للنتائج السياسية الأخرى المترتبة على ذلك .

ولننتقل الآن إلى دراسة تطور الطبقات فى المجتمع السوفييتى بوصفه نموذجاً لمجتمع صناعى جديد . فالرأسمالية الحديثة – طبقا لنظرية ماركس – تمثل « آخر أشكال التناقض الكامن فى عملية الإنتاج » . وفى ذلك كتب ماركس يقول فى مؤلفه **بؤس الفلسفة** The Poverty of Philosophy :

« أن الشرط الحقيقى لتحرير الطبقة العاملة هو إلغاء كل الطبقات ... وسوف تستبدل الطبقة العاملة – خلال مجرى تطورها – المجتمع المدنى القديم برابطة تلغى الطبقات وتنهى عداواتها » .

وعلى الرغم من أن الثورة التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى لم تكن ثورة فى مجتمع صناعى متقدم ، إلا أنها زعمت أنها تحاول إقامة مجتمع سيتولى تقويض دعائم الرأسمالية على نحـــو ما تنبأ ماركس . ولقد زعمت ثورة الاتحاد السوفيتى أيضا أنها تحاول إقامة مجتمع لاطبقى يختفى فيه تسلسل الطبقات ، وتنتهى سيطرة الطبقات على بعضها البعض . ويستند هذا الزعم إلى حقيقة أساسية هى ؛ أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج قد ألغيت . والواقع أن العلماء الاجتماعيين فى الاتحاد السوفييتى لم يبذلوا جهوداً تذكر لتحليل الأسس الاجتماعية والسياسية للمجتمع اللاطبقى ؛ حيث ظلوا لفترة طويلة – وعلى الأخص بعد سنة ١٩٣٠ – منشغلين بإقامة تفرقة دقيقة بين « المجتمع اللاطبقى » classlessness « ومجتمع المساواة » بالمعنى الغربى

egalitarinism. ولقد عدوا الشكل الأخير من المجتمعات « تحريفا من صنع البرجوازية الصغيرة » ؛ لذلك نجد دائرة المعارف السوفيتية – التى صدرت خلال فترة حكم ستالين – تصر بشدة على أن الاشتراكية والمساواة الغربية يختلفان إلى أبعد مدى ولاتربطهما أدنى رابطة (٢٥) . ولقد صاحب الهجوم الأيديولوجى على نزعة « المساواة » الغربية تغير ملحوظ فى سياسة الحكام السوفييت خلال الثلاثينيات ، وعلى الأخص فيما يتعلق بزيادة التفاوت فى الأجور والمرتبات ، وتقديم حوافز مالية للعمال المهرة والعلماء والفنيين والمديرين الصناعيين والمثقفين . ولقد إستمر العمل بهذه السياسة خلال فترة الحرب العالمية الثانية والسنوات التى تلتها . وكنتيجة لذلك زاد تفاوت الدخول فى الاتحاد السوفييتى حتى أصبح مماثلا لما هو قائم فى البلدان الرأسمالية . ففى سنة ١٩٥٣ كان الدخل السنوى للعامل غير الماهر يتراوح فيما بين ٣٫٥٠٠ – ٥٫٠٠٠ روبل ، بينما كان الدخل السنوى لمدير مصنع هام يتروا اح فيما بين ٨٠٫٠٠٠ – ١٢٠٫٠٠٠ روبل . وإذا ما قارنا بين أعلى الدخول وأدناها ، لاحظنا أن الأولى تزيد على الثانية بما يقدر بثلاثين ضعفاً ، وهو فرق يقل قليلا عما هو سائد فى بريطانيا أو الولايات المتحدة. ومع ذلك فإذا ما أخذنا فى الاعتبار تأثير الضرائب ، لاحظنا أن هذا الفرق يزيد فى الاتحاد السوفييتى عنه فى بريطانيا أو الولايات المتحدة ؛ ذلك أن الضريبة على الدخل فى الاتحاد السوفييتى ليست تصاعدية تماماً ، كما أن الضرائب – بوجه عام – تخضع لنظام تنازلى ، طالما أن الجزء الأكبر من الميزانية يأتى عن طريق الضرائب المفروضة على الطعام والمنسوجات والاستهلاك الجماهيرى . وهناك عاملان آخران أسهما فى تعميق التفاوت فى الدخول الأول ؛ إلغاء الضريبة التصاعدية على الإرث فى سنة ١٩٤٣ ، والثانى

---

(٢٥) ومن الجانب الآخر نجد إشتراكى إنجليزى يقول : « إن عدم وجود مساواة يعنى عدم وجود إشتراكية » . أنظر :

Roy Jenkins, « Equality » in New Fabian Essays (1962).

الإمتيازات الممنوحة للمستويات الاجتماعية العليا فى مجالى التعليم والإسكان ، وفى التردد على محلات بيع خاصة ، وإقتناء سيارات وسلع أخرى نادرة ، فضلا عن الجوائز والمنح التى يحصل عليها أفراد هذه المستويات الاجتماعية .

ومن الممكن تفسير سياسة تعميق التفاوت فى الدخول فى ضوء متطلبات التصنيع السريع خلال الثلاثينيات ، وفى ضوء الإحتياجات التى فرضتها الحرب وما ترتب عليها من حركة تشييد واسعة النطاق . ومع أن هذا التفسير لايفسر كل الظروف التى مر بها الاتحاد السوفييتى ، إلا أن باستطاعتنا القول إنه بإستكمال مرحلة التصنيع السريع فى الاتحاد السوفييتى ضعفت الرغبة فى تحقيق مزيد من المساواة . ولقد أيدت ذلك دراسة حديثة (٢٦) أجريت حول هذا الموضوع ، حيث أوضحت أنه منذ سنة ١٩٥٦ والسياسة السوفيتية تؤكد رفع الحد الأدنى للأجور ، وأن برنامج المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى قد أقر أنه خلال العشرين عاماً القادمة « فإن التفاوت بين الدخول العليا والدخول الدنيا سيصل إلى أقل حد ممكن »(٢٧). وتحاول الدراسة بعد ذلك — مستندة إلى الإحصاءات السوفيتية التى توافرت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة — البرهنة على أن التفاوت فى الأجور قد تلاشى بشكل ملحوظ إبتداء من سنة ١٩٥٦ . فبينما كان معدل أجر المهندس الفنى يعادل ضعفين ونصف معدل أجر العامل اليدوى " الثلاثينيات : لم يكن هذا المعدل يزيد فى سنة ١٩٦٠ بأكثر من ٥٠٪ . وتتوصل الدراسة بعد ذلك إلى نتيجة هامة مؤداها ، أن التفاوت فى معدلات الأجور قد خفت حدته وضاق نطاقه منذ سنة ١٩٥٦ ، وأن ثمة زيادة ملحوظة قد طرأت على الحد الأدنى للأجور فى الوقت الذى ضعفت فيه أهمية نظام الأجر بالقطعة » (٢٨) .

---

(26) Murray Yanowitch, « The Soviet Income Revolution », Slavic Review, XX III (4), December, 1963.

(27) op. cit p. 684.

(28) ibid, p. 692.

ولقد ذهب البعض إلى أنه برغم مظاهر التفاوت الاجتماعى التى عرفها الاتحاد السوفييتى خلال بعض فترات تاريخية الحديث ، إلا أن ذلك لايعنى أنه (أى الاتحاد السوفييتى) قد شهد نمو طبقة جديدة . ولقد حاول كاتب فرنسى متعاطف مع المجتمع السوفييتى صياغة هذه القضية على النحو التالى : « قد يتوهم البعض — إستناداً إلى التفاوت الشديد فى مجال الأجور — أن الاتحاد السوفييتى لم يقض على الطبقات ... إن ما يبدو لى واضحاً هو أن الطبقات — على نحو ما توجد فى البلدان الغربية — ليست موجودة فى الاتحاد السوفيتى ؛ فالسيطرة التى تمارسها طبقة معينة (والتى تستند فيها إلى ملكية الثروة ، وفرض الحواجز ، والمعارضة المنظمة) لم تعد قائمة فى الاتحاد السوفييتى . ولعل إنتشار التعليم وتشجيع السلطات للعناصر التى لم تستطع أن تأخذ مكانها الصحيح فى مجتمع منجز ، لمن العلامات المشجعة على أن الاتحاد السوفييتى يتجه بحق نحو إقامة « مجتمع لا طبقى » ... وعلى من يحاول أن يناقش قضية وجود أو عدم وجود طبقات فى الاتحاد السوفييتى أن يكون واعياً كل الوعى بأن الطبقات العليا فى هذا المجتمع مفتوحة لأفراد الطبقات الدنيا ، وأن الإمتيازات التى تتمتع بها الطبقات العليا ليست إمتيازات دائمة أو مستقرة أو جامدة (٢٩) .

ويحاول بعض الباحثين البرهنة على الإختفاء التدريجى للطبقات الاجتماعية فى الاتحاد السوفييتى بتأكيد حقيقة إرتفاع معدل الحراك الاجتماعى وإختفاء الحواجز التى كانت تعوق تحقيق هذا الحراك . بيد أن وجهة النظر هذه عرضة لانتقادات عديدة . فليست هناك دراسة شاملة تناولت الحراك الاجتماعى فى الاتحاد السوفييتى بشكل يسمح بالتعرف على معدلاته ومقارنته بالمعدلات السائدة فى مجتمعات أخرى (٣٠) . ومع أن الاتحاد السوفييتى قد

---

(29) Michel Gordey, Visa to Moscow (English trans. 1962).

(٣٠) ومن المصادر النادرة للبيانات دراسة جامعة هارفارد عن المهاجرين السوفييت أنظر : =

شهد حراكاً اجتماعياً ملحوظاً خلال نصف القرن الماضى ، إلا أن تفسير ذلك لا يعود إلى الملامح المميزة للبناء الاجتماعى للاتحاد السوفييتى بقدر ما يعود إلى سياسة التصنيع التى إنتهجها . فلقد خلق التطور الصناعى أوضاعاً اجتماعية عليا تولى أمور الإشراف والتوجيه والرقابة . وآية ذلك أنه بينما تضاعف مجموع عدد السكان العاملين فى الفترة فيما بين سنتى ١٩٢٦ و ١٩٣٧ ، تضاعف عدد المثقفين أربع مرات خلال نفس الفترة . (ويشمل المثقفون هنا الموظفين ، وذوى المهن الفنية العليا والعلمية ، والمديرين ، والكتابيين) وفضلا عن ذلك ، زادت نسبة العاملين فى بعض المهن زيادة لافته ، فخلال الفترة السابقة الذكر تضاعف عدد المهندسين ثمان مرات كما تضاعف عدد العلميين ست مرات تقريباً (٣١) .

هذا ولاتزال أعداد العاملين فى مهن الياقة البيضاء فى تزايد مستمر ، وإن كان معدل هذه الزيادة فى الاتحاد السوفييتى — شأنه شأن المجتمعات الصناعية الأخرى — يميل إلى الهبوط بإقتراب المجتمع من مرحلة النضج الصناعى (وذلك إذا ما استثنينا — فى الوقت الحالى — النتائج الممكنة التى ستحدثها الآلية) وسعيه (أى المجتمع) إلى ربط معدل الحراك ربطاً مباشراً بالسياسات الاجتماعية المخططة التى تهدف إلى تشجيع حركة الأفراد بين المستويات الاجتماعية المختلفه . وخلال السنوات الأخيرة من حكم ستالين

A. Inkeles and R.A. Bauer, The Soviet Citizen : Daily Life in a Totalilarian Society (1959).

ومع أن هذه الدراسة لاتعد عينة ممثلة ، إلا أنها تشير إلى أن معدل الحركة من المهن اليدوية إلى المهن غير اليدوية ليس عالياً جدا فى الاتحاد السوفييتى إذا ما قورن ببعض المجتمعات الغربية ، وإن كان معدل الحركة من المهن اليدوية إلى مستوى « الصفوة » يعد عاليا بصفة خاصة فى الاتحاد السوفييتى (للتعرف على هذه المقارنات) أنظر :

S. M. Miller, op. cit

(31) See S.M. Schwartz, Labour in the Soviet Union (1952).

بوادر تشير إلى أن الحراك الاجتماعى يخضع لقيود عديدة فى الوقت الذى إزدادت وتأكدت الإمتيازات التى كانت تحصل عليها المستويات الاجتماعية العليا . ومن الخطوات التى إتخذت فى هذا المجال (فى سنة ١٩٤٠) فرض مصروفات على التعليم العالى وعلى السنوات الثلاث الأخيرة من التعليم الثانوى . ولقد أسهم ذلك فى ظهور ميل لإختيار أفراد المستويات العليا من بين خريجى الجامعات . وفضلا عن ذلك تدعمت مكانة المستويات العليا فى الأوضاع القيادية بظهور قوانين التوريث الجديـــدة وتقوية الروابط الأسرية .

وبرغم ذلك فقد ظلت المستويات العليا من المجتمع السوفييتى مفتوحة نسبياً للموهوبين والنابهين من أفراد المستويات الاجتماعية الدنيا ، بل ولقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة محاولات عديدة للحد من القيود المفروضة على الحراك وعلى الأخص فى مجال التعليم . ولقد حظيت هذه المحاولات بتأييد الحركة العامة المتجهة نحو الحد من الإمتيازات وخلق مزيد من المساواة الاقتصادية . وخلال الفترة التى شهد فيها الاتحاد السوفييتى إتجاها نحو تعميق التفاوت الاجتماعى ، ظهرت عوامل أخرى عديدة أسهمت فى تحقيق مساواة إجتماعية على نطاق واسع . ولم يحدث أن عرف الاتحاد السوفييتى ما يسمى « بطبقة رجال الأعيان » ، ذلك لأن المكانة الاجتماعية قد أصبحت تستند إلى المهنة إستناداً مباشراً (أى إسهام محدد يقدمه الشخص للمجتمع بغض النظر عن القيمة النسبية المخلوعة على هذا الإسهام) ، وهذا فى حد ذاته كفيل بتضييق نطاق الآثار الاجتماعية المترتبة على الفروق الاقتصادية بين الأفراد . ومن واقع خبرة المجتمعات الغربية ، يبدو واضحاً أن هناك إحساسا قوياً بالفروق الاجتماعية المستندة إلى الملكية والإرث ، وأن مثل هذه

(32) See Alex Inkeles, « Social Stratification and Mobility in the Soviet Union», American Sociological Review, August, 1920.

الفروق تحدث نتائج أكثر سلبية من تلك التى تحدثها الفروق فى الدخول التى يحصل عليها الأفرد نتيجة للأعمال المباشرة التى يؤدونها . وفضلا عن ذلك فهناك عامل هام يخفف من حدة الإنقسامات التى يحدثها تفاوت الدخول فى الاتحاد السوفييتى هو ، أنـــه إذا كان بعض العمال المهرة يحصلون — بالفعل — على دخول عالية ، إلا أن بعضاً آخر منهم يستطيعون تحسين أوضاعهم الاجتماعية عن طريق النشاط الذى يقومون به فى الحزب . يضاف إلى كل ما سبق أن الفروق الاجتماعية والثقافية العميقة بين اليدوين وغير اليدويين ليست واضحة فى الاتحاد السوفييتى وضوحها فى المجتمعات الغربية(٣٣).

والواقع أن الحقائق التى تناولناها لا تمثل فى نظر عدد من العلماء الاجتماع أهم جوانب البناء الطبقى فى المجتمع السوفييتى ، ذلك أنه مع التسليم بأن العلاقات الاجتماعية « اللاطبقية » تسود مستويات معينة فى المجتمع ، إلا أن النمط السوفييتى من المجتمعات يعرف صفوة حاكمة تشبه إلى حد كبير تلك التى تعرفها المجتمعات الغربية ، فضلا عن إحتكار الصفوة الأولى للقوة وعدم خضوعها لأى ضرب من ضروب القهر . ولقـــد ذهب ميلوفان دجيلاس Djilas فى مؤلفه **الطبقة الجديدة** The New Class إلى أن أعضاء

---

(٣٣) حرصت البحوث السوسيولوجية التى أجريت فى البلدان الغربيةعلى الفصل بين العمال اليدويين وغير اليدويين فيما يتعلق بنشاطات وقت الفراغ . وللتعرف على ذلك فى فرنسا أنظر على وجه الخصوص :

P.H. Chombart de Lauwe, L' Agglomeration Parisienne (1952)

وفى انجلترا :

T.B. Bottomore, « Social Stratification in Voluntary Oraganisations, » in D. V. Glass (ed). Social Mobility in Britain (1954)

ولقد أوضحت دراسات عديدة أمريكية إبتداء من دراسة روبرت وهيلن ليند Lynds عن الميدلتون Middletown حتى البحوث الحديثة التى تناولت الهيئات الطوعية — وجود هذه الظاهرة فى المجتمع الأمريكى. غير أن هذا الفصل فى طريقه الى الزوال نتيجة لإرتفاع مستويات المعيشة . ومع ذلك فليست هناك شواهد عديدة تشير إلى وجود تغير عنيف فى هذا المجال .

الحزب الشيوعى فى هذه المجتمعات يشكلون طبقة حاكمة جديدة وأن هذه الطبقة – بتعبير دجيلاس – « تتألف من الذين يحصلون على إمتيازات خاصة ومخصصات مالية بفضل الإحتكار الإدارى الذى يمارسونه (٣٤) » . كذلك نجد أوسوفسكى Ossowski – فى مؤلفه الذى أشرنا إليه فى موضع سابق – يؤكد أن التغيرات التى تطرأ على البناء الطبقى فى العالم الحديث – وعلى الأخص فى المجتمع السوفييتى – إنما هى وليدة قرارات تتخذها السلطات السياسية ، قرارات تحمل فى مضمونها كل معانى القهر والقوة (٣٥) وإذن فالطبقات لم تعد تظهر تلقائيا من خلال النشاطات الاقتصادية التى يقوم بها الأفراد ، بل من خلال صفوة سياسية تفرض على المجتمع نمطاً من التدرج مستندة إلى تسلسل بيروقراطى جامد .

ويعد ريمون آرون Aron من أظهر الذين عبروا عن وجهة النظر هذه تعبيراً شاملا ، وذلك فى مقالين شهيرين نشراً فى سنة ١٩٥٠ (٣٦) ، وفى مؤلف حديث نسبياً بعنوان صراع الطبقات (٣٧) La Lutte de classes . ويؤكد آرون أعضاء الجماعة الحاكمة فى المجتمع السوفييتى لديهم :

« . . . قوة مطلقة تفوق تلك التى لدى الحكام السياسيين فى المجتمعات الرأسمالية الغربية ، ذلك لأن القوتين السياسية والاقتصادية مركزتان فى يد الجماعة الحاكمة فى الاتحاد السوفييتى ، ولأن قادة النقابات وكبار الموظفين

(34) op. cit. p. 39.

(35) S. Ossawski, Class Stucture in the Social Consciousness, pp. 184, 186.

(36) Raymond Aron, «Social Structure and the Ruling Class,» British Journal of Sociology, I (1) March, 1950, and I (2) June, 1950.

(37) Raymond Aron, La Lutte de classes (Paris, 1964). See especially Chapters IX and X.

والجنرالات والمديرين ينتمون جميعاً إلى حزب واحد ، ويشكلون معاً جزءاً من تنظيم مسيطر إلى أبعد حدود السيطرة . ومثل هذه الصفوة المتحدة تملك قوة مطلقة لاحدود لها (٣٨) .

أما العنصر الآخر الذى تستند إليه الطبقة الحاكمة السوفيتية فى ممارسة قوتها فهو ، الاحتكار الأيديولوجى الذى تمارسه من خلال مراقبتها للتفسيرات المختلفة للعقيدة السائدة المتمثلة فى الماركسية ، تلك التفسيرات التى تشكل تفكير الناس وآرائهم ، وتزودهم بالتبريرات المختلفة لسياسة الطبقة الحاكمة. ولقد حاول آرون المقابلة بين هذه الصفوة المتحدة فى الاتحاد السوفييتى من ناحية ، والصفوة المنقسمة أو الصفوات المتعـــددة فى البلدان الرأسمالية الديموقراطية من ناحية أخرى ، ثم سعى بعد ذلك إلى تفسير الفروق بينهما فى ضوء فكرة وجود أو عدم وجود طبقات وجماعات مصالح مستقلة فى المجتمع :

ويتفق العلماء الذين يشاركون آرون الرأى على أن المجتمع السوفييتى يشهد فصلا عميقاً بين الصفوة الحاكمة وبقية السكان . فهل هم على حق فى زعمهم بأن ذلك يمثل علامة بارزة على وجود نسق طبقى جديد ؟ أم أن ذلك لايعدو أن يكون أحد ملامح حركة متجهة نحو تحقيق مجتمع لاطبقى حقيقى؟ أما المدافعون عن النظام السوفييتى فقد حاولوا تصوير الفترة الستالينية — التى ظهرت فيها إمتيازات المستويات الاجتماعية العليا ، والديكتاتورية السياسية ، وممارسة الحكم عن طريق العنف — على أنها خطىء تاريخى نتج عما يطلق عليه الآن « بعبادة الشخصية » . بيد أن ذلك ليس فى حد ذاته تفسيراً للموقف ، ذلك أن « عبادة الشخصية » بحاجة هى الأخرى إلى تفسير ، لأن اختفاءها — بوفاة ستالين — ناقض كل التوقعات التى رسمها الماركسيون للمجتمع اللاطبقى . وأعتقد أن أى تفسير لهذا الموقف يجب أن يأخذ فى

(38) Article op cit, British Journal of Sociology, I (2) p. 131.

إعتباره الظروف الاجتماعية الملائمة لظهور القادة الملهمين على نحو ما أوضحه ماكس فيبر . ونستطيع فى حالة الاتحاد السوفييتى أن نشير إلى بعض الظروف منها ، انفصال الثورة المفاجىء عن الماضى ، والضغوط والمتطلبات التى فرضها الإنتظام والإمتثال اللذان كان بدورهما من أهم مقومات التصنيع السريع الذى تأخذ به دولة متخلفة اقتصادياً . وقد نحاول البحث عن الظروف العامة التى لاءمت ظهور صفوة متحدة كما فعل آرون عندما ذهب إلى أن المجتمع اللاطبقى (أى المجتمع الذى تكون فيه كل المشروعات الاقتصادية مملوكة ملكية عامة وتخضع لإدارة جماعية) يؤدى بالضرورة إلى تركز القوة فى أيدى الزعماء السياسيين والمديرين الصناعيين ، وكما فعل أوسوفسكى حينما أوضح أن القوة السياسية قــد أصبحت بالغة الأهمية فى كل البلدان الصناعية وعلى الأخص فى البلدان ذات النمط السوفييتى التى تتمكن فيها الصفوة السياسية من تشكيل وتغيير نسق التدرج الاجتماعى دون أن تتأثر هى نفسها بهذا التغيير .

والواقع أن الأفكار السابقة تتعارض مع تصور ماركس للعلاقة بين كل الملكية والطبقات الاجتماعية والقوة السياسية ، كما تناقض تحليله لكيفية تطور الطبقات فى المجتمعات الحديثة . ولقد أدى اتساع نطاق النشاطات الحكومية فى مجالى التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية ، ونمو أحجام الأحزاب السياسية وتعاظم قوتها ، وزيادة التأثير الذى تمارسه أساليب الاتصال الحديثة ، أدى ذلك كله إلى وجود تفرقة أساسية فى المجتمع بين الصفوة الحاكمة من ناحية (التى تضم الزعماء السياسيين والقادة العسكريين وكبار الموظفين ومديرى المشروعات الإقتصادية الهامة) وجماهير السكان من ناحية أخرى . والواقع أن هــذه التفرقة ليست قاطعة فى الاتحاد السوفييتى ، ذلك لأن القادة السياسيين ينتمون إلى حزب ثورى النشأة ، قام على أسس تنظيمية دقيقة ، وتبنى أيديولوجية شاملة . ومع ذلك فغالباً ما يكتنف هذه التفرقة بعض الغموض ، لأن المعتقدات التى تؤمن بها

« الصفوة » الحاكمة لا تعترف بوجود هذه التفرقة ، فضلا عن أنها ترفض بحثها أو دراستها .

ولقد ظل هذا الوضع قائماً حتى فترة حديثة نسبياً . ومن العلامات المشجعة فى الوقت الحاضر أن الحيـــاة قد بدأت تدب فيما يطلق عليه « بالماركسية الأرثوذكسية » . ولم يعد الأمر مقصوراً على إعادة النظر فى أفكار ماركس بروح نقدية خالصة ، بل تعدى ذلك حتى وصل إلى حد تحليل البناء الاجتماعى فى المجتمعات السوفيتية تحليلا واقعياً موضوعياً . وأحد النتائج المترتبة على ذلك أن مشكلات تركز القوة قـــد أصبحت تخضع لمناقشة مفتوحة بعيدة عن الأهواء الذاتية ، كما بذلت محاولات عديدة لربط الملكية العامة والتخطيط المركزى بإنشاء مراكز محلية مستقلة تتولى صنع القرارات كما هو الحال فى منظمات الإدارة الذاتية للعمال فى يوغوسلافيا . وينظر كثير من الاشتراكيين (سواء كانو ماركسيين أو غير ماركسيين) إلى التجربة اليوغوسلافية بوصفها خطوة واحدة على طريق تحقيق مجتمع لاطبقى تدريجى ، فيه تختفى الديكتاتورية السياسية والامتثال الفكرى . وفضلا عن ذلك فالتجربة اليوغوسلافية تكشف، بجلاء عن أن ثمة روحاً تسامحية قد بدأت تسود دولة الكتلة الشرقية .

ولعلنا قـــد لاحظنا أن المجتمعات الرأسمالية تختلف فيما بينها إختلافاً ملحوظاً خاصة فيما يتعلق بأبنيتها الطبقية . لذلك يتعين علينا عند عقد أية مقارنة بين المجتمع السوفييتى والمجتمع الرأسمالى أن نسلم بوجود تباين ملحوظ بين هذين النمطين من المجتمعات . فثمة فروق جوهرية بينهما تتعلق بطبيعة الحراك الاجتماعى ومداه ؛ ومبلغ التفاوت الاقتصادى ، وموقف الطبقة العاملة ، ودرجة إتحاد الصفوة . ومثل هذه الفروق تميل إلى إتخاذ شكل متصل أكثر مما تميـــل إلى إتخاذ شكل قطبين متقابلين متعارضين . وتزداد هـــذه الحقيقة رسوخا — والتى غالباً ما يرفضها

الأيديولوجيون المتطرفون فى كل من المجتمعين – بتأكد الملامح المشتركة فى المجتمعات السوفيتية الطابع والمجتمعات الرأسمالية ، تلك الملامح التى نجمت على التأثيرات المختلفة التى خضعت لها كل المجتمعات الحديثة بوجه عام وأهمها : التقدم السريع فى مجال التصنيع ، ونمو حجم التنظيمات خاصة تلك تمارس نشاطات اقتصادية ، والدور المتزايد الذى تقوم بـــه الحكومات فى تشكيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن التصنيع يؤدى فى بعض الأحيان إلى إيجاد مزيد من المساواة فى المجتمع . ويذهب هؤلاء العلماء – فى تدعيمهم لوجه نظرهم هذه – إلى أن النمو الصناعى يضعف من الحواجز المفروضة على المراتب الاجتماعية ، ويخلق فرصاً جديدة لتحقيق الحراك الاجتماعى ؛ ويوسع نطاق التعليم على نحو يضمن مواجهة الاحتياجات العلمية والتكنولوجية الجديدة . وكنتيجة لذلك تخف حدة التناقض أو التفاوت بين المستويات الدنيا فى المجتمع . وفضلا على ذلك فلقد خلقت الصناعة الحديثة ظروفاً ملائمة لانتشار أفكار المساواة على نحو ما أشار إليه بوجليه Bougle فى مؤلف بعنوان أفكار المساواة (٣٩) Les idées ègalitaires ، علاوة على أنها (أى الصناعة الحديثة) عاونت على ظهور جماعات كبيرة معقدة (كالعمال الصناعيين) قادرة على تزعم حركات سياسية من شأنها تدعيم وانتشار الأفكار الديموقراطية .

وتبدو العلاقة بين التصنيع والتدرج الاجتماعى أوضح ما تكون فى البلدان النامية المعاصرة . ففى بعض منها يكاد يصل الفرق بين حدى الغنى والفقر أضعاف ما هو قائم فى البلدان الصناعية الرأسمالية ؛ فضلا عن أن

---

(39) C. Bouglé, Les idees égarlitaires : Etude Sociologique (Paris, 1825).

الطبقات الغنية التقليدية فى البلدان النامية قد شكلت عقبة فى طريق التنمية الاقتصادية نتيجة لمقاومتها للتغير والحراك ، وسعيها لاستغلال النصيب الأكبر من الدخل القومى الذى تحصل عليه فى الاستهلاك الظاهر ونفورها من الاستثمار المنتج . وحينما تتمكن بعض هذه البلدان من تنفيذ برامج تصنيع ناجحة ، فإن ذلك يكون عادة على حساب ثروات وإمتيازات الطبقة العليا ، عن طريق فرض ضرائب عالية عليها ، وإتاحة الفرص أمام الموهوبين من أفراد المستويات الاجتماعية الدنيا للالتحاق بمهن الصفوة . ومن الطبيعى أن يحدث عكس ذلك فى مجتمع كالهند يسيطر عليه شكل من التدرج الاجتماعى يتصف بقدر كبير من الجمود ، فلقد قاوم البناء الطبقى فى هذا المجتمع أية تغيرات جذرية ، مما أضعف من إمكانية تحقيق برامج تصنيع ناجحة ، بـل وعرض مشروعات النمو الاقتصادى لخطر محيق .

ومن الخطأ البالغ الزعم بأن التصنيع يؤدى بالضرورة إلى خلق مجتمع المساواة . فالشواهد التى أشرنا إليها فى مواضع سابقة تشير إلى أن المجتمعات الغربية الرأسمالية لم تعرف خلال العقود القليلة الماضية سوى تغير طفيف فى مجال التفاوت الاقتصادى ، بينما إتسع نطاق هذا التفاوت فى الاتحاد السوفييتى فى الفترة المنحصرة فيما بين الثلاثينيات والخمسينيات كنتيجة لسياسة الحوافز التى كانت ضرورية لتحقيق تصنيع سريع . وفضلا عن ذلك فإن العوامل الأخرى التى لعبت دورها فى هذا المجال — والتى أشرنا إليها من قبل — قد أسهمت بطبيعة الحال فى تعميق التفاوت الاجتماعى ، وإيجاد حد فاصل بين الصفوة والجماهير . ولقد لعبت سياسة الترشيد التى تقوم عليها التنظيمات المعاصرة الكبيرة الحجم دوراً بارزاً فى تدعيم هذا التفاوت ، لأنها خلقت جماعة صغيرة من المديرين تستند فى قراراتها إلى مستشارين متخصصين . وكنتيجة لذلك تجد هذه الجماعة تمارس من بعيد رقابة شاملة على أعداد كبيرة مـن العمال . ونستطيع أن نلمس هذه

الخصائص فى تنظيمات كبيرة مـــن نوع آخر كالأحزاب السياسية . ومن العوامل الأخرى البارزة فى هذا المجال إتساع نطاق الحكم المركزى وتزايد قوته ، بحيث أصبحت عملية صنع القرار مركزة فى يـــد عدد قليل من الأفراد ، فى الوقت الذى تقلصت فيه قوة الهيئات الطوعية المستقلة والمجالس المحلية المنتخبة .

ولايعود الإختلاف الأساسى بين البلدان ذات النمط السوفييتى والبلدان الرأسمالية الغربية إلى مظاهر التدرج الاجتماعى فى كل منها بقدر ما يعود إلى طابع الصفوات والآثار السياسية المترتبة عليها . ولقد سبق أن أوضحنا كيف أن مدى الدخول يكاد يكون متماثلا فى كلا النوعين من المجتمعات ، وأن الفروق الشاسعة بين الدخول تؤدى بالضرورة – فى أى مجتمع – إلى فروق بين الجماعات المختلفة فيما يتعلق بأساليب حياتها وفرصها وهيبتها الاجتماعية . ومن الأمور المقرورة أن البلدان ذات النمط السوفييتى قد شهدت فى بداية الخمسينيات تفاوتا متزايداً فى الدخول ، فى الوقت الذى خفت فيه حدة هذا التفاوت فى المجتمعات الرأسمالية . ومع أن هذين الاتجاهين قد إنعكسا فى الوقت الحاضر ، إلا أن مـــن الصعب التنبؤ بالنتائج التى ستترتب على ذلك . وبرغم ذلك فيبدو أن هناك تناقضاً أساسياً بين هذين النمطين من المجتمعات . ففى النمط السوفييتى يلاحظ أن التفاوت الاقتصادى لايتوقف – إلى حد كبير – على الفروق فى مقـــدار الثروة التى يمتلكها الأفراد ، بينما يتوقف التفاوت الاقتصادى فى النمط الرأسمالى – إلى حد كبير – على مصادر دخل عديدة ، تسهم فى تعميق الشعور بالوضع الطبقى . ويرتبط هذا الجانب بحقيقة مؤداها ، أن الفروق بين الجماعات الاجتماعية أقل وضوحاً وتأكيداً فى المجتمعات ذات النمط السوفييتى . ومع أن تفاوت الدخول يؤدى إلى ظهور نوع من العزلة بين الجماعات ، إلا أنه من المحتمل جداً أن تكون المخالطة الاجتماعية بين ذوى المهن والدخول المختلفة أكثر يسراً فى البلدان ذات النمط السوفييتى منها فى المجتمعات

الرأسمالية . غير أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن الاتحاد السوفييتى يشهد فارقاً هاماً بين المدينة والريف ، بين العمال الحضريين والفلاحين . ولا نعرف على وجه اليقين إلى أى مــدى نجح الاتحاد السوفييتى فى تخطى الهوة بين المدينة والريف ، ذلك لأن الدراسات التى تناولت هذا الموضوع لا تزال نادرة للغاية . ومع ذلك فلقد أشارت دراسات أجريت على بلدان إشتراكية أخرى كيوغوسلافيا وبولندا إلى أن هذه الهوة ما زالت قائمة وأن مداها يبدو واضحاً فى مشكلات التثقيف التى يواجهها الفلاحون عندما يلتحقون بالأعمال الصناعية التى تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية .

وعلينا بعد ذلك أن نكون بالغى الحذر عنــد تفسيرنا للتناقض بين الصفوة الحاكمة المتحدة فى البلدان ذات النمط السوفييتى والصفوات المتعددة فى المجتمعات الرأسمالية الغربية ، إذ أن الوعى الكامل بأبعاد هذا التناقض يمكننا من تفادى وجهة نظر خاطئة مؤداها ، أن أحــد هذين النمطين من المجتمعات يقوم على حزب حاكم واحد ، بينما لا يعرف الآخر جماعة حاكمة على الإطلاق . والواقع أن البلدان ذات النمط السوفييتى تميل – بشكل أو بآخر – إلى الاقتراب من النموذج المثالى للصفوة المتحدة ، تلك الصفوة التى تكبح جماح أية معارضة (سياسية كانت أو فكرية) وتعزلها عن القوى الاجتماعية الأخرى . وبرغم ذلك فلقد شهدت هذه المجتمعات صراعات بالغة الحدة بين جماعات مصالح مختلفة ، كما زادت – خلال السنوات الأخيرة – فرص هذه الجماعات فى التعبير عن انتقاداتها والتأثير على السياسة العامة .

وإذا ما تناولنا المجتمعات الرأسمالية ، لاحظنا أن إنقسام الصفوة الواضح إلى جماعات مصالح متعارضة على مستوى معين لم يمنع من وجود مصالح ومطامح مشتركة على مستوى آخر تؤدى – بدورها – إلى خلق تجانس وتطابق فى النظرة إلى القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسة الاجتماعية .

وتتألف الصفوات فى هذه المجتمعات – عادة – من أفراد ينتمون إلى طبقة عليا لها مصالحها الاقتصادية والثقافية المحددة . وحتى إذا كانت الرابطة بين الطبقة العليا والصفوة ليست قوية جداً ، فإن الأخيرة تظل – بفضل صلاتها وعلاقاتها المتعددة بمن يملكون مقاليد القوة فى المجالات المختلفة – متماسكة فيما بينها برغم ما قد يبدو بينها من صراعات فى بعض الأحيان . ونستطيع أن نجد معالجة شاملة لهذه النقطة فى مؤلف س. رايت ميلز **صفوة القوة** The Power Elite ، الذى ذهب فيه إلى أن المجتمع الحديث – بما يقوم عليه من تركز سلطة وإضعاف للهيئات المحلية والطوعية – قد تحول إلى مجتمع جماهيرى ، يحل تدريجياً محل الشكل القديم للمجتمع الصناعى الذى كان يؤكد التقسيمات الطبقية (٤٠) .

ولا يعود الفرق الأساسى بين البلدان ذات النمط السوفييتى والبلدان الرأسمالية الغربية إلى تجانس أو تباين الصفوة الحاكمة بقدر ما يعود إلى تشكل تنظيمات معارضة للصفوة القائمة . وعندما حاول الماركسيون التقليديون تفسير هذا الاختلاف ، ذهبوا إلى أن البلدان ذات النمط السوفييتى لاتعرف طبقات مستغلة وأخرى مستغلة كما لاتعرف صراعات طبقية ، وبالتالى فإن هذه البلدان لاتشهد صراعاً سياسياً . أما البلدان الرأسمالية الغربية فتتميز بوجود طبقات لديها مصالح متضاربة تؤدى إلى حدوث صراعات سياسية أساسية . والنقطة الأخيرة (المتعلقة بالبلدان الرأسمالية) مقبولة بوجه عام برغم التحفظات التى أشرنا إليها فى موضع سابق (٤١) . أما النقطة الأولى (المتعلقة بالبلدان ذات النمط السوفييتى)

---

(40) C. Wright Mills, The Power Elite, p. 304.

« . . . لقد قطعنا شوطا طويلا فى طريق المجتمع الجماهيرى . وعند نهاية الطريق سنواجه بخطر تركز السلطات كما هو الحال فى ألمانيا النازية وروسيا الشيوعية » .

(41) See above, pp. 21–3, 26–8.

فلا تستطيع الصمود أمام النقد الجاد . ففى عدد من البلدان ذات النمط السوفييتى – وعلى الأخص الاتحاد السوفييتى – نشأت من وقت لآخر صراعات اجتماعية حادة وصلت إلى حـــد ثورات واسعة النطاق ، كما هو الحال فى مقاومة الفلاحين السوفييت لسياسة « الجماعية » التى تبنتها الحكومة إبتداء من سنة ١٩٣٠ ، وهبة الشعب المجرى فى سنة ١٩٥٦ . وإذا لم تكن هذه الصراعات قد أدت إلى ظهور معارضة عامة قوية ، فإن ذلك كان نتيجة لسياسة الكبح التى مارستها الصفوة الحاكمة . ولا يمكن أن يكون عدم وجود معارضة منظمة دليلا على أن المجتمع قد استبدل الصراع بتعاون ، لأن ذلك وإن كان قد حدث ، فإنما جاء نتيجة مباشرة للعنف الذى مارسه الحكام السياسيون . ولقد كان ماركس على حق حينما ذهب – إستناداً إلى قضاياه الأساسية – إلى أنه بإلغاء الطبقات فإن المصدر الأساسى للصراع السياسى فى المجتمع سيختفى بالضرورة ، وأنه لن تكون هناك – حينئذ – حاجة لوجود دولة تمارس القهر على الأفراد . ونستطيع أن نجد هذا المعنى أيضاً فى عبارة سان سيمون التى إقتبسها ماركس مراراً وهى أن « إدارة الأشياء ستحل محل حكم الناس » . ولا يمكن أن يكون ذلك هو ما حدث بالفعل فى البلدان ذات النمط السوفييتى ، ذلك لأن الدولة – كجهاز متسلط – قد وسعت من نطاق اختصاصاتها ومسئولياتها بشكل لم يسبق له مثيل (٤٢) . وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفييتى والبلدان الشرقية الأوربية الأخرى قد حـــدت من الحكم المستند إلى القوة والعنف منذ وفاة ستالين ، إلا أن حكومات هذه البلدان لاتزال تمارس قهراً وكبحا أشد مما تمارسه حكومات البلدان الرأسمالية . ولقد سمحت هذه الحكومات – مؤخراً – بنشر بعض الانتقادات العامة ، خاصة تلك التى

---

(٤٢) باستثناء يوغوسلافيا التى ظلت – إلى حـــد كبير – خارج نطاق تأثير الاتحاد السوفييتى .

لاتمس النظام السياسى فى جوهره ، كما حصل الأفراد على حرية أكبر فى التفكير والتصور . ومن حسن الحظ أن الواقعية الاشتراكية – كما تعبر عنها العقيدة الرسمية للدولة – فى الفن والموسيقى والأدب قد أخذت طريقها إلى الإختفاء . ومع ذلك كله فلا تزال حرية الأفراد مقيدة مع عدم وجود أية إمكانية لظهور معارضة عامة لقضايا السياسة الاجتماعية . يضاف إلى ذلك أن الدولة لاتزال تمارس دورها المتسلط فى بعض الجوانب كما هو الحال فى فرض عقوبة الإعدام على الجرائم الاقتصادية المختلفة (٤٣) .

ونستطيع من خلال هذه المناقشة أن نتوصل إلى نتيجتين أساسيتين ، الأولى هى أن مدى الصراع والقهر الذى تمارسه الحكومات فى المجتمعات ذات النمط السوفييتى يشير إلى أن الطبقات والتناقض الطبقى لايزالا قائمين ، أو أنهما إتخذا أشكالا جديدة لم تكن موجودة من قبل ، وأن هناك مصادر أخرى هامة للصراع الاجتماعى غير تلك المتعلقة بالمصالح الطبقية . وعلى الرغم من أن هذه الحكومات ترفض التعبير عن هذه الصراعات ، إلا أن العنف يمثل الملاذ الأخير الذى تلجأ إليه أجهزة الحكم . أما النتيجة الثانية فهى ، أنه إذا كان المصدر الأساسى للصراع السياسى والأيديولوجى فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة يتمثل فى التعارض القائم بين الطبقات ،

---

(٤٣) ومن المعروف أن ماركس قد عارض بشدة فكرة الدولة بوصفها جهاز الممارسة القهر ، كما عبر عن وجهة نظره فيما يتعلق بموضوع عقوبة الإعدام . ففى أحد فقرات مقال له كتب يقول : « إن الوسيلة الأساسية التى تملكها أية حكومة – فى أى مجتمع – للدفاع عن نفسها تتمثل فى « المشنقة » ؛ فهى التعبير الكامل عن قسوة الحكومة ؟ . . . أليس هناك بديل عن هذا النظام الذى يفرز الجرائم ويمجد « المشانق » أنظر :

« Capital Punishment, » New York Daily Tribune, February 18, 1853.

وإذا كان هذا الصراع يسهم فى إيجاد ظروف ملائمة لممارسة الديموقراطية (أى حق المعارضة والنقد ، وحق إقامة هيئات وروابط مستقلة عن الدولة) ، إذا كان ذلك صحيحاً ، فإن علينا أن نعيد النظر فيما إذا كان إلغاء الطبقات - أو حتى الحد من التفاوت بينها - لا يمهد الطريق لنمو مجتمع جماهيرى ، مجتمع تكون فيه قوة الصفوة السياسية غير مقيدة بالقدر الذى يسمح بخلق مجتمع قائم على المساواة والديموقراطية .

حسن يوسف الدويشي

الفصل الرابع

الطبقة الاجتماعية والسياسة والثقافة

حققت حركة المساواة التي ظهرت إلى الوجود في أندية الاشتراكيين ، والنقابات ، والمشروعات التعاونية ، والمجتمعات اليوتوبية تطوراً واضحاً خلال القرن التاسع عشر بعد نمو الرأسمالية . واتخذت هذه الحركة خلال الزمن أشكالا متعددة — كالصراع حول حقوق المرأة وضد التميز العنصري ، والجهود الحديثة من أجل تخطي الفجوة بين الأمم الغنية والفقيرة — لكن القوة الدافعة لها ظلت هي معارضة تسلسل الطبقات الاجتماعية . فلقد اعتبر النسق الطبقي في المجتمعات الرأسمالية المصدر الحقيقي للتفاوت ، الذي تنشأ عنه المعوقات الرئيسية أمام إنجاز الفرد واستمتاعه ، والصراعات داخل الأمم وبينها ، والسيطرة السياسية للأقليات صاحبة الإمتياز .

ولقد اكتسب تحليل ماركس للمجتمع الرأسمالي في هذه الحركة — بصورة مباشرة أو غير مباشرة — نفوذاً كبيراً ، من خلال الارتباطات التي أقامها بين الطبقات الاجتماعية والنظم السياسية . فالطبقة العليا في المجتمع كما ذهب ماركس — التي تضم أصحاب الوسائل الأساسية للإنتاج — هي بالضرورة الطبقة الحاكمة ، بمعنى أنها تسيطر أيضاً على أجهزة السيادة السياسية — كالتشريع ، والمحاكم ، والإدارة ، والقوة العسكرية ؛ وهيئات النشاط الفكري . أما الطبقات الأخرى في المجتمع التي تعاني من صور الخضوع المختلفة لهذه السيطرة ، فهي منبع المعارضة السياسية ، والمذاهب الاجتماعية الجديدة ، وهي أخيراً مصدر الطبقة الحاكمة الجديدة . ومع ذلك ، فإن المجتمعات الرأسمالية الحديثة فقط هي التي يوجد فيها موقف يسمح بإختزال الطبقات المتصارعة إلى جماعتين متميزتين بوضوح إحداهما

هى الطبقة العاملة التى ساندت مبدأ المساواة — لأنها لاتنطوى بداخلها على تقسيمات إجتماعية هامة — وإنشغلت فى صراع سياسى من أجل الوصول إلى مجتمع لاطبقى .

وصادفت نظرية ماركس قبولا من زاويتين : فهى تقدم صياغة واضحة ملهمة لمطامح الطبقة العاملة ، وهى فى الوقت ذاته تفسر تطور أشكال المجتمع والحكومة ، وبخاصة نشأة حركة العمال ذاتها . ونحن لانعدم فى الوقت الحاضر حكومات تمثل تماما أدوات حكم الطبقة العليا ، مثلما هو الأمر فى المجتمعات المتخلفة إقتصاديا حيثما يسيطر ملاك الأرض على الفلاحين غير المتعلمين ، الذين يفتقرون إلى التنظيم ، ويستشعرون الإحباط . وحيثما أجرى ماركس دراساته ، كان الطابع الطبقى للحكومات واضحاً فى الأقطار الأوروبية التى اتجهت نحو التصنيع . ولقد كان أصحاب الثروة فى هذه المجتمعات ، خلال فترة طويلة من القرن التاسع عشر ، هم وحدهم الذين يتمتعون بالحقوق السياسية الكاملة ، ولم يكن من المبالغة اطلاقا تصور الحكومة بوصفها « لجنة تدير الشئون العامة للبورجوازية ككل » ، ولم يصبح حق الانتخاب العام مقرراً بصفة نهائية فى كثير من الأقطار الأوروبية ، إلا إبتداء من العقدين الأولين من القرن العشرين .

وطالما أن الديمقراطية السياسية هى تطور حديث تماما ، فمن العسير توجيه اللوم إلى ماركس لأنه فشل فى دراسة كل ما تنطوى عليه من نتائج بالنسبة للعلاقة بين القوة الاقتصادية والسياسية ، فهو على الأقل لم يغفل أهمية حق الانتخاب العام . و فى مقال له عام ١٨٥٢ ناقش فيه البرنامج السياسى للجماعات التى تزعمت حركة الاصلاح من بين الطبقة العاملة كتب يقــول :

« إن إجراء الانتخاب العام فى إنجلترا ، يعد فى الحقيقة ، مظهراً إشتراكياً يفوق أى شئ آخر أطلق عليه هذا الاسم (أى الاشتراكية)

فى القارة كلها ، والنتيجة الضرورية لذلك هى السيادة السياسية للطبقة العاملة »(١) .

حقيقة أن ماركس فى مناسبة أخرى أشار بإستخفاف إلى أولئك الذين يعطون لأنفسهم الحق « فى إصدار قرار خلال ثلاث أو ست سنوات بجدد أعضاء الطبقة الحاكمة الذين سوف يسيئون لتمثيل الشعب فى البرلمان»(٢)، لكنه أضاف مباشرة : « ومن ناحية أخرى ، لايوجد شئ دخيل على روح حكومة الشعب أكثر من إلغاء حق الانتخاب العام عن طريق تولية المناصب بالاستناد إلى التسلسل » . والواقع أن المواقف التى دعت إلى ظهور هذه التقديرات المتباينة مختلفة أشد الاختلاف ، ففى الحالة الأولى كان ماركس يحدد الظروف التى ستجعل حركة العمال البالغة التنظيم قادرة على إختيار ممثليها الذين تثق فيهم ، بينما كان فى الحالة الأخرى يصور التعارض بين حكومة الطبقة العاملة الحقيقية — حكومة الشعب — وظرف سابق كانت فيه الطبقة العاملة قادرة فقط على التصويت لصالح حزب آخر من الأحزاب البورجوازية .

ولقد أصبح وجود أحزاب كبرى للطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية الديمقراطية أمراً مألوفاً ، وهذا واحد من الظروف الأساسية (الظرف الآخر هو النظام السياسى فى المجتمعات السوفيتية) التى أثارت مشكلات جديدة تتصل بالعلاقة بين الطبقة والسياسة . فهل يمكن ، إذن ، فى نظام سياسى من هذا النوع إعتبار أصحاب الملكية طبقة حاكمة دائماً ؟ وهل لاتزال الطبقة

---

(1) Karl Marx, «the Chartists,» New York Daily Tribune August 25, 1852.

وبلاحظ أن هذه المقالة حذفت من الطبعة الأولى عام ١٩٥٤ من المختارات الرسمية لكتابات ماركس وإنجلز الصادرة بالإنجليزية ، لكنها نشرت فى الطبعة الجديدة ١٩٦٢ .

(2) The Givil War in France, (1871).

العاملة قوة راديكالية ثورية تسعى إلى تحقيق مجتمع المساواة ؟ وهل العلاقات بين الطبقات فى المجال السياسى لاتزال كما كانت عليه فى مجتمعات القرن التاسع عشر بما تتميز به من حقوق سياسية محدودة ؟ وهل ظهرت تقسيمات سياسية جديدة إلى جانب تلك التى توجد بين الطبقات ، أو حلت محلها ، أو أن الصراعات السياسية فقدت أهميتها وحيويتها التى اكتسبتها خلال الفترة التى شهدت نشأة حركة العمال وتطورها ؟ إن هذه التساؤلات تتصدر المناقشات المعاصرة التى تدور حول تغير البناء الطبقى للمجتمعات الصناعية .

ولقد أصبح من المألوف – مثلا – التعليق على التعقيد البالغ للحكومة فى المجتمعات الحديثة ، وعلى التأثير الذى تمارسه جماعات المصلحة العديدة التى يطلب إليها إبداء الرأى عند وضع السياسة ، ثم القول بعد ذلك بأن القوة حينما تتوزع بين جماعات مختلفة لاتتفق مصالحها دائما ، فإن فكرة « الطبقة الحاكمة » تفقد كل ما تنطوى عليه من معنى . ولكن إذا توزعت القوة بالفعل توزعاً هائلا ، فكيف نستطيع تفسير الحقيقة التى مؤداها : أن أصحاب الملكية – الطبقة العليا بمفهوم ماركس – لايزالون يسيطرون بصورة ملحوظة على الحكومة والإدارة ، وأوضاع الصفوة الأخرى ، أو أن هناك إعادة توزيع محدود جداً للثروة والدخل ، على الرغم من الجهود المضنية التى تبذلها حركة العمال من أجل ذلك ؟ أليس من المنطقى أن نخلص من الشواهد التى قدمها الفصل الأخير إلى أنه برغم الديمقراطية السياسية ، وبالرغم أيضاً من الصراع المحدود فى المصالح الذى يظهر بين جماعات الصفوة فى مجالات مختلفة ، فإن الطبقة العليا فى المجتمعات الرأسمالية لاتزال جماعة اجتماعية متميزة ومحافظة على كيانها إلى حد كبير ، ولاتزال أيضاً تشمل أوضاع القوة الحيوية ؟ قد تكون قوتها أقل تأثيراً ، وهى تمارسها بالضرورة بصورة أقل تطرفاً مما كان عليه الأمر فى الفترات السابقة ، ذلك لأنها واجهت معارضة منظمة وخضعت للاختبار عند التصويت ، ولأن طبقات أخرى إستطاعت أن ترتفع إلى أوضاع الصفوة ،

لكن القوة التى إحتفظت بها ـ أى الطبقة العليا ـ ساعدتها فى الدفاع بنجاح عن أكثر مصالحها الاقتصادية أهمية .

وهناك صعوبات أخرى تتصل بمفهوم الطبقة الحاكمة ، لكننى تناولتها بالدراسة فى موضع آخر(٣) ، ومن ثم فليست هناك ضرورة لتناولها مرة أخرى فى هذا الصدد . وعلى أية حال ، فإنالتغيرات التى حدثت فى ظروف الطبقة العاملة ، وبخاصة فيما يتعلق بدورها السياسى ،هى التى حظيت بأكبر قسط من إهتمام المتخصصين فى البناء الطبقى خلال فترة ما بعدالحرب . فلقد ذهب البعض إلى أن « الطبقة العاملة الجديدة » حققت تقدماً اقتصاديا ، كما أنها تتطلع إلى مستوى معيشة الطبقة الوسطى(٤) ، وهذا بدوره جعلها أقل وعيا بوضعها الطبقى ، وأقل راديكالية فى السياسة . فإلى أى مدى تحققت هذه الاستنتاجات السياسية ؟ يمكن النظر إلى الوعى الطبقى بالمعنى الواسع ، على أنه إحدى صور « الوعى بالنوع » الذى يوجد لدى معظم الجماعات الاجتماعية الدائمة ، مثال ذلك الوعى بالإنتماء إلى أمة معينة . وبهذا المعنى ، يصبح ظهور الوعى الطبقى ، وتزايد استخدام مصطلح « الطبقة » فى وصف الوضع الذى يشغله الفرد فى المجتمع ، هو فى حذاته علامة على أن جماعات اجتماعية جديدة قد ظهرت إلى حيز الوجود(٥) . لكن استخدام ماركس للوعى الطبقى ، الذى كان له أثرهالعميق فى النظريات السوسيولوجية والمذاهب السياسية على حد سواء ، يعنى شيئاً أكثر من ذلك ، وهو التكون

(3) See, Elites and Society, Chapter 11.

(4) See above, pp. 28-30.

(٥) أنظر معالجة بالغة القيمة فى :

Asa Briggs, the Language of «Class» in Nineteenth Century England in Asa Briggs and John Saville (eds), Essays in Labour History (1960).

التدريجى لإيديولوجيات متميزة ، وتنظيمات سياسية هدفها حماية مصالح طبقة معينة فى الصراع العام بين الطبقات(٦) .

وقد عرض ماركس لنمو الوعى الطبقى لدى الطبقة العاملة كما لو أنه يكشف عن هذه الخصائص بدرجة إستثنائية ، فهو يعبر عن نفسه فى الأيديولوجيات والحركات السياسية ، التى أكدت بقوة المصالح الاقتصادية بين الرأسماليين والعمال ، وطالبت بتغييرات اجتماعية أساسية حتى ينتهى ذلك النظام المجتمعى القائم على الطبقات . وهكذا تصبح الطبقة العاملة عنصرا ثوريا فى المجتمع طالما أن هدفها الواعى هو تدمير النسق الطبقى ككل . ولقد كتب ماركس ، بحماس الشباب ، فى تصويره لنظريته عن الطبقات الحديثة ، التى وجهت كل تفكيره الناضج بعد ذلك ، يقول :

« يجب أن تتكون طبقة لها قنواتها الأساسية ، طبقة فى المجتمع المدنى ، وليست طبقة للمجتمع المدنى ، طبقة تقضى على كافة الطبقات الأخرى ، هى قطاع من المجتمع له طابعه العام ، لأنه يعانى من مشكلات مشتركة ، وهى لاتطالب بإصلاح خاص ، لأن الخطأ الذى ارتكب فى حقها ليس خطأ خاصا ، ولكنه خطأ عام ، يجب أن يتكون قطاع من المجتمع لايطالب بأية مكانة تقليدية ، وإنما يطالب فقط بمكانة إنسانية ... وهو أخيرا قطاع لايستطيع أن يحرر نفسه دون أن يتحرر من قطاعات المجتمع الأخرى ومن ثم دون أن يعمل على تحرير كل هذه القطاعات ، التى يمكن وصفها بالمجاز بأنها فقدت الإنسانية كلية ، إنه يستطيع فقط أن يسترد مكانته حينما يسترجع الإنسانية بصفة عامة . وهذا الانهيار للمجتمع كطبقة خاصة إنما

---

(٦) لاحظ ماركس فى : The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte فيما يتعلق بالفلاحين ما يلى : « طالما أنه لاتوجد سوى روابط محلية بين الفلاحين ذوى الملكيات الزراعية الصغيرة ، ولا تؤدى طبيعة مصالحهم إلى وجود جماعة محلية ، أو روابط قومية ، ويوجد تنظيم سياسى بينهم ، فانهم لايكونون طبقة » .

يعنى البروليتاريا » (٧) .

ولقد بدا هـــذا التصور للطبقة العاملة بوصفها حاملة لواء الحركة الثورية لتأسيس مجتمع لاطبقى ، لكثير من علماء الاجتماع تصوراً يثير العديد من التساؤلات فى ضوء البحوث الحديثة : فالأمر لا يتصل بإنكار انتشار الوعى الطبقى بمعناه الواسع ، أو الارتباط بين عضوية الطبقة والإنتماء السياسى ، إذ كشفت المسوح الاجتماعية بوضوح أن أغلب الناس يألفون البناء الطبقى لمجتمعهم ، وهم يدركون موقعهم الخاص من هذا البناء . كذلك اتضح أن عضوية الطبقة لاتزال هى المؤثر القوى الوحيد فى الإتجاهات الاجتماعية والسياسية للشخص ، وأن الأحزاب السياسية الرئيسية فى معظم الأقطار تمثل المصالح الطبقية فى المحل الأول . أما الشىء الذى جعلته الدراسات الحديثة موضع تساؤل فهو النظرة القائلة بأن الطبقة العاملة فى الأقطار المفتوحة صناعيا ، تكافح من أجل إحداث تحول ثورى فى المجتمع ، بدلا من الإصلاحات التدريجية التى تدخل على البناء الاجتماعى القائم أو أن هناك تناقضا شاملا وتعارضا بين مذاهب الأحزاب السياسية وأهدافها ، تلك الأحزاب التى تحصل على التدعيم الأساسى لها من الطبقات المختلفة . والطبقة العاملة فى مفهوم ماركس ثورية بمعنيين : **الأول** أنها تستهدف إحداث أكثر التغيرات شمولا وحيوية فى النظم الاجتماعية التى عرفت خلال تاريخ الإنسان ، والثانى أنها ستحقق هدفها من خلال الصراع مع البورجوازية ، ذلك الصراع الذى سيصل إلى مستوى الكفاح العنيف حول القوة . وتتلاءم الطبقة العاملة الناشئة فى منتصف القرن التاسع عشر تماماً مع هذا الإطار ، وهى التى حققت وجودها إلى حد ما عن طريق تجارب الثورة الفرنسية ، أما الطبقة العاملة الجديدة التى ظهرت فى منتصف القرن العشرين ، فهو يزعم بأنها لاتقوى على التوافق .

---

(7) Karl Marx, «Critique of Hegel's philososhy of Right, in Deutsch Franzosische Zahshducher (1844).

وأكدت نتائج دراسات العمال الصناعيين ، التى أجريت خلال العقد الماضى ، بصفة عامة أن هناك تدهوراً فى توحدهم بالغايات الجماعية ، وكذلك فى مدى حماسهم للتحرك كطبقة من أجل إقامة نظام اجتماعى جديد. وقد لاحظ زفيج F. Zweig فى دراسته عن العمال فى أربعة مشروعات حديثة أنه « عند الحديث عن الطبقات ، يبدو أن الشخص يتحدث أساساً عن نفسه ، حول الجانب الشخصى من المشكلة ، لا عن الموقف الاجتماعى أو البناء الاجتماعى (٨) . بل إنه ذهب إلى حد القول بأنه على الرغم من أن ثلثى العمال الذين تم إستبارهم ، قد صنفوا أنفسهم ضمن الطبقة العاملة ، فإن هذا الاعتراف بوضعهم الطبقى لم يصاحبه أى إحساس قوى بالولاء الطبقى . وقد توصلت دراسة أخرى عن العمال الفرنسيين (٩) إلى نتائج قريبة الشبه جداً من ذلك ، حيث فرق الباحثون بين ثلاثة نماذج لإستجابة عمال المصانع بالنسبة لوضعهم فى الاقتصاد والمجتمع : ١ — المراوغة (أى محاولة الهروب من العمل الصناعى ، إما بالإرتقاء إلى وضع أعلى فى المنشأة ، أو بالبحث عن عمل مستقل) ٢ — الإستسلام (القبول الاضطرارى للعمل الصناعى كمصير محتوم) ٣ — التمرد (معارضة ومقاومة التنظيم الرأسمالى للصناعة) . ويعد النموذج الثانى ، من بين هذه النماذج الثلاثة أكثرها شيوعاً ، بينما الثالث أقلها ، مع أن ٩٪ من عمال هذه الفئة الأخيرة ، الذين يعتقدون أنهم يستطيعون تحسين وضعهم عن طريق العمل الجماعى ، لا يؤمنون على الإطلاق بأن هناك مجتمعاً فى المستقبل سيكون قادراً على تقييد حالة الخضوع التى يعيشها العامل فى المصنع . ولخص الباحثون نتائجهم بقولهم إنه على الرغم من أن العمال الذين أجريت عليهم الدراسة لا يزال لديهم وعى جماعى (إذ أنهم يعتبرون أنفسهم عمالا متميزين تماما عن الجماعات الأخرى)

---

(8) F. Zweig The Worker in an Affluent Society (1961) p. 134.

(9) A. Andrieux, J. Lignon‘ L’Ouvrior J‹aujourd,hui (1960).

إلا أنهم يفتقرون إلى أية أهداف جماعية . فالعامل فى وقتنا الحاضر « شخص إنعزل عن تقاليد الطبقة العاملة ، وليست لدية مبادىء عامة ، ولانظرة عالمية ، يمكن أن توجه حياته » (١٠) . ولقد لاحظوا أن هذه النتيجة تتفق تماماً مع النتائج التى خلصت إليها دراسات ألمانية أجرها بوبيتز Popitz ، وبيدناريك Bednarik وآخرون . فقد أوضح بوبيتز وزملاؤه فى دراستهم عن عمال صناعة الصلب بمدينة روهر (١١) ، أن هناك وعيا قويا بالطبقة العاملة ، يرجع إلى التفرقة القائمة بين العمال اليدويين ، وأولئك الذين يتولون مهمة تخطيط ، وترشيد ، وتوجيه العمل . أما الذين لايزالون يفكرون فى إطار وجهة النظر الماركسية عن انتصار الطبقة العاملة ، وتحقيق المجتمع اللاطبقى ، فهم يمثلون أقلية ضئيلة . واختتم بيدناريك ، بالمثل ، مقاله عن « العامل الشاب فى وقتنا الحاضر » بقوله : « لم يعد المجتمع مثالا للطبقة العاملة ، وأن العامل يميل « إلى الانغلاق أكثر فأكثر داخل نطاق حياته الخاصة » (١٢) .

على أن معظم هذه الأفكار عرضت عرضاً متكاملا فى تحليل جولد ثورب Goldthorpe ولكوود Lockwood لفكرة (التبرجز) (١٣) ، حيث ذهبا إلى أن المجتمعات الغربية للصناعية قد شهدت تطابقاً بين الطبقة الوسطى الجديدة والطبقة العاملة الجديدة ، مما خلق بدوره نظرة متميزة للمجتمع عملت

---

(10) Op. cit, p. 189.

(11) H. Popits, H P. Bahrdt, E.A. Jures, H. Kesting, Das Gesellschaftsbid des Arbeiters (1957).

(12) K. Bednarik, Der Junge Ardeiter Von heute–ein never Typ (1953) pp. 138–141.

(13) John H. Golpthorpe, David Lockwood, ‹‹ Affluence and the British Class Structure, » Sociological Review‘ XI (2) July, 1963, see above, pp. 29–30.

على إفتراقهما عن النزعة الفردية الراديكالية لدى الطبقات الوسطى القديمة، والنزعة الجماعية الكلية عند الطبقة العامة القديمة . ولقد صادفت النزعة الجماعية قبولا من هذا المنظور الاجتماعى الجديد بوصفها وسيلة (وينطبق ذلك أيضاً على انتشار حركة النقابات بين موظفى الياقة البيضاء) ولم تكن غاية على الاطلاق (وذلك ماينطبق على ضعف الولاء الطبقى بين العمال) . وقد استخدم جولد ثورب ولكوود مصطلحى « النزعة الجماعية الوسيلية » و « التمركز حول الأسرة » لوصف مركب المعتقدات والاتجاهات التى ينطوى عليها هــذا التصور للمجتمع . ويشير المصطلح الثانى إلى الظاهرة التى وصفها كتاب آخرون بأنها « الانغلاق داخل الحياة الخاصة » والتى تظهر فى إهتمام العامل أساسا بمستوى معيشة أسرته ، وفرص التقدم المتاحة أمامه ، وتعليم أبنائه ، وفرص التحاقهم بمهن عليا .

أما الخاصية الثانية للطبقة العاملة كقوة ثورية ، وهى إندماجها فى صراع طبقى عنيف ؛ فمن الممكن مناقشتها بإيجاز . لوحظ فى معظم البلاد المتقدمة صناعياً أن عنف الصراع الطبقى قد خف إلى حد كبير خلال العقود القليلة الماضية ، وأن الأحزاب العمالية التى لا تزال تعتبر القوة وسيلة تحقيق أهدافها ، محدودة العدد جداً ؛ ولاتنطوى على أهمية كبيرة . ولقد تغيرت الظروف فى نهاية القرن التاسع عشر نتيجة لعوامل عديدة ، يمكن أن نميز من بينها تطور الديمقراطية السياسية ؛ وزيادة فاعلية قوة الحكومات الحديثة ، بعد التطورات الهائلة فى التكنولوجيا العسكرية ، والإدارة والاتصال ، والتغير الذى طرأ على طبيعة أهداف الطبقة العاملة ، فضلا عن العلاقات بين الطبقات . ولسوف يكون من الخطأ أن نستبعد تماما دور العنف فى الصراعات السياسية القائمة فى المجتمعات الصناعية الغربية ، إذ أن الصراعات الطبقية العنيفة لم تقع فقط حتى وقت حديث يؤرخ بعام ١٩٣٠ ، وإنما أردت نماذج أخرى للصراع الاجتماعى — مثل الصراع بين الزنوج والبيض فى الولايات المتحدة — إلى ظهور

العنف خلال العقد الماضى . ومع ذلك ، فمن الملاحظ فى وقتنا الحاضر أن المجتمعات التى اتجهت نحو التصنيع هى التى شهدت صراعات عنيفة بين الطبقات .

ولقد كانت التغيرات فى العلاقات بين الطبقات فى المجتمعات الرأسمالية مصاحبة لتلك التغيرات التى طرأت على طابع الطبقات الاجتماعية الرئيسية ، بحيث نجد نوعاً من التأثير المتبادل بينهما . وبقدر مااشتد الحراك الاجتماعى ، وإزداد عدد الطبقات الوسطى ، بقدر ماتنطمس صورة المجتمع بوصفه ينقسم إلى طبقتين متصارعتين ، بواسطة صورة أخرى يظهر فيها المجتمع على أنه يمثل تسلسلا متغيراً لا متناهيا لأوضاع المكانة ، بحيث تتداخل مع بعضها ، ويستطيع الأفراد والجماعات التحرك داخلها على نحو أيسر من الماضى بكثير . يضاف إلى ذلك أن الصراعات الاقتصادية اليومية بين العمال وأصحاب الأعمال قد خضعت لمزيد من التنظيم بواسطة الدولة ، وذلك بعد إنشاء مؤسسات إجتماعية تتولى مهام المفاوضة ، والتحكيم ، والأستشارة المتبادلة . ولعل هذا الموقف الذى دفع رالف دارندورف Ralf Dahrendorf إلى أن يكتب فى مؤلفه : الطبقة والصراع الطبقى فى المجتمع الصناعى Class and Class Conflict in Industrial Society عن « مجتمعات ما بعد الرأسمالية » التى تكتسب فيها الصراعات الصناعية طابعا نظامياً ، ومن ثم تنعزل عن مجال السياسة ، وبرغم ماينطوى عليه ذلك من مبالغة طالما أن الصراعات السياسية تدور إلى حد كبير حول المصالح الطبقية ، وهذه حقيقة مسلم بها على نطاق واسع ، إلا أن القضية السابقة تعد صادقة إلى حد ما بالقدر الذى تشير معه إلى تخفيف العداوة بين الطبقات ، وظهور مسائل سياسية تبتعد إلى حد ما عن الاعتبارات الخاصة بالمصالح الطبقية . ولا شك أن هناك أساساً مشتركا بين الأحزاب السياسية الرئيسية فى المجتمعات الصناعية الغربية ، فتطور العلم والتكنولوجيا والنمو الحضرى ، وارتفاع مستويات المعيشة ، والتجمع الحضرى والجريمة

تعتبر جميعاً مسائل يتعين معالجتها سياسياً من منظور واحد فى كافة المجتمعات الصناعية .

وفسر بعض علماء الاجتماع التغيرات الاجتماعية التى أدت إلى ظهور الطبقة العاملة الجديدة ، والمناخ السياسى الذى ضعفت فيه حدة المواجهة بين الطبقات ، بوصفها مرحلة أساسية تذوب فيها الطبقة العاملة فى المجتمع ككل ، وهى بداية « لنهاية الإيديولوجية » ، بالمعنى المحدد لتدهور المذاهب الاشتراكية التى تقدم نقداً راديكاليا للمجتمع القائم وتأمل فى ظهور شكل بديل له . غير أن هذا التفسير يتخطى حدود الوقائع التى كشفت عنها البحوث السوسيولوجية . فهو يستند — مثلا — إلى مقارنة ضمنية بين الوضع الراهن للوعى الطبقى لدى الطبقة العاملة ، وبين حالته فى عصر سابق غير معروف أو محدود تماما ، عصر التضحية البطولية والكفاح . وعلى العكس من ذلك ، يجب أن نلاحظ أنه خلال العقود القليلة الماضية ، وهى الفترة الحقيقة التى يفترض أن تكسب فيها الطبقة العاملة وجهة نظر الطبقة الوسطى ، حظيت الأحزاب الاشتراكية فى أوروبا بتدعيم واضح ، أو على الأقل إزداد هذا التدعيم نسبياً . وقد يثار إعتراض على ذلك مؤداه ، أن هذا التدعيم جاء نتيجة الاستبعاد المستمر للأفكار الأشتراكية المتميزة عن برامج هذه الأحزاب . لكن ذلك أيضاً مشكوك فيه فلقد تغيرت لغة الاشتراكية خلال القرن الماضى ، على نحو يستوجب الدراسة الدقيقة ، غير أن أهداف الحركة العمالية — الجماعية والمساواة الاجتماعية — لم يحدث لها أن أغفلت أو حتى خضعت لمعارضة حادة .

إن صورة يأس الطبقة العاملة ، وضعف حماسها للأهداف الجماعية ، التى قدمتها الدراسات المشار إليها قبل قليل ، يجب النظر إليها على أنها صورة تعبر عن لحظة زمنية معينة ، لا على أنها قصة فيلم مستمر . وحتى حينما نعتبرها صورة وقتية ، فإنها لاتعرض كل خصائص الموقف الشامل عرضاً متكافئاً ، ولقد ذهب « سيرج ماليه » Serge Mallet فى دراسته « للطبقة العاملة

الجديدة » التى أشرنا إليها من قبل (١٤) ، إلا أنه بما أن العامل كمنتج لايزال فى موقف الخضوع والطاعة ، على حين أنه كمستهلك يعيش حرية جديدة واستقلالا ، فان أقوى تعبير عن الوعى الطبقى هو ذلك الذى يتم من خلال العلاقة ببيئه العمل (١٥) ، وهو يعتقد أن ذلك يظهر بوضوح فى تغير طبيعة مطالب النقابات فى القطاعات الصناعية الحديثة ، حيث ازداد اهتمامها بقلة ساعات العمل ، وزيادة عدد أيام العطلات ، وفرض مزيد من الضبط على سياسات الإدارة وتعكس هذه المطالب رغبة الطبقة العاملة الجديدة فى إحداث تغيير أساسى لوضعها فى نظام الإنتاج ، بصورة قريبة جدا من تصورات للفكر الاشتراكى الكلاسيكى . وربما يمكن أن نضيف إلى ذلك أن نفس المطامح تعبر عن نفسها فى المناقشات الواسعة لمختلف صور تعاون المنتجين ، تلك التى وجدت فى نجاح الإدارة الذاتية للعمال فى يوغسلافيا مصدر إلهام قوى .

وثمة مؤثرات أخرى عديدة داخل نطاق العمل فى المجتمعات الصناعية الغربية تدعم المناقشات الإيديولوجية حول الصورة المقبلة للمجتمع ، كما تساند على وجه الخصوص المذاهب الاشتراكية للطبقة العاملة . وأهم هذه المؤثرات إتساع نطاق الملكية العامة للصناعة ، والإدارة العامة للاقتصاد ، والتوسع الشامل فى طائفة كبيرة من الخدمات الاجتماعية والثقافية ، وما صادفه ذلك كله من قبول عام . والواقع أن التعارض بين « الرخاء الخاص » و « البؤس العام » الذى أشار إليه جلبرت T. K. Galbraith قد نبه كثيراً من الناس إلى الحقيقة التى مؤداها ؛ أنه يمكن فقط الحصول على كثير من المميزات

---

(١٤) أنظر ما سبق ، الفصل الثانى .

(١٥) يظهر ذلك بوضوح فى تعليقات العمال التى سجلها أندريو وليجنون (مرجع سابق) . فقد أشاروا دائماً إلى الفروق فى المعاملة التى يجدونها من الأفراد الآخرين فيما يتعلق بالنظرة إليهم كعمال (فى المصنع ، وعند الانتقال إلى العمل) أو كمواطنين (فى وقت الفراغ) . وقد لخص أحد العمال هذا الموقف بقوله إننى كعامل أعامل معاملة عادية جداً ولكنى « . .. . حينما أكون فى سيارتى الخاصة وأتوقف مائلا عن اتجاه الطريق ، فان رجل البوليس يخبرنى باحترام وتحية معتقداً أنه يتعامل مع أحد النبلاء » (ص ص ٣١ ــ ٣٢)

الخاصة والمحافظة عليها بواسطة عمل شعبي . فقد ينجح الأفراد تماماً فى توفير حاجاتهم الشخصية كالمأكل ، والمسكن ، والمواصلات ، وبعض أنواع الترقية ، لكنهم لا يستطيعون على المستوى الفردى ضمان وسائل الراحة الكاملة المتمثلة فى الطرق ، والتسهيلات الخاصة بالرياضة والترويح ، وظروف العمل الملائمة ، والبيئة الحضرية المناسبة الجذابة . غير أن البحث الدائم عن الثروة الخاصة والاستمتاع ، أدى فى الواقع إلى افقار هذه الخدمات العامة الحيوية .

أما فى المجال الاقتصادى ، فقد أدى نمو حجم المؤسسات فى الفروع الرئيسية للصناعة ، والاتجاه نحو الرقابة الاحتكارية فى بعض القطاعات ، إلى الحد من التباين والاختلاف بين العمليات التى تقوم مشروعات ذات ملكية جماعية ، وتلك التى تشرف عليها مشروعات ذات ملكية خاصة . وإذا كنا لانجد فى الوقت الحاضر إهتماماً عاماً بمسألة « التأميم » فى مجال الصناعة ، فان ذلك يرجع إلى التسليم بأن تغير الملكية لن يؤثر على الأداء الاقتصادى للصناعة من جهة ، فضلا عن أن الاقتصاد ككل يجب أن يخضع باستمرار للتنظيم والتوجيه من جانب السلطات السياسية إذا كان لنا أن نطالب بتحقيق درجة عالية من التطور عن طريق التطبيق المنظم للعلم فى مجال الإنتاج من جهة أخرى. وقد قلت أهمية المنظم فى الوقت الحاضر ، بينما ارتفعت قيمة المدير المدرب (الذى يستطيع أن يكون أحد موظفى الخدمة المدنية الأكفاء) والعالم .

والواقع أن اتساع نطاق الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة ، الذى جاء فى وقتنا الحاضر نتيجة للضغوط التى فرضتها حركة العمال ، قد دعم التصور الاشتراكى للمجتمع القائم على المساواة والجماعية أكثر فأكثر . حقيقة أن التشريع الاجتماعى فى دول الرفاهية قد لا يحقق قدراً كبيراً من المساواة ، سواء فيما يتعلق بأهدافه أو نتائجه (١٦)، لكنه طالما أنه اتسع ليشمل « سياسة

---

(١٦) أنظر مناقشة لهذا النقطة فى :

T. Marshall, Social Policy, 1965, Ch. 15, " Retrospect and Prospect "

الدخول » فأنه اقترب من تلك الظروف ، التى لاحظ أحد العلماء الاجتماعيين الألمان أنها تجعل مهمة السياسة الاجتماعية هى تحديد نظام أولوية المطالب بالنسبة للناتج القومى (١٧) ، وهى بدورها ظروف تتفق تماماً مع مؤسسات المجتمع اللاطبقى .

وإذا كانت هذه المناقشات للطبقات والأيدلوجيات فى المجتمعات الغربية تعنى أن الطبقة العاملة سوف لايزال ينظر إليها كقوة مستقلة فى الحياة السياسية ، وواحدة تستهدف إحداث تغيرات أساسية فى البناء الاجتماعى ، فهى تكشف أيضاً عن أن نمو الطبقة العاملة قد افترق ، من حيث اعتبارات عديدة ، عن عن ذلك الاتجاه الذى توقعه ماركس والماركسيون الأوائل ، ذلك أن نظرية ماركس تتناول بالضرورة المراحل الأولى من تكوين الطبقة العاملة ، هى تقدم فرضاً عامة ، بدلا من النتائج الحاسمة التى تستند إلى البحث المتعمق . وعلماء الاجتماع الماركسيون — وهم محدودى العدد — لم يفلحوا فى التقدم بالدراسة الأمبريقية للطبقات الاجتماعية ، إذ غالباً ما يكتبون عن مجتمع خيالى ، يستمر فيه الصراع الطبقى بصورة عنيفة لا تتأثر بأحداث الحياة العملية ، مثل ظهور الديمقراطية السياسية ، والتوسع فى خدمات الرفاهية ، ونمو الدخل القومى ، وتزايد التشريعات الحكومية فى المجال الاقتصادى . وساعد ماركس نفسه من خلال رؤيته الشاملة للمواجهة الثورية بين الطبقات وتفاؤله المبدئى فيما يتعلق بنمو حركة العمل ، ساعد على تشجيع النظرة السابقة إلى حد ما ، فلقد وجدت ثورات بورجوازية ، ولسوف تكون هناك ثورات بروليتارية

ولم يستطع ماركس ولا أتباعه أن يفحصوا فحصاً كافياً جوانب القوة ، ومواطن الضعف فى الطبقات الاجتماعية الرئيسية التى توجد فى المجتمع الرأسمالى ، التى بدت معظمها واضحة فى الحقيقة خلال تجارب الخمسين أو الستين سنة الماضية . وأصر ماركس على أن الأفكار المسيطرة فى أى مجتمع هى أفكار الطبقة الحاكمة ، لكنه لم يتناول بدقة مدى أهمية تلك

(17) Quoted by T. H. Marshall, Op. cit, p. 183.

الأفكار ذاتها فى تدعيم هذا الحكم ، ومدى الصعوبة التى ستواجه الطبقة العاملة حين تعارضها منطلقة من أفكارها الخاصة (١٨) . حقيقة أنه إعتقد أن نظريته الاجتماعية سيكون لها تأثير بالغ (كما حدث بالفعل) ، كما أنه إعتمد أيضاً على فشل الرأسمالية الاقتصادى — الأزمات الشديدة باستمرار — فى القضاء على الأفكار البورجوازية . والواقع أن التقليل من شأن الأفكار البورجوازية حدث فقط خلال فترات قصيرة ، وفى تلك المجتمعات التى كانت تعانى من الهزيمة فى الحرب ، وهى الظروف التى حدثت خلالها الثورات الرئيسية فى القرن العشرين . وعلى العكس من ذلك ، فمن الإنصاف القول بأن الطبقة العاملة فى كافة المجتمعات إستمرت متأثرة تماماً بالأفكار السائدة فى المجتمع الرأسمالى ، مثـــل القومية ، والاستعمار ، والتصور التنافسى الاستحواذى للطبيعة الإنسانية ، والعلاقات الاجتماعية ، فضلا عن تأثرها فى الوقت الحاضر بالنظرة التى مؤداها ؛ أن الغاية القصوى للمجتمع هى تنمية مزيد من الثروة المادية . وتكشف محاولات الهجوم على هذه الأفكار ، عن الصعوبات البالغة التى ينطوى عليها هذا العمل . ولم يستطع « نموذج الدولية » الذى تسعى إليه الطبقة العاملة إلا أن يتحقق بصورة جزئية غير مكتملة ، فى مواجهة التسابق والحروب القائمة بين الدول ، والفروق فى اللغة والثقافة ، والمشكلات العديدة التى تنطوى عليها محاولات تأسيس منظمات دولية على أى مستوى . ومن ناحية أخرى أصبح من المألوف النظر إلى فكرة المنافسة والنشاط بوصفها تعنى التملك والاستحواذ ، حينما ترتبـــط بالمساواة فى الفرصة — المفترضة أو الحقيقية — التى جاهدت من أجلها الطبقة العاملة

---

(١٨) كان جرامسكى Gramsci هو الوحيد من بين الماركسيين المتأخرين الذى اهتم إهتماما حقيقيا بهذه التساؤلات ، وأعتقد أنه تأثر فى ذلك بأعمال زميله موسكا الذى أدخل مصطلح « القاعدة السياسية » لوصف تلك المذاهب التى يتعين أن تطورها كل طبقة حاكمة — فيما يعتقد — وأن تحظى بقبول بقية المجتمع ، اذا كان لها أن تحصل على القوة .

ذاتها ، بينما من المنطقى أن تروق فكرة النمو الاقتصادى المستمر للذين يكافحون من أجل الهروب من الفقر المدقع .

ومع ذلك ، فبالرغم من كل هذه الصعوبات ، فإن أفكار المساواة والجماعية قد حققت إنتشارا واسعا خلال هذا القرن . ولقد كان انتشارها بطيئا أكثر مما توقع ماركس ، لكن ذلك لايزيد عن كونه قد إرتكب خطأ فى تقدير الزمن ، بينما هو لايزال محقا بالنسبة للاتجاه العام للتغير . والسؤال الآن يدور حول ما إذا كانت هذه الأفكار قدفقدت حيويتها ، وأخذت فى التدهور ، أم أنها ما تزال نشطة مؤثرة . لقد لاحظ عدد من علماء الاجتماع كما سبق أن رأينا ، أن هناك ضعفا فى حماس الطبقة العاملة للغايات الجماعية وفقدان للاهتمام بأية مبادئ اجتماعية ، وانهيار تدريجى فى الثقافة المميزة لها. وقليلون منهم ، من بينهم لبيست S. M. Lipset نظروا إلى الارتباط بين الديمقراطية وارتفاع مستويات المعيشة على أنه أقصى إنجاز لمجتمع المساواة . وهكذا يصبح الهدف النهائى لحركة العمال : « . . . ليس هو الديمقراطية فحسب ، أو حتى اعتبارها أساساً وسيلة تحقيق من خلالها الجماعات المختلفة أهدافها أو تسعى من أجل الوصول إلى مجتمع المساواة ، أنها فى مجتمع المساواة ذاته حين يمارس نشاطه » (١٩) . وقد سلم ليبست بأنه لا يزال هناك صراع طبقى من أنواع متعددة ، فى المجتمعات الرأسمالية ، ولكنه اعتبره يتعلق فقط بتوزيع الدخل ، لابأية تغيرات عميقة فى البناء الاجتماعى للثقافة ، وافترض وجود اتجاه ثابت نحو مزيد من المساواة فى الدخل ، تلك التى تحول الصراع إلى عملية مساومة محدودة بين جماعات المصلحة ، وتجرده من كل الدلالات الأيديولوجية أو السياسية .

وهناك أسباب عديدة تدعونا إلى اتخاذ موقف الحذر إزاء قبول وجهة النظر القائلة بوجود سلام نسبى فيما يتعلق بالجانب الأيديولوجى ، وبأن

(19) Lipset, Political Man, p. 403.

النقص الواضح فى فاعلية المثاليات التى تتبناها الطبقة العاملة قد أصبح من الخصائص المستقرة للمجتمعات الرأسمالية ، وأننا قد بلغنا فعلا الشكل النهائى للمجتمع الصناعى . فأولا من المحتمل أن يزداد عدم الاقتناع كلما ظهر بوضوح عدم وجود اتجاه عام نحو مزيد من المساواة الاقتصادية ، وأنه يوجد على خلاف ذلك حركات بالغة القوة تميل إلى إحداث توزيع غير عادل للدخل والثروة ، حينما يقل الضغط الصناعى والسياسى الذى تمارسه الطبقة العاملة . فمن الواضح ، مثلا ، أنه يوجد فى بعض الأقطار الغربية عدم تناسب هائل بين الزيادات المتواضعة فى الأجور التى يطالب بها كثير من عمال الصناعة فى السنوات الحالية ، والزيادة الكبيرة فى المرتبات التى طالبت بها بعض جماعات المهن الفنية العليا . وقد تكون هناك مبررات قوية تساند أصحاب المهن الفنية العليا فى الإلحاح من أجل تنفيذ مطالبهم ، وبخاصة حينما تكون فرص توفير أشخاص ذوى كفاءات محدودة ، بحكم طبيعة النظام التعليمى ، فى هذه الحالة بالذات تفسر أجهزة الإعلام تصرفاتهم تفسيرا أكثر تعاطفا من تفسيرها للتصرفات المماثلة التى تصدر عن عمال الصناعة . كما أن وعيهم الطبقى ، وتصميمهم على تدعيم أو تحسين وضعهم الحالى فى المجتمع ، يزداد تكاملا بدلا من أن يصاب بالضعف والوهن . ويبدو أن النمو الاقتصادى المستمر للمجتمع ككل الذى أفادت منه الطبقة العاملة ، قد عاد بفوائد أكثر على أولئك الذين يحصلون على دخولهم أساساً من ملكية رأس المال . وهكذا ، إذ كان الصراع المحدود بين الطبقات ومصالح الفئات المختلفة ، والسلام الأيديولوجى ، يعتمدان على وجود اتجاه مستقر نحو مزيد من المساواة الاقتصادية ، فمن العسير إذن أن نعالجهما فى وقتنا الحاضر من أية زاوية أكدتها وجهات النظر السابقة .

وهناك اعتبار آخر يبدو لى أنه ينطوى على أهمية أكثر وهو أن ثمة تناقضاً واضحاً بين ظروف الطبقة العاملة أثناء العمل ، وظروفها فى وقت

الفراغ . فتأمين العمل ، وارتفاع مستويات المعيشة ، قد حققا مزيداً من حرية الاختيار والاستقلال في السلوك لدى عمال الصناعة خارج نطاق العمل ، وحصل العمال الشباب على وجه الخصوص على الفرص الملائمة لهم . لكن إحدى نتائج ذلك هي أن التعارض بين العمل والفراغ أصبح أكثر قوة . ففي العمل لايزال هناك قهر ، وإحساس قوي بالتبعية ، ونقص في المسئولية ، وعدم وجود قنوات للتعبير عـــن الذات . ولقد كشفت بوضوح كل دراسات الطبقة العاملة الجديدة التي عرضتها فيما سبق عن أن العمال يدركون تماما هذه القسمة الثنائية في حياتهم ، وأنهم يكنون كراهية عميقة لنظام العمل الصناعي القائم ، وهم ولاشك سيجدون في ملاحظة ماركس عن العامل تعبيراً حقيقاً عن ظروفهم : « . . . فالعامل لايحقق ذاته في عمله ، ولكنه ينكرها ، إن لديه شعور بالبؤس بدلا من الإحساس بكيانه ، وهو لايستطيع تنمية قواه العقلية والفيزيقية بحرية ، كما أنه أصيب بالإرهاق الجسماني ، والإجهاد العقلي » ، ذلك لأن « عمله ليس اختياريا ، ولكنه مفروض عليه ، إنه عمل إجباري ، ومن ثم فهو يشعر بوجوده في بيته فقط حين يقضي وقت فراغه » (٢٠) .

والواقع أننا لانستطيع أن نسلم بأن هذه القسمة ستظل باقية دون تغيير ، وإنما يمكن التغلب عليها أو الحد منها بطرق متعددة . فقد يؤدي النمو الاقتصادي السريع إلى تقليل ساعات العمل ، وزيادة وقت الفراغ بحيث يصبح البناء الرئاسي للسلطة في الصناعة دوراً ثانويا في الحياة الشخصية والاجتماعية للفرد ، ويفقد الاهتمام به تماما ، أو قد تكون هناك من ناحية أخرى جهود تستهدف تحقيق نوع من الحرية والإستقلال في مجال الإنتاج الاقتصادي ، كتلك التي توجد في وقت الفراغ ، وقـــد تساعد التغيرات في طابع الإنتاج ذاته على تدعيم هذه الجهود ، بعد أن

(20) Karl Marx, Economic and Philosophical Manuscripts.

يصبح الإنتاج نشاطاً علمياً — يطبق العلوم الطبيعية والاجتماعية على السواء — يحتاج القيام به إلى خدمات أفراد مسئولين تلقوا تعليما عاليا . ومن المحتمل أكثر من ذلك أن يوجد نوع من التكامل بين هاتين الحركتين ، ولكن إلى أن تكتمل الحركة الثانية تماما ، يبدو أن سياسات منظمات الطبقة العاملة التي تسعى إلى السيطرة على موقف العمل ، سوف تظل — كما بدا ذلك لماركس — هي النشاط الرئيسى في كل نظام اجتماعى .

لقد إستغرقت نشأة الطبقة العاملة في المجتمعات الحديثة وقتا أطول بكثير مما إفترض ماركس ، ونادراً ما وصلت إلى حالة الصراع الحاسم مع البورجوازية كما توقع . ويبدو مــن المحتمل في المستقبل أن يظهر تطور تدريجى مماثل ، لكن النهاية ستظل هى المجتمع المثالى الذى تصوره ماركس ، المجتمع اللاطبقى . والحقيقة أننا أصبحنا الآن فقط ، بعد أن أتاح التطور الهائل للعلوم إمكانية قيام مجتمعات ذات ثروة حقيقة — مع وجود إحتمالات غير معروفة بالنسبة لزيادة السكان والحرب الثورية — ننظر إلى الأسس الاقتصادية للمجتمع اللاطبقى نفس النظرة التى أكدتها دراسات سابقة . وليس أمامنا فقط سوى التفكير فى أنواع التفاوت التى ستظل باقية بعد تصفية الطبقات الاجتماعية ، وبعد أن توجد الظروف التى تتيح للأفراد الاستقلال والمسئولية فى العمل والفراغ . ومع ذلك ، فلا بد أن توجد بلا شك بعض الفروق فى هيبة المهن ، والدخول ، والأوضاع الاجتماعية للأفراد ، لكن لايوجــد سبب يدعونا إلى افتراض أنها ستكون فروقاً هائلة ، أو أنها لن تتسق مع الوعى بالمساواة فى الإنسانية والحياة الاجتماعية .

إن الخطأ الأساسى الذى تنطوى عليه معظم الدراسات الحديثة للطبقات الاجتماعية هو أنها تفتقر إلى البعد التاريخى . ولقد قبل بعض علماء الاجتماع وجهة النظر القائلة بأن هناك تطوراً تاريخيا للطبقات والصراعات الطبقية فى المرحلة المبكرة من الرأسمالية الصناعية ، إلا أنه إنتهى فى المجتمعات

المتقدمة صناعيا التى استطاعت فيها الطبقة العاملة أن تتخلص من الفقر ، واكتسبت الحقوق الصناعية والسياسية ، وهذا بالضبط هو موقف علماء الاقتصاد الذين وصفهم ماركس بأنهم اعتقدوا بأن هناك تاريخا لأن الإقطاعية اختفت ، على حين أنه لايوجد تاريخ على الإطلاق . غير أن هذا الافتراض لايستند إلى أية دراسة حقيقية عن تطور الطبقات الاجتماعية فى العصور الحديثة ، أو الحركات الاجتماعية فى العصر الحاضر ، التى تكشف عن احتمالات التغير الاجتماعى فى المستقبل . إن التحليل التاريخى لتغير البناء الطبقى فى المجتمعات الحديثة ، كذلك الذى عرضت خطوطه الأساسية ، يظل مهمة رئيسية لم يستطع علماء الاجتماع اليوم أن ينجزوها .

مراجع مختارة

مؤلفات عامة :

ARON, RAYMOND, La Lutte de classes (Paris, Gallimard, 1964).

DAHRENDORF, RALF, Class and Class Conflict in Industrial Society (London, Routledge and Kegan Paul, 1959).

DJILAS, M. The New Class (London, Thames and Hudson, 1957).

GEIGER, THEODOR, Die Klassengesellschaft in Schmelztieget (Koln–Hagen, 1949).

INTERNATIONAL SOCIOLOGICAL ASSOCIATION, Transactions of the Third World Congress of Sociology (London, 1956). Vol. III.

MARSHALL, T.H., Sociology at the Crossroads and Other Essays (London, Heinemann, 1963). Part Two, "Social Class".

OSSOWSKI, S. Class Structure in the Social Consciousness (London, Routledge and Kegan Paul, 1963).

SCHUMPETER, J. A., "Social Classes in an Ethnically Homogeneous Environment" in Imperialism and Social Classes (Oxford, Basil Blackwell, 1951).

WEBER, MAX, "Class, Status, Party", in H. H. Gerth and C. Wright Mills (eds.) From Max Weber : Essays in Sociology (London, Kegan Paul, 1947), pp. 180–95.

الطبقة العليا :

ARON, RAYMOND, "Classe sociale, classe, politique, classe dirigeante", European Journal of Sociology, I (2), 1960, pp. 260–82.

BALTZELL, E. DIGBY, An American Business Aristocracy (New York, Collier Books, 1962).

BOTTOMORE, T.B., Elites and Society (London, C.A. Wats and Co., 1964), Chapter II.

GUTTSMAN, W. L., The British Political Elite (London, MacGibbon and Kee, 1963).

MEISEL, JAMES H., The Myth of the Ruling Class : Gaetano Mosca and the Elite (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1958).

MILLS, C. WRIGHT, The Power Elite (New York, Oxford University Press, 1956).

MOSCA, GAETANO, The Ruling Class (New York, McGraw-Hill, 1939).

VEBLEN, THORSTEIN, The Theory of the Leisure Class (1899 ; new edition, New York, Mentor Books 1953, with an introduction by C. Wright Mills).

الطبقات الوسطى :

CRONER, FRITK, Soziologie der Angestellten (Koln, Berlin, Kiepenheuer and Witsch, 1962).

CROZIER, MICHEL, "Classes sans conscience ou préfiguration de la société sans', Classes European Journal of Sociology, I (2), 1960, pp. 233-47.

Inventaires III. Classes moyennes (Paris, Félix Alcan, 1939).

LOCKWOOD, D., The Blackcoated Worker (London and Unwin, 1958).

MILLS, C. WRIGHT, White Collar : The American Middle Classe (New York, Oxford University Press, 1951).

الطبقة العاملة :

ANDRIEUX, A., and LIGNON, J., L'ouvrier d'aujourd'hui (Paris, Marcel Rivière, 1960).

BLAUNER, R., Alienation and Freedom : The Factory Worker and His Industry (Chicago, University of Chicago Press, 1964).

BRIEFS, G. A., The Proletariat (New York, NcGraw-Hill, 1937).

GOLDTHORPE, J. H., and LOCKWOOD, D., "Affluence and the British Class Structure,, The Sociological Review, XI (2) July, 1963, pp. 133-63.

HOGGART, R., The Uses of Literacy (London, Chatto and Windus, 1957).

LOCKWOOD, D., The "New Working Class", European Journal of Sociology, I (2), 1960, pp. 248-59.

MALLET, SERGE, La nouvelle classe ouvriére (Paris, Editions du Seuil, 1963).

POPITZ, H., BAHRDT, H. P., JÜRES, E. A., and KESTING, H., Das Gesellschaftsbild des Arbeiters (Tübingen, J.C.B., Mohr, 1957).

THOMPSON, E. P., The Making of the English Working Class (London, Gollancz, 1964).

ZWEIG, F., The Worker in an Affluent Society (London, Heinemann, 1961).

الوعى الطبقى :

HALBWACHS, M., The Psychology of Soceial Class(London, Heinemann, 1958).

CENTERS, R., The Psychology of Social Classes (Princeton, Princeton University Press, 1949).

LUKACS, G., Geschichte und Klassenbewusstsein (Berlin, Malik Verlag, 1923). French translation, Histoire et conscience de classe (Paris, Editions de Minuit, 1960).

MANNHEIM, KARL, «Conservative Thought», in Essays on Sociology and Social Psychology (London, Routledge and Kegan Paul, 1953). See also' G. A. Briefs, op. cit., Chapter VI «The proletorian consciousness».

الصراع الطبقي والثورة الاجتماعية :

ARENDT, HANNAH, On Revolution (London, Faber and Faber, 1963).

DAHRENDORE, RALF «Über einige Probleme der soziologischen Theorie der Revolution», European Journal of Sociology, II (1), 1961, pp. 153–62.

GEIGER, THEODOR, Die Masse und ihre Aktion : ein Beitrag zur Soziologie der Revolution (Stuttgart, 1926).

GEIGER, THEODOR, «Revolution», in A. Vierkandt (ed), Handworterbuch der Soziologie (Stuttgart, 1931), pp. 511–18.

KAUTSKY, KARL, The Social Revolution (London, 1908).

MEUSEL, A., «Revolution and Counter-revolution», in Encyclopaedia of the Social Sciences (New York, Macmill 1934), Vol. 13, pp. 367–76.

SOREL, G., Reftections on Violence (New edn. Glencoe, The Free Press, 1950).

See also the books by Aron and Dahrendorl mentioned under «General Work»s above.

الحراك الاجتماعي :

CARLSSON, G., Social Mobility and Class Structure (Lund, Gleerup, 1958).

FLOUD, J. E., HALSEY, A. H., and MARTIN, F. M,. Social Class and Educational Opportunity (London, Heinemann, 1956).

GIRARD, ALAIN, La réussite sociale en France (Paris, Presses Universitaires de France, 1961).

GLASS, D.V, (ed.), Social Mobility in Britain (London, Routledge and Kegan Paul, 1954).

LIPSET, S. M., and BENDIX, R. Social Mobility in Industrial Society (Berkeley, University of California Press, 1959).

MILLER, S. M., «Comparative Social Mobility,» Current Sociology, IX (1), 1960.

SOROKIN, P. A., Social Mobility (New York, 1927, Reprinted with a chapted from his Social and Cultural Dynamics, Glencoe, The Free Press, 1959).

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

الكتاب الأول	: ميادين علم الاجتماع	اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمود عودة ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩ .
الكتاب الثانى	: نظرية علم الاجتماع	تأليف نيقولا تيماشيف ، ترجمة الدكاترة محمود عودة ومحمد الجوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩ .
الكتاب الثالث	: أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى	تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ، ١٩٧٠.
الكتاب الرابع	: تمهيد فى علم الاجتماع	تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨.
الكتاب الخامس	: مجتمع المصنع	تأليف الدكتور محمد على محمد .

الكتاب السادس : **الصفوة والمجتمع** | تأليف بوتومور ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ .

الكتاب السابع : **الطبقات فى المجتمع الحديث** تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ١٩٧٩ .

الكتاب الثامن : **علم الاجتماع الفرنسى المعاصر** تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع : **قراءات معاصرة فى علم الاجتماع** للدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ١٩٧٩ .

الكتاب العاشر : **دراسات فى التنمية الاجتماعية** تأليف الدكاترة السيد الحسينى ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٧ .

الكتاب الحادى عشر : **مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية**	تأليف جون ركس ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ومحمد سعيد فرح ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، ١٩٧٣ .
الكتاب الثانى عشر : **دراسات فى التغير الاجتماعى**	للدكاترة محمد على محمد والسيد الحسينى وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
الكتاب الثالث عشر : **دراسة علم الاجتماع**	اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٧٥ .
الكتاب الرابع عشر : **دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى**	للدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٥ .
الكتاب الخامس عشر : مقدمة فى علم الاجتماع	تأليف إليكس إنكلز ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ .

الكتاب السادس عشر :	**مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى**	تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، القاهرة، ١٩٧٥
الكتاب السابع عشر :	**علم الفولكلور الجزء الأول**	تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .
الكتاب الثامن عشر :	**النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**	تأليف الدكتور السيد محمد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٧٧ .
الكتاب التاسع عشر :	**مصادر دراسة الفولكلور العربى**	إشراف الدكتور محمد الجوهرى ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
الكتاب العشرون :	**الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية**	إشراف الدكتور محمد الجوهرى ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
الكتاب الحادى والعشرون :	**علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث**	تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
الكتاب الثانى والعشرون :	**علم الفولكلور، الجزء الثانى (دراسة المعتقدات الشعبية)**	تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
الكتاب الثالث والعشرون :	**بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى ،**	تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٩

دراسات ميدانية ١٩٧٩ .
لثقافة بعض المجتمعات
المحلية فى المملكة السعودية

الكتاب الرابع والعشرون : التراث الشعبي المصرى فى المكتبة الأوروبية — تأليف الدكتورة علياء شكرى، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩ .

الكتاب الخامس والعشرون : الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة — تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السادس والعشرون : دراسات معاصرة فى علم الاجتماع — تأليف الدكتورة علياء شكرى، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السابع والعشرون : عادات الطعام فى الوطن العربى — تأليف الدكتورة علياء شكرى، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثامن والعشرون : الفلاحون والدولة — تأليف الدكتور محمود عودة، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ .

رقم الايداع ٣٨٤٩ لسنة ١٩٧٩

مطابع سجل العرب
شارع عماد الدين . ت ٩٣٢٧٠٦